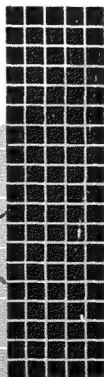


الرحماء بدون قسطنطين

تأليف: جون فيليب ديري

ترجمة:
الدكتور حسين عمر



الرحاء بدون تصحيم

تأليف

چون فيليب ورنيت

ترجمة

الدكتور حسين عمر

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة القاهرة الحديثة

١٦٩ شارع التحرير بالقاهرة

**GROWTH AND PROSPERITY WITHOUT
INFLATION**

BY

John Philip Wernette

**Copyright © 1961, The Ronald Press Company,
New York**

شرکت مکاتبه و تبلیغات مطبوعاتی ایرانی، انگلیسی و آوازه، بهر
مجموعه انتشارات انگلیسی و شرکت آوازه - خلفاء

المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الفصل الأول
•	التقدم الإقتصادى
	الفصل الثانى
١٤	اقتصادنا الديناميكى
	الفصل الثالث
٢٨	شروط النمو الإقتصادى
	الفصل الرابع
٥١	مشكلة التضخم
	الفصل الخامس
٨٦	الدورة الإقتصادية

(ج)

(د)

الموضوع	الصفحة
الفصل السادس	
نحو استقرار أكبر	١٠٥
الفصل السابع	
السياسة المالية	١٢١
الفصل الثامن	
سياسة الإحتياطى القيدى الى	١٣٧
الفصل التاسع	
بعض المشكلات المتعلقة بسير النظم	١٦٢
الفصل العاشر	
نظرة عامة إلى التقدم الإقتصادى	١٧٤

—————

الفضل الأول

التقدم الاقتصادي الأهداف

إن التقدم الاقتصادي ، بما يتضمنه من نمو ورخاء بدون تضخم ، هو من الأهمية بمكان بالنسبة لنا جميعاً .

فهذا التقدم أهميته بالنسبة لنا ، بوصفنا شاغلي وظائف ، إذ أنه يقدم فرصاً للعمل أكثر وأفضل .

وله أهميته بالنسبة لنا ، بوصفنا عائلتي أسر ، إذ أنه يقضي إلى زيادة الأمان والضمان لأسرنا ورفاهتها .

وله أهميته بالنسبة لنا ، بوصفنا مستهلكين ، إذ أنه يرفع من مستوى دخولنا الحقيقية ومستوياتنا المعيشية .

وله أهميته بالنسبة لنا ، بوصفنا مستثمرين ، إذ أنه يقضي إلى زيادة جعل استثمارنا مأمونة وثبات عائدها .

وله أهميته بالنسبة لنا ، بوصفنا مواطنين فى عالم مضطرب ، إذ أنه يدعم خطوط دفاعنا ويشد من أزر جاذبية طريقتنا فى الحياة .
ولذلك فهناك إجماع فى رأى على أوسع نطاق بين الاقتصاديين النظريين والموظفين الحكوميين ، والشعب عامة حول الرغبة فى هذه الأهداف القومية الوثيقة الارتباط : -

- ١ - تدعيم النمو الاقتصادى .
 - ٢ - التقليل من حدة البطالة والمحافظة على الرخاء .
 - ٣ - الحيلولة دون التضخم .
- ورغم أن الاتفاق عام حول الرغبة فى هذه الأهداف ، فلا يصدق ذلك على النواحي الثلاث لتنفيذها ، إذ يختلف الناس حول الإجابة عن هذه الأسئلة الثلاثة الرئيسية :

- ١ - هل تتوافق هذه الأهداف الثلاثة مع بعضهما البعض ؟
- ٢ - ما أهميتها النسبية ؟
- ٣ - كيف نمضى قدماً فى تحقيق هذه الأهداف ؟

آراء وتوصيات

لقد كانت هذه الأهداف والمسائل موضوعاً لمناقشات كثيرة ، وقدم كثير من المراقبين التصحح والتعليقات . بيد أنه لسوء الحظ لم يتفق المراقبون مع بعضهم البعض دائماً ، إذ يجادل بعض الاقتصاديين النظريين بأنه لا يمكن أن تحقق أقصى درجة من النمو بدون التضخم ، بينما يذكر البعض

الآخر أن ذلك أمر ممكن : وإذ يذكر كثير من الخبراء أن التضخم هو مشكلتنا القومية الكبرى يذكر فريق آخر منهم أن يهددنا به التضخم أمر مبالغ فيه إلى حد كبير .

ويذكر أحد المتحدثين النابيين أن « نمونا الاقتصادى متخلف » وأنه لا يمكن النهوض به وفقاً لمعدل ملائم إلا بالمزيد من الإنفاق الفيدرالى . هذا بينما يؤكد أحد المراقبين الآخرين أن « النمو الاقتصادى يتوقف على الجهود الخاصة ، لا على وجوه النشاط الحكومى التى قد تفوق النمو فى واقع الأمر » :

لقد أفضى كساد ١٩٥٧ - ١٩٥٨ إلى كل من النقد اللاذع لتصرفات البنوك الاحتياطية الفيدرالية والدفاع القوى المحيد عنهما ، وهذا فضلاً عن الاختلاف فى رأى حول السياسة الضريبية ، ونعنى بذلك سياسة الضرائب والإنفاق الحكومى . ويبحث البعض على خفض معدلات الضريبة ، بينما يوحى البعض الآخر « بتركها على حالها » .

ومن المتناقضات حقاً أن يؤيد كساد ١٩٥٧ - ١٩٥٨ من حدة قلق الناس من التضخم . ورغم أن الطلب والإنتاج وحجم التوظيف قد هبط من أغسطس سنة ١٩٥٧ إلى أبريل سنة ١٩٥٨ ، فإن كلاً من الأرقام القياسية لتجارة الجملة ونفقات المعيشة قد استمر فى الارتفاع . وحتى ذلك الحين كان رأى منعقداً على أن الكساد التجارى يكشف عن هبوط حجم التوظيف والإنتاج والأسعار — ذلك الكساد الذى يمكن محاربته عن طريق الأسلحة المضادة للاكماش — وأن أوقات الرخاء تتميز

بالتضخم الذى يمكن مقاومته بالوسائل المضادة للتضخم : ومع ذلك فقد هانت البلاد فى فترة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ من كل من الكساد التجارى ومن الارتفاع اليسير فى مستوى الأسعار فى الوقت نفسه : ولقد خلق هذا الوضع هذه المشكلة المخيرة : أى دواء يمكن تعاطيه عندما تظهر على المريض أعراض متناقضة ؟ هل هو الدواء المثير لموجة التوسع المضاد للانكماش ، أم الدواء المهدى الذى ينطوى على الكبح من جماح التضخم ؟ .

ويختلف الرأى حول الدور الصحيح الذى يمكن أن تؤديه الحكومة والقطاعات الخاصة من الاقتصاد القومى فى معالجة هذه المشكلات (تشمل « القطاعات الخاصة » كل فرد أو هيئة أو جماعة فيما عدا الحكومة - المستهلكون ، العمال ، ميادين الأعمال ، البنوك - كل الناس وكل المنظمات الخاصة) . ماذا ينبغى على القطاعات الخاصة أن تفعل ؟ ماذا ينبغى على الحكومة أن تفعل ؟ هل يحلر بحكومتنا أن تفعل الكثير ، أو أنها تفعل القليل وتترك هذه المهمة أساساً للقطاعات الخاصة ؟

ويؤكد التيار المستمر من التعليقات والتوصيات المتباينة أن الحاجة تمس إلى تفهم وإدراك أفضل لهذه المشكلات ، والطريقة الفضلى للبدء فى سبر غور هذه المشكلات هى أن نأخذ فى اعتبارنا معنى وأهمية الأهداف القومية .

معنى ومغزى النمو الاقتصادى

ما هو النمو الاقتصادى ، ولماذا هو من الأهمية بمكان ؟
تنطوى إحدى معانى النمو على الزيادة فى سكان البلاد ، ولقد حدث ذلك فى الماضى ، ويبدو أن استمرار حدوثه أمر محتمل ، على الأقل فى المستقبل القريب . هل هذا أمر مرغوب فيه ؟ هل يساعد ذلك على إقامة دعائم بلد أفضل ؟ الأرجح أن زيادة السكان تضفى على الدولة مزيداً من القوة فى المعنى العسكرى ، وهذا أمر مرغوب ، طالما أن العالم يعانى من تهديد العدوان الشيوعى . أما لو تركنا ذلك المعنى جانباً ، فقد لا تكون ثمة أية فائدة من هذه الزيادة ، وقد تؤدي فى النهاية إلى اكتظاظ الدولة بالسكان .

أما المعنى الثانى للنمو فهو الارتفاع المطرد فى مستوى المعيشة ، أو الارتفاع المطرد فى متوسط الدخل الحقيقية . وبما أن هذا المغم يتوقف على ارتفاع مستوى الإنتاجية ، أى ارتفاع مستوى الناتج عن كل رجل - ساعة ، فإن تزايد الإنتاجية هو المعنى الثالث لكلمة النمو .

وسواء أخذت الزيادة السكانية فى الاعتبار أم أنها لم تؤخذ ، فالنمو يعنى الزيادة فى الناتج والدخل القوى السكى ، وهذا هو المعنى الرابع لكلمة النمو وبالنسبة للمستقبل القريب فالنمو سيتضمن كل هذه النواحي الأربع .

إن كلامنا من الارتفاع بمتوسط الناتج والزيادة في الناتج القومي الكلي إنما يعنى قوة عسكرية أكبر ، ذلك أن معدلات التوسع التي ترد عنها التقارير من روسيا والصين الشيوعية تزيد من مغزى وأهمية فضائل هذا النمو .

إذ يعنى ارتفاع متوسط الناتج والدخل ارتفاعاً في المستوى المعيشي لجماهير الشعب . هل هذا أمر مرغوب ؟ سيوجب المتشككون بالنفي ، وقد يوحي البعض منهم بأن المعيشة الرغدة الهينة ستفضي إلى الانحلال الأدبي .

ومع ذلك فلا يزال عشرات الملايين من الأمريكيين ضالعين في الفقر إلى الحد الذي لا يجلب معه الارتفاع الكبير في مستوى معيشتهم في رفعهم إلى مستوى حياة البذخ التي قد تكون مفسدة للحلق . أما بالنسبة للميسوري الحال فإن تحسين دخولهم لا يدعوا بالضرورة إلى إضعاف قوة خلقهم ، إذا كانوا ، وجميعنا ، على بصيرة وحذر من هذا الخطر ، واتخذوا من الخطوات ما يحفظ ، بل ويدعم مستوانا الأخلاق .
ولذلك فسنعنى بالعوامل المؤثرة في النمو : أى ظروف تلائم النمو وأى ظروف تعوق سيره ؟

معنى وأهمية الرخاء

أما الهدف الثاني (التقليل من حدة البطالة والمحافظة على الرخاء) فيعنى أن النمو لا بد أن يكون متشداً على أن يكون حجم التوظيف وحاصل الدخل عند مستوى مرتفع . إن هذا النمو يعنى مستوى منخفضاً من

البطالة الإجبارية ، مع أدنى ارتفاع عرضي في عدد المتعطلين من الناس : كما يعنى النمو نقصاً في التقلبات العنيفة في النشاط الاقتصادى العام ، وهى تلك التقلبات التى يطلق عليها فى الغالب اسم « الدورات الاقتصادية » . هذا النمو لا يعنى ظهور الكساد ، بل يعنى أن مثل هذا الكساد الاقتصادى إذا حدث فلا بد أن يكون محدود النطاق قصير الأمد ، لا أن يكون حاداً طويلاً الأمد .

والرغبة في تقليل حجم البطالة الكبيرة أمر جلى ، إذ أن كلاً من الخسارة الاقتصادية والبؤس الإنسانى الذى يلزم البطالة الكبيرة هو من الواضح بمكان . وفضلاً عن ذلك فأرقام البطالة هى سلاح في يد الدعاية الشيوعية عن ضعف النظام الرأسمالى .

الحيلولة دون التضخم

أما الهدف الثالث فهو الحيلولة دون التضخم . إذ أن التضخم يعنى ارتفاعاً في المستوى العام لأسعار السلع والتدهور الملازم له في القوة الشرائية للدولار . فإذا تضاعف مستوى أسعار السلع ، انخفضت القوة الشرائية للدولار إلى النصف .

وثمة إجماع في رأى بوجه عام على أن التضخم سيء ، بيد أنه من المؤكد أن ثمة خلافاً في رأى حول كيفية إساءة التضخم : ويعصف بعض الخبراء التضخم بأنه أكبر خطر يواجه البلاد ، بينما يجادل البعض الآخر بأن التضخم لا يلحق إلا أضراراً قليلة ، إذا كانت ثمة أضرار ، ومع ذلك لا يؤكد

البعض الآخر عادة أن التضخم حسن في حد ذاته ، بل إنهم قد يقدمون من الحجج المنطقية ما يسوق إلى النتيجة المنطوية . على أنه لا يمكن تحقيق أقصى قدر من النمو والرخاء الثابت بدون بعض التضخم . وقد يمكن تشبيه التضخم بالأزيز المزعج لآلة الطائرة النفاثة ، ومع أنه ليس شيئاً حسناً في الطائرة إلا أنه جزء ضرورى من أية آلة قوية ، ومن ثم فلا بد أن نتحمله .

غير أن البعض يخالف هذا التفكير ، ويجادل بأنه قد يكون لدينا أقصى قدر من النمو والرخاء بدون التضخم . بيد أن مثل هذه الآراء المتحارضة تدعو إلى العناية في بحثها والدقة في التقصى عنها .

إن أهدافنا إذن هي الآتى (انظر الشكل التالى رقم ١ - ١) :

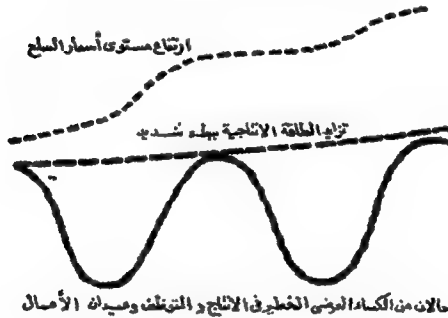
١ - من أجل النشاط الاقتصادى العام : النمو المتد المصحوب بارتفاع مستوى التوظيف .

٢ - من أجل المستوى العام لأسعار السلع : الاستقرار دون أى اتجاه نحو الارتفاع .

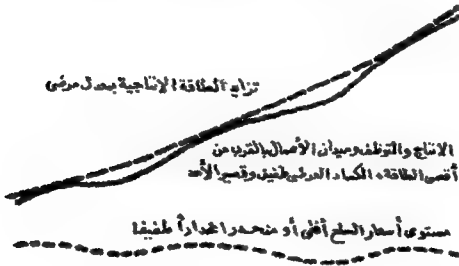
عرض المناقشة

وقد يمن لك أن تلقى نظرة على محتويات هذا الكتاب ، إذا لم تك قد فعلت ذلك من قبل ، للوقوف على الموضوعات التى ستطرح على بساط البحث والترتيب الذى سيتم مناقشتها وفقاً له . غير أن ترتيب الموضوعات لا يدل على الأهمية التصاعديّة أو التنازلية لها على ضوء تقديرات العام السابق أو هذا العام ، بل إنه يعبر عن محاولة المؤلف لسرد التحليل بصورة واضحة منتظمة :

ما لا تحتاج اليه الدولة في المستقبل



ما تحتاج اليه الدولة في المستقبل



(الشكل رقم ١ - ١) ما تحتاج وما لا تحتاج إليه الدولة في المستقبل

الفصل الثانى

اقتصادنا الديناميكي

إن المشكلات التى تتوافر على دراستها هى خصائص الاقتصاد الأمريكى الديناميكي الذى كشف طوال السنين عن نمو طويل المدى ودورات اقتصادية طويلة المدى وزيادة ونقص جوهرى فى مستوى أسعار السلع . ولا مرأه أن التقصى عن تاريخ ونظرية اقتصادنا الديناميكي سيقدم أساساً لفهم طبيعة المشكلات .

سجل النمو

يبدل التاريخ الاقتصادى الأمريكى على اتجاه تصاعدى طويل المدى للسكان والتوظيف والدخل القومى ودخل الفرد . وفى عام ١٨٠٠ انتخب توماس جفرسون رئيساً للولايات المتحدة . كم كان الشعب الأمريكى ينعم بالرخاء فى تلك الأيام الطيبة القديمة ؟ لقد كان للفرد فى المتوسط دخل

يقرب من ١٥٠ دولاراً في السنة بما يعادل دولارات وقتنا الحاضر - ولم يكن هذا الرقم يمثل الدخل لكل «عامل» ، بل الدخل لكل «شخص» - رجال ونساء وأطفال .

ومن ثم كان للأمريكي في المتوسط ما يكفيهِ للمأكل ، ولكنه كان طعاماً بسيطاً ليس فيه تنوع ، أما الملابس فكانت تحاك بالمنزل ، وأما المنسوجات فكانت تنسج باليد في معظمها . وكانت المساكن صغيرة ، بل إن كثيراً منها كان مجرد كابن طويل ذي غرفة واحدة : ولم تكن ثمة إضاءة كهربائية أو سيارات أو راديوهات أو أجهزة تليفزيون أو ثلاجات كهربائية أو أفران كهربائية أو بوتاجاز أو غسالات أو مكايى كهربائية .

وبعد هذا التاريخ بمائة عام ، أى في عام ١٩٠٠ ، ارتفع متوسط الدخل إلى ٧٥٠ دولاراً ، وبُنيت المنازل بناءً جيداً ، رغم أن الكثير منها لم يكن على شئ من الجمال . كانت المنازل لاتزال خلواً من الراديوهات أو أجهزة التلفزيون ، ومع ذلك فقد كان بعض الناس ينعم بالإضاءة الكهربائية وأجهزة التليفون ، وكان هناك ما يقرب من ٨٠٠٠ «عربة لا تجرها الخيل» في البلاد .

لقد كان هذا مكسباً ضخماً ، أى زيادة خلال المائة سنة بمقدار ٦٠٠ دولار في متوسط دخل الفرد ، زيادة تصل بهذا المتوسط إلى رقم يعادل خمسة أمثال ما كان عليه منذ قرن مضى .

وفي غضون نصف القرن التالي ، أى قبيل عام ١٩٥٠ ، ارتفع متوسط دخل الفرد بمقدار ١١٥٠ دولاراً ، أى من ٧٥٠ دولاراً إلى ١٩٠٠

دولار : أما المساكن الجديدة فقد كانت جذابة ، وكان لدى معظم الأسر إضاءة كهربائية وسيارات وراديوها وأجهزة تليفزيون .

هل تأتى هذا المكسب فى متوسط الدخل من إطالة ساعات العمل ؟ إن الإجابة بالنفى ، فالواقع أن متوسط أسبوع العمل قد تناقص خلال الفترة ، وتعوزنا الأرقام الدقيقة عن هذا المتوسط فى عصر توماس جفرسون . ولكن كان كل رجل فى المتوسط إبان تلك الفترة (كان معظم الرجال من الفلاحين) يشتغل حوالى ٨٠ ساعة فى الأسبوع . وقيل عام ١٨٥٠ كان متوسط أسبوع العمل قد هبط إلى ٧٠ ساعة ، أما فى عام ١٩٠٠ فقد كان ٦٠ ساعة وفى عام ١٩٥٠ كان ٤٠ ساعة فقط فى ميدان الصناعة (أما الفلاحون والمديرون التنفيذيون فى ميدان الأعمال فكانوا يشتغلون ساعات أطول) :

ورغم تقصير متوسط أسبوع العمل ، فإن المكسب فى متوسط الدخل الحقيقى قد نشأ عن الزيادة فى الإنتاجية ، وفى الناتج لكل رجل - ساعة ، الذى كان أساساً للزيادة فى الدخل الحقيقى المكتسب عن كل ساعة ، والزيادة فى الدخول المتوسطة . وبدل الجدول التالى على هذه العلاقة :

الإنتاجية ومعدلات الأجر الحقيقي
(الأرقام القياسية : ١٩٢٩ = ١٠٠)

السنة	الناتج لكل رجل - ساعة	الدخول الحقيقية المكتسبة من كل ساعة
١٨٨٩	٥٠ ر ٠	٥٤ ر ٠
١٨٩٩	٦١ ر ٠	٦٠ ر ٣
١٩٠٩	٦٩ ر ٦	٧٤ ر ٣
١٩١٩	٨٠ ر ٤	٨٢ ر ٣
١٩٢٩	١٠٠ ر ٠	١٠٠ ر ٠
١٩٣٧	١١٥ ر ٦	١١٨ ر ٢
١٩٤٨	١٤٦ ر ٤	١٧٦ ر ٧
١٩٥٣	١٧٣ ر ١	٢١٥ ر ٠
١٩٥٧	١٩٢ ر ٦	٢٤٩ ر ٠

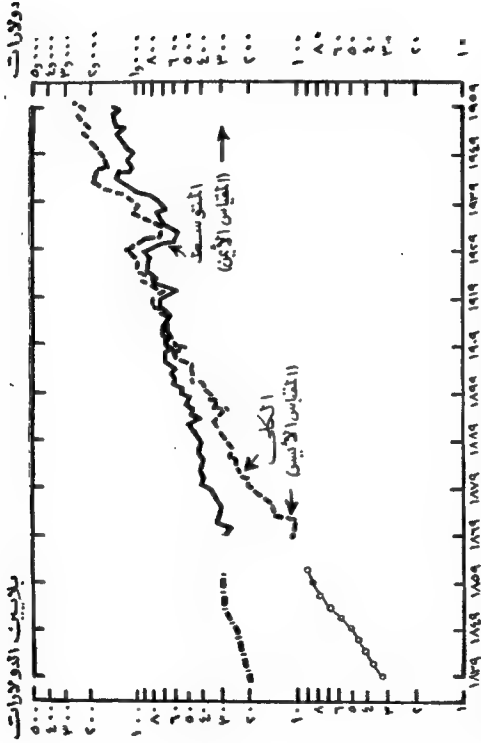
المصدر : حقائق أساسية عن الإنتاجية والتغير ، المكتب القومى
للبحث الاقتصادى ، نيويورك ، ١٩٥٨ ، الصفحات ٤٣ و ٤٥ و ٤٩ .

الدورات الاقتصادية

ومع ذلك فإن نمو الاقتصاد الأمريكي وارتفاع مستوانا المعيشي لم يكونا مثبدين على الإطلاق (انظر الشكل رقم ٢ - ١) : لقد كانت ثمة فترات رخاء وكساد - فترات عديدة منها : وتسمى هذه التقلبات في النشاط الاقتصادي ، بالدورات الاقتصادية ، في أغلب الأحيان .

وفي خلال القرن التاسع عشر كانت فترات الكساد تسمى في أغلب الأحيان ، بالأوقات العصيبة ، : واسوأ كساد قبل عام ١٩٢٩ هو الذي حدث في السنوات السبعينية من القرن الماضي ، عندما كان مسار النشاط الاقتصادي أسفل خط الاتجاه الطويل المدى وذلك لخمس سنوات : ومع ذلك فهذا الكساد القياسي تضاهل أمام الكساد العظيم الذي مار في السنوات الثلاثينية ، الكساد الذي بلغ في سوئته خمسة أمثال أسوأ كساد سابق ، سواء من ناحية العمق أو طول المدة . لقد كان هذا الكساد العظيم بمثابة غور عميق كبير في الانحدار العلوي للاقتصاد القوي :

لقد ذهب الكساد العظيم في عمقه واستدامته إلى الحد الذي استنتج معه بعض المحللين الاقتصاديين أن شيئاً أساسياً كان قد غير من وجه الولايات المتحدة .



لقد ظن هؤلاء أن التمطويل المدى للاقتصاد الأمريكي كان قد تغير ، وأنه كان قد بلغ مرحلة « النضج » بل مرحلة « الركود » . غير أن بعض المحللين الاقتصاديين الآخرين كان يؤمن إبان أحلك فترة للكساد ، بنمو الاقتصاد الأمريكي في المدى الطويل ورفض نظرية الركود ، وقد أثبتت الأحداث التالية صحة هذا الرأي .

لقد أفضت العمليات المالية للحرب العالمية الثانية إلى إنهاء الكساد العظيم ، وقد تضمنت هذه العمليات المالية إنفاقاً حكومياً ضخماً وعجزاً كبيراً في الميزانية ، وقد تم تمويل هذا العجز إلى حد ما عن طريق الاقتراض من البنوك . وقد أفضى التوسع في الائتمان المصرفي ، بطريقة سحرية ، إلى زيادة عرض النقود بالبلاد ، وأدت هذه العمليات المالية إلى التوسع النقدي ، وارتفاع مستوى التوظيف وتضخم الأسعار .

ومع ذلك كان كثير من الناس يشك في أن الرخاء سيستمر عندما يتوقف الإنفاق على الحرب . والواقع أن توقع إيقاف الإنفاق على الحرب أصبح في النهاية سبباً خطيراً لإثارة القلق والازعاج . وحالما أفصح التقدم الناجح لقواتنا المسلحة عن أن نصرنا كان وشيك الحدوث ، بدأ ينتاب الناس القلق عما قد يحدث للنشاط الاقتصادي الأمريكي والتوظيف بعد نهاية الحرب . وخشى البعض أن حجم البطالة قد يرتفع إلى ملايين عديدة .

الرخاء والكساد في الآونة الأخيرة

ولقد أثبتت هذه المخاوف أنه لا مبرر لها ، إذ بعد الحرب تضاعف مآثرهم من احتياجات غير مشبعة إلى السلع مع الزيادة الكبيرة في الكمية المعروضة من النقود بالبلاد في أن يفضيا إلى ضخامة طلب المدنيين على السلع ، وأن يجد الرجال المسرحون من الجيش فرصة التوظيف بسهولة . والواقع أن الطلب الكبير على السلع في فترة ما بعد الحرب لم يفض إلى التوظيف الكامل وارتفاع مستوى الإنتاج فحسب ، بل إلى المزيد من تضخم الأسعار . لقد كانت الزيادة في الأسعار خلال فترة الحرب مقيدة إلى حد ما بنظام البطاقات والرقابة على السعر: وعندما أُلغيت هذه الأنواع من الرقابة على السعر ، اتسع نطاق التضخم المقيد حتى انقلب إلى ارتفاع فعلي كبير للغاية في مستويات الأسعار خلال أعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ .

ولكن سرعان ما انقضت فترة الرخاء الاقتصادي، بيد أن ذلك لم يدم إلا فترة قصيرة . إذ بدأ الكساد في الشطر الثاني من عام ١٩٤٨ واستمر حوالى عام . ومع ذلك فإن هذا التدهور في ميادين الأعمال لم يدم طويلاً جداً، ولم يكن حاداً. وقبل نهاية عام ١٩٤٩ توقفت المؤثرات الاقتصادية عن الانحدار ، وبدأت تتجه إلى أعلى . وفي غضون السنوات الخمسينية جاءت فترتان من الكساد ليوقفا الاتجاه الصعودي لهذه المؤثرات وإنما بصفة مؤقتة ، ووقعت إحداهما في ١٩٥٣ - ١٩٥٤ عندما ارتفع حجم

البطالة من أقل من ٣ ٪ من القوة العاملة إلى أكثر من ٦ ٪ : أما التدهور الاقتصادي الآخر فقد بدأ في عام ١٩٥٧ ورفح حجم البطالة من ثلاثة ملايين إلى أكثر من خمسة ملايين في عام ١٩٥٨ قبل ما تبدأ معالم التحسن في الموقف الاقتصادي .

اتجاهات الأسعار

ولحسن الحظ لم يكشف المستوى العام للأسعار عن ذلك النوع من الاتجاه الصعودي الذي انضم به الاقتصاد القومي كوحدة . ومنذ عام ١٨٠٠ (عندما كانت الجمهورية الجديدة تمارس عملها) ارتفع مستوى الأسعار في بعض الفترات وانخفض في فترات أخرى .

لقد تولد التضخم عن الحروب مرات متعددة - خلال الثورة ، حرب عام ١٨١٢ ، والحرب الأهلية ، والحرب العالمية الأولى ، والحرب العالمية الثانية ، والحرب الكورية - وفي فترة ما بين كل حربين كانت الأسعار تهبط في العادة وإن كانت لا تهبط دائماً بنفس درجة ارتفاعها . ومع ذلك تزيل تجارب السنوات الأخيرة أية شكوك حول احتمال هبوط الأسعار في فترات السلم في المستقبل ، بل وتوحى هذه التجارب بما يتهدد البلاد من التضخم المستديم في فترات السلم .

العوامل الرئيسية

ويقدم هذا العرض التاريخي أساساً للبحث بطريقة أولية ، في العلاقات المتبادلة بين العوامل الرئيسية التي تتحكم في النمو والرخاء والأسعار .

ويتوقف رخاء بلدنا على شرطين :

(١) القدرة الإنتاجية .

(٢) والطلب .

والقدرة الإنتاجية هي أساساً فكرة « مادية » ، إذ تغني حجم التيار المتدفق من السلع والخدمات - المأكل والملبس والمنازل والسيارات والخدمات الطبية وكل شيء آخر - التي يمكن لأفراد أية دولة أن ينتجوها عندما يوظفون توظفاً كاملاً .

ونتمو القدرة الإنتاجية ببطء وبتؤدة نوعاً في الولايات المتحدة ، وتفرض حداً أعلى لرخاء شعبنا ، إذ لا يمكن للناتج الفعلي والدخل الحقيقي أن يتجاوز هذا المقدار . ومع ذلك فمن المحتمل أن يهبط كل من الناتج الفعلي والدخل الحقيقي إلى مادون هذا المستوى ، لو أن الطلب غير كاف (الشرط الثاني) .

لقد كان النمو التاريخي للاقتصاد الأمريكي متوقفاً على الزيادة في القدرة الإنتاجية ، ولكنه كان يتطلب أيضاً طلباً متزايداً ، أي قدرة الناس ورغبتهم في إنفاق النقود على السلع التي في وسع الاقتصاد القوي أن ينتجها .

ولقد لاحظنا أن القدرة الإنتاجية هي فكرة « مادية » ، ولكن الطلب من ناحية أخرى هو فكرة « تقليدية » : والواقع أن كلمة « الإنفاق » عادة (وهي تعني الإنفاق الكلي ، سواء كان عاماً أو خاصاً) تعبر عن الفكرة تعبيراً مناسباً .

ويؤثر الطلب (الإنفاق) في الإنتاج القوي ، إذ أنه لا يتم إنتاج السلع إلا إذا كان من المحتمل أن تباع في الأسواق . ومن ثم فالطلب ، شأنه شأن القدرة الإنتاجية ، يفرض حده الأعلى هو الآخر على الناتج القوي .

ولذلك فإن معدل الإنتاج القوي يتحدد بأدنى هذين العاملين . وهناك طريقة أخرى لوصف هذه الحقيقة ، وهي القول بأن الحاجة تنمى إلى كل من القدرة الإنتاجية والطلب ، وأنهما لا بد أن يتعادلا في الوضع المثالي .

ولنكرر إذن ما سبق أن ألمعنا إليه . تضع القدرة الإنتاجية حداً أعلى للإنتاج ، إذ أنها تحدد حجم الناتج « الاحتمالي » . أما الطلب فهو يحدد الناتج الفعلي ، ولكن في حدود الناتج الاحتمالي . والتقلبات في الطلب تقرن بالتقلبات في الأسعار والتوظيف والإنتاج .

وبإبان الكساد العظيم مثلاً هبط الإنتاج القوي الفعلي بما يعادل ٣٠ ٪ في أربع سنوات . فهل هذا حدث لأن قدرتنا الإنتاجية القومية قد هبطت ؟ الإجابة بالنفي عن هذا التساؤل : إذ أن هذا حدث لأن الطلب تدهور ، فهبط معه الإنتاج الفعلي .

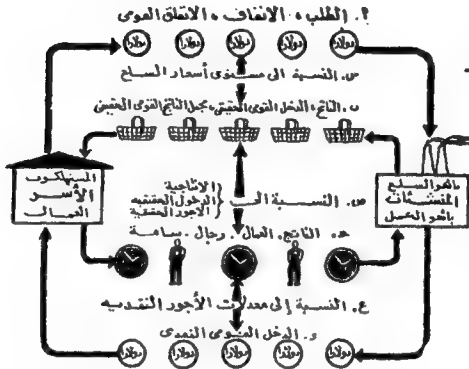
النسب الرئيسية

إن العلاقات بين هذه الأجزاء الهامة من الاقتصاد الأمريكي موضحة في الشكل رقم ٢-٢ الذى يصدر سير نظامنا برمته . ورغم أن الشكل يبدو معقدًا ، فهو أكثر بساطة مما هو عليه الحال في الحياة الواقعة ، فلكي نتفادى مثلاً أية تعقيدات أخرى ، فإننا لاندكر شيئاً عن نشاط الحكومة في المجال الاقتصادى .

يدل الشكل رقم ٢-٢ على الأسر وهى تنفق النقود (أ) على السلع والخدمات التى تنتجها المنشآت . أما النسبة بين هذين التيارين المتدفقين من النقود (أ) والسلع والخدمات (ب) فهى ترمز إلى مستوى أسعار السلع (س) . ويدل الشكل على أن المنشآت (الوحدات الإنتاجية في المجتمع الاقتصادى) توظف العمال (ج) وتدفع لهم مقابل ذلك (د) من وحدات النقود ؛ أما النسبة بين هذين التيارين من وحدات العمل (ج) ووحدات النقود المنفقة على تأجير خدمة العمل (د) فترمز إلى معدلات الأجور (ى) .

وعندما ينقص التيار المنفق من النقود (الحلقة الخارجية أ و د) فإن التيار «الحقيقى» (الحلقة الداخلية ب و ج) ينقص أيضاً ، ومن ثم نواجه كساداً اقتصادياً . وعندما يتدفق تيار النقود بسرعة في الحلقة الخارجية ، فإن التيار «الحقيقى» يفعل نفس الشيء في الحلقة الداخلية ، .

إذا لم يكن الاقتصاد القوي يعمل عند الحد الأقصى للطاقة الإنتاجية ، أو
إذا كانت الطاقة الإنتاجية في سبيلها إلى التزايد .



(الشكل رقم ٢ - ٢) الخصائص الأساسية للاقتصاد الأمريكي

وإذا تزايد تدفق النقود بمعدل أسرع مما يمكن أن يتزايد به الإنتاج ،
ارتفع مستوى الأسعار ، ومن ثم يكون لدينا التضخم : أما النسبة (ص)
بين الناتج (ب) والموارد الإنتاجية (ج) فهي ترتبط بالإنتاجية والمعدلات
الحقيقية للأجور ومتوسط الدخل الحقيقي . وأية زيادة في النسبة (ص)
هي بؤرة النمو الاقتصادي .

وقد نعيد الآن تقرير أهدافنا القومية معبراً عنها بهذا الرقم (ص) .
١ - تدعيم النمو الاقتصادي - ترايد (ص) (ويفترض ترايد بـ أيضاً) .
٢ - المحافظة على التوظيف عند مستوى مرتفع - الإبقاء على التيار المتدفق (ج) والتيار المتدفق (ب) أقرب ما يكونان إلى مستويات أقصى الطاقة .

٣ - الحيلولة دون التضخم - تلا في الارتفاع في النسبة (س) .
وإذا تحققت هذه الشروط ، لابد أن يرتفع تيار النقود ، دارتفاعاً تدريجياً ، ولكن ليس بأسرع مما يمكن أن يتزايد به ب ، ج . وفضلاً عن ذلك فلا بد أن يرتفع بأقصى قدر ممكن من الائتاد ، أى بأدنى قدر من الانخفاض العارض .

وسناقش في الفصل التالى المشكلات التى يتضمنها تحقيق هذه الشروط والأهداف .

الفصل الثالث

شروط النمو الاقتصادى

إن مقدار الاهتمام الذى ولى للنمو الاقتصادى فى السنوات الأخيرة يمكن أن يخلق شعوراً بأن كلاً من فكرة النمو وظروفه جديدة. ومع ذلك فليس الأمر على هذا النحو ، إذ فى الولايات المتحدة (وبعض الدول الأخرى) كان النمو الاقتصادى يخطو إلى الأمام طوال تاريخ البلاد ، وكان موضع المناقشة والدراسة التحليلية . أما الاهتمام الجديد الذى ولى للموضوع فهو ناجم بعض الشيء عن الوضع الدولى الجارى ، بما فى ذلك تحدى النمو فى الدول الشيوعية . ومن الأسباب الممكنة لعدم اهتمام الجماهير بالموضوع هو إهماله من جانب كثير من الاقتصاديين لأكثر من قرن : غير أن الأمر لم يكن كذلك دائماً ، فقد ناقش آدم سميث النمو الاقتصادى فى كتابه العظيم ، وبحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم . وربما أنه كان هناك القليل من التقدم الفنى فى الفترة التى كتب فيها سميث كتابه هذا ، فلم يكن

في تصوره ذلك الاحتمال الضخم للمعرفة الفنية كعامل من عوامل التقدم الاقتصادي ، بل أنه كان يرى بدلاً من ذلك أن تقسيم العمل هو العامل الرئيسي الذي يسهم في هذا التقدم .

وقد كان من المتوقع للاقتصاديين الذين جاءوا بعد سميث ، وكانوا يكتبون أدبهم الاقتصاد إبان الثورة الصناعية وما بعدها ، أن يعضوا في طريق تحليل التنمية الاقتصادية . ومع ذلك فبدلاً من المضي في هذا الطريق أغفل الكثيرون منهم التطرق إلى الموضوع ، وافترض - ضمناً أو صراحة - افتراضين : (١) أن الاقتصاد كان في حالة « سكون » ، (٢) وأن التوظيف الكامل كان هو الوضع السائد دائماً .

وبدلاً من تحليل القوى التي تسبب في جعل الشطيرة أكبر حجماً (أوفى تقاص حجمها في أحوال عارضة) فقد افترض هؤلاء الاقتصاديون أن الشطيرة لا يعثرها التغير قط ، وركزوا أنفسهم على تحليل كيفية تسعير جزئيات الشطيرة ، وعلى كيفية قطعها إلى أجزاء صغيرة ، وعلى مدى ما يذهب من قطع هذه الشطيرة إلى ملاك الأرض ، ومدى ما يذهب إلى الرأسماليين ، ومدى ما يذهب إلى العمال .

لقد أثار الكساد العظيم الاهتمام بالتقلبات الاقتصادية ، ثم سرعان ما وجه الاهتمام نحو النمو الاقتصادي . أما حداثة هذا النموذج من التحليل فقد يكون من وحي الحقيقة المنطوية على أن التزايد الطويل المدى للدخل القومي بالولايات المتحدة إلى عام ١٩٨٠ ، وهو الذي قدمه المؤلف في كتابه المنشور عام ١٩٤٥ بعنوان « تمويل التوظيف الكامل » قد عبر

عن جهد هو الأول من نوعه في التعرف على العوائل المتصلة بالنمو وامتداد أثرها إلى المستقبل .

وفي السنوات الأخيرة لقي الموضوع كثيراً من الاهتمام - كما هو جدير به حقاً . ويتساءل الناس عن هذه الأسئلة : ما النمو الاقتصادي ؟ هل يسير نمونا الاقتصادي بمعدل سريع كاف ؟ هل ينبغي علينا أن نسرع الخطى بمعدل نمونا ؟ ما الظروف الملائمة والظروف غير الملائمة للنمو ؟

نمو السكان

والزيادة في السكان والزيادة المناظرة في حجم القوة العاملة هي إحدى نواحي النمو الاقتصادي . لقد أخذ عدد سكاننا في التزايد منذ أن بدأت الجمهورية الأمريكية . وفي الأحقاب الأول من تاريخ هذه الجمهورية كانت الزيادة ٣٥ ٪ كل عشر سنوات . وتناقص معدل الزيادة تدريجاً حتى أن المكسب في حجم السكان ، في الفترة بين ١٩٣٠ و ١٩٤٠

السكان ، ١٧٩٠ - ٢٠٠٠

تاريخ التعداد	السكان	الزيادة المئوية على مدار فترة التعداد السابق
(الفضل، ١٧٩٠ - ١٩٥٠)		
١٧٩٠ (٢ أغسطس)	٢١٤ و ٣٩٢٩	
١٨٠٠ (٤ أغسطس)	٤٨٣ و ٥٣٠٨	٣٥ و ١
١٨١٠ (٦ أغسطس)	٨٨١ و ٧٢٣٩	٣٦ و ٤
١٨٢٠ (٧ أغسطس)	٩٥٣ و ٦٣٨	٢٣ و ١

تاريخ التعداد	السكان	الزيادة المئوية على مدار فترة التعداد السابق
١٨٣٠ (أول يونية)	١٢٠٢٠ ر ٨٦٦ ر ١٢	٣٣ ر ٥
١٨٤٠ (أول يونية)	١٧٤٥٣ ر ٠٦٩ ر ١٧	٣٢ ر ٧
١٨٥٠ (أول يونية)	٢٣٨٧٦ ر ١٩١ ر ٢٣	٣٥ ر ٩
١٨٦٠ (أول يونية)	٣٢١ ر ٤٤٣ ر ٣١	٣٥ ر ٦
١٨٧٠ (أول يونية)	٣٩٤٤٩ ر ٨١٨ ر ٣٩	٢٦ ر ٦
١٨٨٠ (أول يونية)	٥٠٧٨٣ ر ١٥٥ ر ٥٠	٢٦ ر ٠
١٨٩٠ (أول يونية)	٦٢٧١٤ ر ٩٤٧ ر ٦٢	٢٥ ر ٥
١٩٠٠ (أول يونية)	٧٥٥٧٥ ر ٩٩٤ ر ٧٥	٢٠ ر ٧
١٩١٠ (١٥ أبريل)	٩١٢٦٦ ر ٩٧٢ ر ٩١	٢١ ر ٠
١٩٢٠ (أول يناير)	١٠٥٦٢٠ ر ٧١٠ ر ١٠٥	١٤ ر ٩
١٩٣٠ (أول أبريل)	١٢٢٠٤٦ ر ٧٧٥ ر ١٢٢	١٦ ر ١
١٩٤٠ (أول أبريل)	١٣١٢٧٥ ر ٦٦٩ ر ١٣١	٧ ر ٢
١٩٥٠ (أول أبريل)	١٥٠٣٦١ ر ٦٩٧ ر ١٥٠	١٤ ر ٥
١٩٦٠ (أول أبريل)	١٧٥٣٢٣ ر ١٧٩	١٩ ر ٠
امتداد حجم السكان ١٩٧٠ - ٢٠٠٠		
١٩٧٠	٢٠٧٠٠٠ ر ٠٠٠	١٥
١٩٨٠	٢٣٨٠٠٠ ر ٠٠٠	١٥
١٩٩٠	٢٧٤٠٠٠ ر ٠٠٠	١٥
٢٠٠٠	٣١٥٠٠٠ ر ٠٠٠	١٥

لم يكن سوى ٧ ٪ . وكان هذا المعدل الأبطأ للنمو نتيجة للتناقص في كل من الهجرة إلى الولايات المتحدة ومعدل المواليد .

ثم تغير الاتجاه الطويل المدى نحو النمو المتباطئ للسكان كنتيجة للزيادة في معدل المواليد التي بدأت قبيل عام ١٩٣٥ . أما الزيادة في الفترة من ١٩٤٠ إلى ١٩٥٠ ، وهي من ١٣١٧ مليون إلى ١٥٠٧ مليون ، فقد كانت ١٤.٥ ٪ ، وأما المكسب في الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠ فقد كانت ١٩ ٪ (انظر الشكل رقم ٣ - ١) .

وقد يكون من المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه ، فقد يبلغ عدد السكان ٢٠٧ مليوناً عام ١٩٧٠ ، مع توقع مضاعفة عدد سكاننا في خلال نصف قرن . أما الزيادات المثوية المتوقعة فهي تنبئ على تجربة الخمس الأحقاب الماضية ، حوالي ١٥ ٪ كل عشر سنين .

ولا يمكن القول أن التوصل إلى الأرقام المتوقعة لامتداد الفترة يحمل في طياته معنى التحمس لهذه الأرقام ، فهذا النمو السكاني الكبير في امتداد الفترة ليس ضرورياً للإبقاء على الرخاء ، وفضلاً عن ذلك فإن هذا النمو لا يعد أمراً حسناً بالضرورة بالنسبة لنوع حياتنا . إذ قد يصبح سكاننا شغوفين بالمساكن والأماكن الأقل ازدحاماً بالقرب من الوطن .

متوسط النمو

وهناك ناحية أخرى من نواحي النمو الاقتصادي ، وهي مجموعة من المكاسب المترابطة في الإنتاجية ومتوسط الناتج ومتوسط الدخل . ويدل التاريخ الاقتصادي على المكاسب التي تحققت في الماضي :

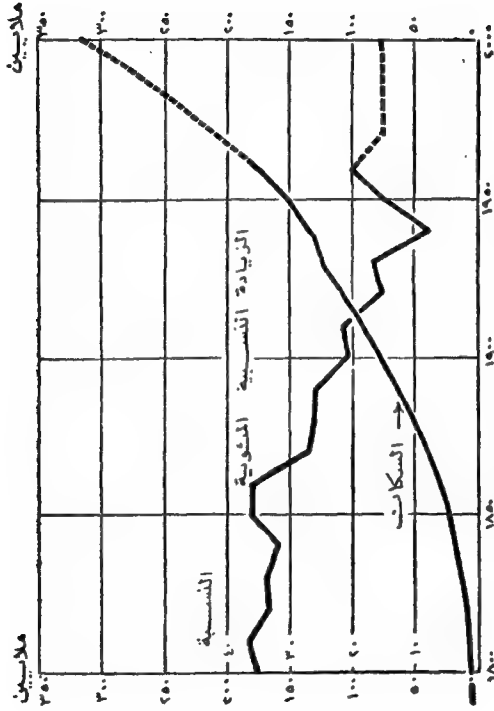
أما الإنتاجية ، فهي تعنى العلاقة بين الناتج من السلع والخدمات بين المستخدمين من الموارد الإنتاجية كالعمل ورأس المال والتنظيم . ويمكن قياس الإنتاجية بالناتج لكل رجل - ساعة ، عن كل وحدة من وحدات رأس المال العيني ، أو عن كل وحدة من مزيج العمل ورأس المال . وأول هذين المقياسين مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمتوسط الناتج والدخول ، بمستوانا المعيشى .

لغز الإنتاجية

وفيما يتعلق بمستوى الإنتاجية كعامل حيوى فى تحديد الدخول الحقيقية ومستوى المعيشة ، يبدو توقعاً معقولاً أن يناضل كل أمرى ، فى هذا البلد وفى كل بلد آخر ، من أجل رفع إنتاجيته ، وأن يؤكد المواطنون والسياسيون على السواء بقوة وحماس وبصفة مستمرة أهمية البرامج الموجهة لزيادة الإنتاجية بين الناس .

ويبدو أن هذا من البساطة بمكان ، لو نظرنا إلى الأمر نظرة سطحية إذ أن الزيادة فى الإنتاجية تمهد الطريق إلى المزيد من الرفاهة للمأذبة . ولذلك يتوقع أى أمرى أن المدارس ومجتمعات العمال والمنظمات المكننية والاتحادات القومية تجعل الإنتاجية فى عداد الأمور التى تعنى بها . والواقع أن المرء لا يلهش لأن يواجه اتحاداً قومياً للإنتاجية قد يكون شعاره « الزيادة فى الإنتاجية هى الطريق إلى معيشة أفضل وقوة متزايدة » .

ومع ذلك فالواقع أن هذه الظروف المواتية لا توجد بوجه عام .



(الشكل رقم ٣ - ١) نمو السكان : الأعداد والزيادة النسبية المئوية

الفترة ١٧٩٠ - ١٩٧٠ : أستاذ الفترة : ٢٠٠

مصادر الأرقام القبلية مكتب تعداد الولايات المتحدة من أستاذ الفترة تقديرات المؤلف

من المؤكد أن كثيرًا من الأفراد يبذلون جهدهم لزيادة ناتجهم ، والبعض يحترفون مهنة لا يرأسهم فيها أحد - الفلاحون ورجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة - ويرى هؤلاء الارتباط بين الزيادة في الناتج والزيادة في الدخل الشخصي . والبعض الآخر هم في عداد الموظفين الذين تدفعهم الرغبة إلى أداء عمل أفضل من أجل عائد أكبر أو الشعور بالمزيد من الرضاء الشخصي ، أو كلاهما . والبعض مدبرون يحفزون الموظفين على زيادة الناتج من أجل التقص في التكاليف. ومع ذلك فهناك رجال آخرون يتصفون بالكسل والتراخي في العمل وعدم المبالاة والجهل ، ويتقيدون بقواعد العمل ، أولايرون أى مغنم مرتب على الإنتاجية المتزايدة . والواقع أن هؤلاء قد ينجس إلبهم أن الإنتاجية المتزايدة تفرق الأسواق أو تدعو إلى الاستغناء عن العمال وإحلال الآلات مكانهم . وإذا كان الأمر كذلك، فقد لا يكون هؤلاء مجرد محايدين إزاء الاننتاجية المتزايدة ، بل يكونون معارضين لها بصورة إيجابية .

وتتأمر العادة والعرف والقصور الذاتي والجهل والريبة والخوف للجيلولة دون التغير وكبح جماح الإنتاجية . ومن ثم فهذه الظروف هي بمثابة الأعداء الذين يجدر التغلب عليهم .

وقد يشمل الخطاب السياسى الملائم والمهدف القوي والصالح العام تقوية إدراك وحسن فهم أهمية زيادة الإنتاجية .

العوامل المتحركة في الإنتاجية

ونظرا لأن متوسط الإنتاجية يتحكم في متوسط الدخول الحقيقية ،
فن الأهمية بمكان أن نتعرف على العوامل التي تتحكم في الإنتاجية .

وقد نجرى هذا التحليل بالتعبير أولا عن الأسباب الواضحة ، والتعبير
ثانية عما قد يسمى « بالأسباب فيما وراء الأسباب » . أما الأسباب الواضحة
فهى تترأى لأعين المسافر الذى يزور الدول الغنية والدول الفقيرة . وهناك
أربع مجموعات من هذه العوامل : -

(١) الموارد الطبيعية : الأرض والبحار والمعادن والأخشاب والماء
والمناخ . ويتأثر ناتج كل عامل بنسبة الموارد الطبيعية إلى عدد العمال ،
كمية الموارد الطبيعية لـ شكل عامل أو متوسط كمية الموارد . ومع ذلك
فأهمية هذا العامل مبالغ فيه في أغلب الأحيان . إذ أن متوسط الدخول في
بعض الدول التى حبتها الطبيعة بغزارة في الموارد الطبيعية . هو عند مستوى
منخفض ، لأن شعوبها لم تطور الموارد الطبيعية والصين والبرازيل في
عداد مثل هذه الدول . أما بعض الدول الأخرى الفقيرة في الموارد الطبيعية
فقد أقامت صرح مستوياتها المعيشية المرتفعة بالخلق والمهارة الإنسانية ،
ومن الأمثلة على ذلك النرويج وسويسرا . فلا غرو أن كانت الموارد
الإنسانية أكثر أهمية بكثير من الموارد الطبيعية .

(٢) نوع العمال : اعتمد دهم وتدريبهم وصحتهم ومنابرتهم .

(٣) نوع المديرين المهرة : الرجال الذين يفهمون كنه التنظيم والإدارة والإنتاج والمحاسبة والإحصاء والمالية والتسويق وإدارة الأفراد ، في المزارع والمصانع والمتاجر وفي كل وجوه النشاط الإنتاجي .

(٤) نماذج وأعداد السلع الرأسمالية : بما أن العامل يستطيع بحاروف يدار بالقوة المحركة أن يزِيل من القاذورات في كل ساعة ما يزيد عما يمكن أن يزيله رجل آخر يحمل بمعوله ، فالآلات المدارة بالقوة المحركة تساعد على الإنتاجية .

(٥) مستوى المعرفة الفنية : وهذا العامل يؤثر في كل العوامل الأخرى .

التعليم

ولنبحث الآن في الأسباب التي تكمن وراء الأسباب ، في الظروف المؤثرة في نوع القوة العاملة وعدد المديرين المهرة ونوع وكية السلع الرأسمالية .

ويسهم التعليم إسهاماً جليلاً الشأن في كل هذه المتأثرات الثلاث : والواقع أن التعليم بالنسبة للنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في أمريكا هو من الأهمية ، وأن دلالة صفة « الأحمر » تبعث على الغبطة ، بحيث أن الاصطلاح الرمزي للتعليم لا بد أن يتغير إلى « المبني الصغير للمدرسة ذي اللون الأحمر والأبيض والأزرق » .

وتتوقف تنمية الموارد الإنسانية للدولة إلى حد كبير على مدى التعليم ؛ ولا يتيسر التعليم في بعض الدول إلا لأطفال الطبقة الغنية ، وهذا الشرط

يعنى أن معظم الموارد الإنسانية مهمل ، والصبية الذين قد يصبحون علماء أو مهندسين أو مدبرين أو ملوسين يضربون على غير هدى فى مسالك الحياة كسقاء أو قاطمى أخشاب . هؤلاء ضالعون فى الفقر ، وكذلك الدولة التى ينتمون إليها :

والمثل الأعلى الأمريكى هو تيسير التعليم لكل من لهم القدرة والعزيمة على الإفادة منه ، وهذا يعنى إعانة الدولة لتعليم أطفال الفقراء ، ومعاونتهم تبعاً لذلك على أن يصبحوا أكثر إنتاجية عند سن البلوغ ، ومساعدتهم على مساعدة أنفسهم وبلدهم . والمسألة الرئيسية هى ما إذا كنا نبذل فى هذه الناحية التعليمية ما يكفى ، أو ما إذا كان ينبغى علينا أن نبذل المزيد .

تحسين تعليمنا

وإحدى المزايا العديدة للعيش فى مجتمع حر هى ميزة أن المواطن ينظر إلى نفسه على أنه خير فى أى موضوع محبب إليه . أما الموضوعات المستحبة بين المواطنين التى يتحدث عنها الكثيرون كما لو كانوا يعتبرون أنفسهم خبراء فيها فهى تشمل الآتى : كيف يمكن إدارة الفريق المحلى لكرة البيس بول أو فريق كرة القدم ، ما وجه الخطأ فى سير السياسة الخارجية الأمريكية ، وما وجه الخطأ فى التعليم الأمريكى .

وبعض الرجال البارزين فى مجالات أخرى خلاف التعليم يدلون بتصريحات عن التعليم لا تخرج عن مجرد آرائهم الشخصية ، ولكنهم يدلون بها على أنها حقائق . وهذا النوع من المناقشة إما أنه لا يجدى كثيراً أو أنه يعود بالضرر .

ما من شك أنه من الممكن تحسين مستوى التعليم في أمريكا ، ومع ذلك فطريقة تحسينه هي الطريقة العلمية — أى بالعناية في دراسة الأهداف والوسائل . وربما لا نتطلع الآن إلى الأهداف الصحيحة ، وربما لا نستخدم أفضل الطرق في عملية التدريس والتعليم . وربما لا ننفق القدر الكافي من النقود على التعليم ، أو أننا ننفق البعض منه بطرق غير مناسبة . وما ينبغي القيام به هو دراسة هذه المشكلات وغيرها بعناية وتحسين مستوانا في التعليم على أساس من البحث العلمى ، وقد يفضى مثل هذا التحسين إلى زيادة مساهمة التعليم في التقدم الشامل ، بما في ذلك التنمية الاقتصادية .

مديرون أفاضل

وترتفع الإنتاجية في الولايات المتحدة بفضل ما يبذله مديرونا المهرة العديدون في ميدان الأعمال ، أولئك الذين يحتمل أن يكونوا أكثر عدداً لكل ألف من السكان مما في أية دولة أخرى . فلماذا يتوافر لدينا عدد كبير منهم ، بينما لا يتوافر إلا القليل جداً منهم في بعض الدول ؟

يحتمل أن يكون لوضاعة المركز الاجتماعي لرجال الأعمال في بعض الدول أثره في تقييد عدد المديرين المهرة ، إذ أن وضاعة هذا المركز يقف حائلاً دون ولوج الشباب المثقف من الرجال إلى ميدان الأعمال . ومع ذلك فممارسة أى امرئ لمهنة رجل الأعمال لا تقتصر من وضعه الإجتماعى في الولايات المتحدة ، بل أن النجاح في ميدان الأعمال قد يرفع من هذا الوضع . وحتى مصطلحاتنا التي ترد على كل لسان تعترف بهله

الحالة إذ قد يقال عن الطبقة الأمريكية الرفيعة أنها تضم ملوك الصلب وأمراء التجارة وبارونات الأخشاب ونبلاء المنسوجات . وإذ تعكس الكليات الأمريكية هذا الاتجاه ، نراها تقدم فرصة تلقين علم إدارة الأعمال ، وهو شيء نادر في الدول الأخرى .

وكتيجة لهذه الظروف المواتية توافر لبلدنا الكثير من المدبرين المهرة ، وأصبحت الإدارة العليا في المنشآت أكثر حذقا ومهارة بصفة دائمة :

التطور الفني

ولامراء أن التقدم الفني ، مضافا إليه الابتكار والاستثمار ، يرفع من الإنتاجية وذلك عن طريق إدخال طرق أكثر كفاية في إنتاج السلع وآلات أكثر وأفضل وأكبر حجما وظروف للعمل أفضل . وتكمل هذه العوامل في ميدان الزراعة بأفضل البذور وأفضل السلالات والمخصبات واثواب المبيدة للحشرات . أما في المصانع فتوصف بعض الابتكارات الميكانيكية بصفة « الآلية » ، وهذه في مجموعها ترفع من الناتج لكل رجل - ساعة ، كما ترفع من الأجور الحقيقية ، حتى ولو لم يطور العمال الابتكارات ، ولا يستثمرون رأس المال فيها .

إن تطوير الآلات الجديدة والعمليات والأساليب الإنتاجية التفضلي بما يقترن به من « حذق ومهارة أبناء الشمال » منذ أمد بعيد ، قد توسع توسعا بالغا بعيد المدى في السنوات الأخيرة ، بل أن هذا التطوير يوصف وصفا موجزا جديدا بحرفي « ب ، ت » بما يعبران عنه بالبحث والتطوير .

وتبعاً للتقديرات فإن جملة الإنفاق العام والخاص على هذه الوجوه من النشاط تبلغ الآن ١٠ بلايين من الدولارات في كل عام ؛

الاتجاه نحو التغير .

ولا ريب أن إدخال التغيرات الفنية التي تعمل على زيادة الانتاجية يؤثر في اتجاهات الناس إزاء مثل هذه التغيرات . إن مقاومة التغير اتجاه شائع ، « فما كان حسناً بالنسبة لآبائنا هو حسن بالنسبة لنا » . ولقد كنا دائماً نؤدى هذا العمل أو ذاك بنفس الطريقة زهاء خمسين عاماً ، ثم يأتي إلينا الآن هذا المهندس أو ذاك مدعياً بأن ثمة طريقة أفضل لأداء العمل . وقد لا يكون الاتجاه في بعض الأحيان اتجاهاً بمعنا إمعاننا تاماً في مقاومة التغير ، إذ قد ينشأ عن مجرد التراخي إزاء التغير ، وفي أحيان أخرى قد ينبعث هذا الاتجاه من الافتقار إلى قوة الإدراك والتصور .

ومن جهة أخرى فقد تكون معارضة التغير عدائية بصورة إيجابية ، كما هو الحال عندما تعارض جماعات العمال إدخال ما يسمى « بالآلات التي يمكن إحلالها مكان العمل » . قد تحمل الآلات في بعض الأحيان مكان العمل - لفترة من الوقت على الأقل - وهنا يبدو التخطيط الحكيم أمراً مرغوباً لكي يمكن التقليل من مثل هذه البطالة الفنية . غير أن مثل هذه الآلات قد توصف أيضاً بأنها « آلات مفضية إلى زيادة الناتج » . فالتحسينات المتزايدة في الناتج إنما تعبر في الحقيقة عن جوهر الإنتاجية المتزايدة . ولا تلقى مثل هذه الابتكارات بكثير من الناس إلى جيش

المتعطلين دائماً. ولقد قدر أن الآلات المدارة بالقوة المحركة في بلدنا تؤدي عمل بليون من العمال. وإذا كانت مثل هذه الآلات تقذف بهم إلى خارج محيط الأعمال بصفة دائمة ، فقد كان حربياً بالأمريكيين جمعاء أن يكونوا متعطلين منذ أمد طويل .

ويتسم الاتجاه المؤيد للتغير باصطلاح «الاستهجان الإلهي» وهو ذلك الاصطلاح الذي أطلقه عليه شارلز كنجزلى ، وقد يؤخذ في هذا المقام على أنه يعنى ثلاثة أمور : (١) عدم الاقتناع والرضا بمجريات الأمور كما هي عليه الآن ، (٢) الاعتقاد بأنه من الممكن جعل هذه الأمور تسير من حسن إلى أحسن ، (٣) العزم على جعلها أحسن . وكلما كان الاتجاه العام نحو التغير في صالحه ، عظمت الزيادة في الإنتاجية .

الدافع والخوافز والموائد

إن أهمية الدافع والخوافز والموائد التي تدفع الرجل إلى بذل الجهود الإنتاجية أهمية شاملة لكل جنب من جوانب الحياة الاقتصادية . لماذا يسعى الناس إلى تطوير الموارد الطبيعية وإلى العمل في عزم ومثابرة وتحصين طريقة الأداء للأعمال واختراع أفضل الآلات والطرق الإنتاجية ؟ إن هؤلاء يمارسون هذه الوجوه المتعددة من النشاط الاقتصادي لأسباب عديدة : للموائد التقديرية ، وتضخم حب الذات (عن طريق السلطة والجاه والهيبة والألقاب وقسمات الشرف والتميز والشهرة وحجم المكتب)

والدوافع الإنسانية ولأغراض وعوائد أخرى : ولذلك تتوقف الإنتاجية
بعض الشيء على الدافع ، وعلى الحوافز والعوائد .

ومن الأمثلة الهامة على تأثير هذه العوامل هو مايتصل بكيفية السلع
الرأسمالية التي تيسر لزيادة الناتج لكل رجل - ساعة . بيد أن التوسع
في كمية السلع الرأسمالية يتطلب الاستثمار ويتم الاستثمار من أجل اكتساب
الأرباح . ورأس المال ، شأنه شأن العمل ، يحتاج إلى أن يدفع له مايقابل
خدماته المبذولة في العملية الانتاجية ، ولذلك فإن العائد المناسب من
رأس المال ، بعد أداء الضرائب ، هو من أحد الدوافع الهامة نحو زيادة
الإنتاجية .

الضرائب والإنتاجية

ويمكن لمحصل الضرائب ، باستثماره جزءاً من دخول رجال الأعمال
والدخول انشخصية (والدخل هو عائد الإسهام في عمالة الإنتاج) أن
ينقص من الإنتاجية بتثبيط روح الادخار والاستثمار والاختراع
والابتكار وتحمل المخاطرة وتطوير التحسينات الفنية والعمل في جسد
ومثابة .

وفي عام ١٩٥٧ جمع محصلو الضرائب الذين يمثلون أكثر من
١٠٠٠ و ١٠٠٠٠ هيئة حكومية في بلدنا ، سواء كانت فيدرالية أو إقليمية
أو محلية ، ١١٠ بليوناً من الدولارات أستقطعت من دخل قوى يبلغ ٣٦٦
بليوناً من الدولارات ، أو حوالي ٣٠٪ من هذا الدخل القوى . وبلغت

الحديث فإن الشخصية التخيلية المسماة « بالرجل المتوسط » كانت تعمل لحكوماته (الفدرالية والإقليمية والمحلية) شهور يناير وفبراير ومارس فقط من كل عام . وفور بدء شهر أبريل بدأ هذا « الرجل المتوسط » في العمل من أجل نفسه وأسرته ، بأمل أنه سيتوافر لديه القدر الكافى من النقود فى نهاية العام لدفع فواتير عيد الميلاد .

هذا عبء ثميل للضرائب ، وليس هذا أثقل عبء فى العالم ، ولكنه جسيم جداً . كيف تؤثر الضرائب فى الإنتاجية ؟ غالباً ماتكون الإجابة عن هذا التساؤل بالبيانات التى تتضمن أو تؤكد أن الاقتصاد الأمريكى يسحق سحقاً تحت وطأة الضرائب . ولكن الواقع أن آلتنا الاقتصادية قد بلغت ارتفاعاً شاهقاً طوال الوقت . هذا أمر جلل - بل إنه مذهل حقاً .

كل هذا لا يعنى القول بأن الضرائب « تدفع » إلى الإنتاجية ، بل أنه يعنى أن الآثار السيئة لهذه الضرائب مبالغ فيها فى بعض الأحيان . وأكثر من هـلنا أهمية فإنه يعنى أنه لا يمكن أن نتوقع من التعديلات الضريبية أن تنتج حافزاً كبيراً على الإنتاجية . لا مراء أن تعديل الضرائب فى شىء من العناية أمر مرغوب ، ولكن من الخطأ أن نتوقع حافزاً كبيراً منها .

ويمكن للحكومة أن تضر النمو الاقتصادى بالضرائب غير انعادية والتنظيم غير السليم أو التوسع المفرط فى المؤسسات التى تمتلكها الحكومة • أما الاختبار العنيف للسلوك الحكومى فهو مايلى : هل يمثل هذا السلوك استهلاكاً جماعياً مرغوباً (خدمات عامة ودفاع قوى) ومعاونة للإنتاجية

في ميدان النشاط الخاص (الاستقرار وتدعيم القانون والنظام أو كلاهما)
(الطرق العامة والتعليم) ؟

المنافسة

وكلما زادت حدة المنافسة في ميدان الأعمال (المنافسة العادلة بطبيعة الحال) ، عظم الحافز على التحسينات التي تفضي إلى زيادة الإنتاجية وتقص التكاليف . أما أن المنافسة أشد حدة في الولايات المتحدة منها في كثير من الدول المصنعة الأخرى فقد لاحظ ذلك الأمريكيون وجماعات الإنتاجية « التي زارت بلدنا من الخارج .

ويعزى هذا الوضع التنافسي بعض الشيء إلى قوانيننا المضادة للاحتكارات ، وهي الفريدة من نوعها في العالم . ولا توجد أية دولة أخرى تناظرنا في قوة المنافسة ، بل أن بعض الدول الأخرى تتجه في الواقع اتجاهاً مضاداً ، فتشجع المنظمات الاحتكارية وغير التنافسية ، التي يطلق عليها في الغالب اسم « الكارتل » .

ويبدو أن هذا الوضع السائد في أمريكا يرجع أساساً إلى الروح التنافسية العامة للحياة الأمريكية والاتجاه التنافسي بين رجال الأعمال الأمريكيين .

الجرمة والنمو

وتكلف الجريمة الولايات المتحدة سنويا من الموارد الإنتاجية ما قيمته بلايين الدولارات . ومعظم المجرمين غير متجنين ، وبعضهم ذوو نزعة إلى التخطيم : أما المجرمون المحكوم عليهم فهم سكان السجون ويؤدون بعض الأعمال ، غير أنها ليست ذات إنتاجية مرتفعة . فضلا عن ذلك فإن آلاف الضباط ، عامين وخاصين ، يعملون للحيلولة دون الجريمة ، بل إن هؤلاء الضباط والباحثين الاجتماعيين ينفقون وقتهم وجهدهم في تلك الناحية التي تخصهم من علم الجريمة : ولو أصبح شعبنا أكثر اتباعا لحرمة القانون ، فقد يمكن استخدام هذه الموارد في إنتاج السلع والخدمات ويمكن الاسراع بخطى النمو الاقتصادى .

الجرائم الكبرى المقررة بالولايات المتحدة

١٩٤٧ - ١٩٥٧

السنة	العدد الكلى للجرائم الكبرى
١٩٤٧	١١٠ ر ٦٦٥
١٩٤٨	١٦٠ ر ٦٨٦
١٩٤٩	٢٩٠ ر ٧٦٣
١٩٥٠	٣٠٠ ر ٧٩٠
١٩٥١	١٦٠ ر ٨٨٢
١٩٥٢	٥١٠ ر ١٠٣٦
١٩٥٣	٨٠ ر ١٥٩
١٩٥٤	٢٥٠ ر ٢٦٧
١٩٥٥	٤٥٠ ر ٢١٢
١٩٥٦	١٥٠ ر ٥٦٣
١٩٥٧	٤٠٠ ر ٧٩٦

المصدر : المكتب التنفيذي للبحوث ، تقارير الجريمة ، مكتب
طباعة حكومة الولايات المتحدة ، ١٩٤٨ - ١٩٥٧ .

النظرة إلى النمو الاقتصادي

ويبدو الآن أن السكان سوف يتزايدون بحوالى ١٥٪ فى الحقبة التالية ، والقوة العاملة بحوالى ٢٥٪ (إذ أن الأطفال من مواليد فترة الحرب يبلغون السن الذى يجعلهم خليقين بالدخول إلى أسواق العمل) ، والناتج لكل رجل - ساء بحوالى ٢٥٪ . ولو أننا أخذنا فى الاعتبار النقص اليسير جداً فى أسبوع العمل ، لوضح أن الناتج القومى الكلى ، (مقاساً بمجمل الناتج القومى الحقيقى أو الدخل القومى الحقيقى) بدون إدخال أى برنامج جديد ، سيزداد بحوالى ٥٠٪ ومتوسط الدخل الحقيقى سيرتفع بحوالى ٣٠٪ .

وقد يكون من المتوقع أن يرتفع مجمل الناتج القومى الذى كان قد بلغ ٤٨٠ بليون دولار فى عام ١٩٥٩ إلى أرقام خيالية فى نصف القرن التالى :

امتداد مجمل الناتج القومى

السنة	بلايين الدولارات
١٩٥٩	٤٨٠
١٩٦٩	٧٥٠
١٩٧٩	١٠٥٠
١٩٨٩	١٤٥٠
١٩٩٩	٢٠٢٥

هل هذا الإمتداد في النمو سريع بالقدر الكافي ؟ وهل يمكن زيادة الاسراع بهذا النمو ؟ إن كلا من هذين السؤالين موضوعان مناسبان للمزيد من الدراسة . كما أن معنى عبارة «سريع بالقدر الكافي» تحتاج إلى البحث والتقصي . هل تعنى مجرد البقاء في طليعة الروسيين أم النمو بمعدل أسرع مما يفعلونه ؟ أو هل تعنى شيئاً لا يرتبط من قريب أو بعيد بما يفعل أو لا يفعله الروسيون ؟

وإذا كان يسدو من الأمور المرغوبة أن يتزايد الإسراع بالنمو الاقتصادي ، فسيشتمل برنامج النمو على السياسات والتصرفات التي تهدف إلى :

- (١) تشجيع البحث في كل الموضوعات المرتبطة بالإنتاجية .
 - (٢) تنشيط روح الابتكار .
 - (٣) تشجيع الاتجاه نحو الاستجابة إلى التحسينات النافعة .
 - (٤) تقديم تعليم أوسع نطاقاً وأفضل نوعاً .
 - (٥) زيادة الفرص الاقتصادية لجميع أفراد شعبنا .
 - (٦) تشجيع الاستثمار .
 - (٧) تشجيع أداء الأعمال بصورة فعالة .
 - (٨) تدعيم العلاقات الطيبة بين العمال ورجال الإدارة :
 - (٩) الإبقاء على المنافسة العادلة وتدعيمها .
 - (١٠) تقوية الحوافز على الإنتاجية .
- ويمكن للقطاعات العامة والخاصة أن تسهم في تحقيق الأهداف ،

ويحتاج الدور الصحيح للحكومة إلى العناية في البحث . بل ويمكن بسهولة استخدام البرنامج كترشيد للزيادة الهائلة في وجوه النشاط الحكومي في صدد الإنفاق وفرض الضرائب والتنظيم . ومع ذلك فأى اقتراحات من هذا القبيل لابد أن توضع بعناية على بساط البحث . ويمكن تبرير مثل هذه الزيادات - زيادة الإنفاق على التعليم مثلا - ومع ذلك فقد يضار النمو في المجالات الأخرى بالتوسع في الإنفاق وفرض الضرائب أو التنظيم .

وليس هناك بطبيعة الحال أى ضمان بأن تزايد الرفاهة المادية ستجعل شعبنا أسعد وأفضل حالا، إذ يبدو أنه من الصحيح أنه كلما زاد مايتوافر لدينا، زاد ما نرغب فيه (كما يقول المثل القديم) . ومع ذلك فالإنتاجية المتزايدة يمكن أن ترفع من مستوى معيشة ملايين الأسر التي يبعد وضعها الحالي عن علائم الثراء والعيش الرغد . ويمكن للرفاهة المادية المتزايدة بمعدلات ثابتة أن تقدم أساسا قويا لذلك « المجتمع الفاضل » الذي طالما تحدث عنه المفكرون لقرون عديدة .

الفصل الرابع

مشكلة التضخم

طلما نوقش التضخم في الكتب والمقالات والخطب وافتتاحيات الصحف ، بل إنه كثيرا ما عبر عنه بالصور الكاريكاتورية ؛ ولقد كانت للمناقشة تأثيرها في التعبير عنها كليا ؛ ومع ذلك لم يكن التعبير عنها نوعيا على نفس المستوى ؛ ولذلك تعظم الحاجة إلى البحث الواقعي الدقيق للمسائل الرئيسية ؛

ما الحقائق حول التضخم ؟ وما الذي يسبب التضخم ؟ وهل يحل بنا المزيد من التضخم ؟ ما الضرر الذي يلحقه ؟ كيف يمكن لإحكام الرقابة عليه ؟ هل التضخم يساعد أو يعوق الرخاء والنمو ؟

ما الذى يسبب التضخم ؟

إن السبب الكلاسيكى للتضخم هو زيادة فى الكمية المعروضة من النقود فى الدولة ، ويرجع هذا بدوره فى الغالب إلى احتياجات تمويل حرب عارمة ، وهنا إما أن تطيع الحكومة نقودا لتدفع بها نفقات الحرب ، أو تقرض من البنوك التجارية فتخلق بذلك ودائع مصرفية جديدة . وفى نفس الوقت تنقص كمية السلع المدنية ، فتشتد حدة الوضع الذى يوصف بالعبارة المألوفة « كمية كبيرة جدا من النقود تطارد كمية قليلة جدا من السلع » . هذا هو الوضع الذى يسمى فى بعض الأحيان « التضخم الذى يدفع إليه الطلب » تمييزا له عن « التضخم الذى يدفع إليه العرض » .

ولقد ظهرت فى كثير من الدول العلاقة بين الزيادة فى عرض النقود وبين الزيادة فى مستوى أسعار السلع ، بما فى ذلك ولاياتنا المتحدة خلال وبعد كل من الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية (أنظر الشكل رقم ٤ - ١) وفى كلا هاتين الفترتين ينجم التضخم - كما ينجم دائما - عن الزيادة الكبيرة فى كمية النقود ، أما الظروف التى تثير اضطراب أحوال الناس فى الوقت الحاضر فهى حدوث التضخم فى وقت السلم والظروف من أننا نشاهد مزيدا من خفض قيمة الدولار :

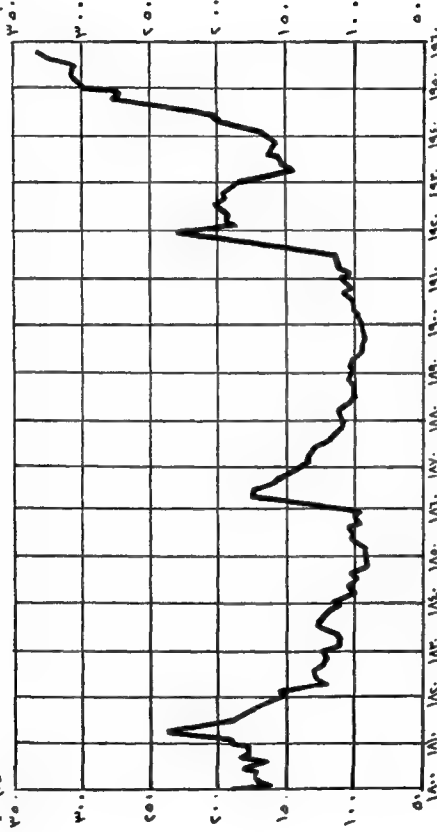
النظرة إلى التضخم الكبير

مافرص الولايات المتحدة في المرور بتجربة تضخم كبير (وليكن مثلاً مضاعفة مستوى الأسعار) في السنوات القليلة القادمة ؟ مامن شك أن الإجابة عن هذا التساؤل من الوضوح بمكان . سوف لانمر بتجربة تضخم كبير وشيكا ، مالم تتدخل في حرب عارمة ، وفي هذا الحدث الحزن فإن التضخم سيكون أدنى بواعث قلقنا .

مافرص البلاد في المرور بتجربة التضخم الجامع في المستقبل القريب ؟ لن يحدث ذلك ، حتى إذا وقعت الحرب العارمة . والتضخم الجامع (أى الذى يرتفع فيه مستوى الأسعار إلى مائة أو ألف مثل مستواها الأصل ، أو مايزيد عن ذلك) يقترن بنظم ضريبية غير ملائمة ، بالهزيمة في الحروب الكبيرة ، بالحكومات الجديدة ، بالحكومات المستضعفة ، بالشعوب التى لم تتلق بعد الفن العسير للحكم الذاتى — هذه الظروف تدفع الحكومات إلى المروع لطبع أوراق البنكوت ، إما لأنها لاحول لها ولا قوة ، أو لأنها تتخذ هذا الاجراء دون ماحشور بالمسئولية . إن حكمتنا الذاتى ليس كاملا ، ولكنه حكم يصل في ملاءمته إلى الحد الذى يكفى للملافة مثل هذه الإدارة المالية السيئة المؤسسة :

الرقم القياسي

الرقم القياسي



(الشكل رقم ٤ - ١) الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية ١٨٠٠ - ١٩٥٨

المصدر : جورج دوجرز تالور وإثيل هوفر في التوظيف والنمو ومستويات الأسعار : حديث ألقى أمام اللجنة الاقتصادية للشرق كونيغس
 لولايات المتحدة : الجزء ٧ - المدلات التاريخية والنسبية للإنتاج والأنتاجية والأسعار (واشيلون د. س. دار الطباعة الحكومية ١٩٥٩)

النظرة إلى التضخم الطفيف

لقد أثارَت تجربة حديثة مسألة ما إذا كان التضخم الطفيف (ويسمى في بعض الأحيان التضخم « الزاحف ») خاصية لامفر منها من خصائص الاقتصاد الأمريكي . ويمكن لهذا الأسلوب في التفكير أن يعبر عنه بما يتأكد من عدم التوافق بين « ظروف ثلاثة » أعنى : —

١ — التوظيف الكامل . هذا الاصطلاح ينم عن الرخاء والمستوى المرتفع للتوظيف والدخول الوفيرة .

٢ — الحرية : وتشتمل هذه الكلمة على حرية العمال في تنظيم النقابات وحرية النقابات ورجال الإدارة بالمنشآت في الدخول في المساومة الجماعية وحرية رجال الإدارة في تقرير أسعار السلع التي تباعها المنشآت . كل هذه الوجوه من النشاط تكون طليقة من قيود لرقابة الحكومة المعينة فيما عدا التنظيمات العامة كالقوانين المضادة للاحتكار وضروب الرقابة الخاصة على المرافق العامة .

٣ — اللاتضخم . وهذه الكلمة التي يبدو أنها من نسج الخيال إنما تعنى غيبة كل من التضخم والانكماش ، أما في استعمالها الحاضر فلإنها تعنى بصفة خاصة غيبة التضخم . وقد يؤخذ اللاتضخم على أنه يعنى المستوى الأفقى لأسعار السلع (أو ربما بوطه بدرجة طفيفة) :

وهناك مسالك عديدة مترابطة من التفكير توحى بأنه من السهل أن يتوافر أى طرفين من الظروف الثلاثة المرغوبة ، ولكن من المتعذر أن

تتوافر كل الظروف الثلاثة : ماهذه القسّمات من التحليل ؟ إن أحدها ينطوى على أن الحكومة تدعى للاحتفاظ بالتوظيف المرتفع في مستواه وتلا في ضروب الكساد في ميدان الأعمال : فإذا نشأ الكساد، وصارعت الحكومة إلى إمداد المجتمع الاقتصادي بالوسائل المنشطة، فسوف لا يتأخّر للأسعار الوقت لأن تهبط ، وستندفع إلى أعلى قليلا عن طريق برنامج الانماش. ومن ثم، وهكذا يعضى الجدول ، لا يسمع سلوك الحكومة للأسعار أن تهبط قط ، بل أنها تدفع الأسعار عرضاً إلى أعلى .

ويقال إن القوة التي في متناول الأيدي العاملة التي يضمها تنظيم موحّد تتيح للتقابات أن تضمن لأعضائها زيادات في الأجور تفوق على الزيادات في الإنتاجية، عندما يكون ميدان الأعمال رائجاً ومستوى التوظيف مرتفعاً. وهذا يؤدي إلى زيادة نفقات العمل عن كل وحدة من الناتج ، ويحفز أرباب الأعمال على رفع أسعار المنتجات التي يقوم بصنعها العمال . وقد يسمى هذا الوضع بالتضخم الذي يدفع إليه البائعون، إذ يقال إن أرباب الأعمال تحلوهم الرغبة في زيادة الأسعار لأن ميدان الأعمال رائج والطلب مرتفع ، ومن ثم سيرغب العملاء في دفع أسعار أكثر ارتفاعاً : ويؤكد بعض المراقبين أيضاً أن بعض المنشآت تستغل وضعها شبه الاحتكاري بفرض أسعار أكثر ارتفاعاً مما يجب أن يكون عليه الحال :

وإذا كان من الصحيح أن الدولة لا يمكن أن تنعم بالظروف الثلاثة جميعها ، فأى طرفين دون الثالث هما أفضل مجموعة أو أقلها بمثل على عدم الرضاء والاقتناع ؟

١ — إن الحرية زائدا التضخم ، وبدون التوظيف الكامل ، وليكن مثلا بخمسة أو ستة ملايين متعطل في نفس الوقت ، فلما تكون صورة جذابة ، حتى ولو أنه قد يفترض أنها تحل مشكلة التضخم .

٢ — أما اللاتضخم زائدا التوظيف الكامل ، وبدون الحرية ، أى بالتنظيم الحكومى للمساومة الجماعية ومعدلات الأجور والأسعار ، إنما يوحى بالقدر المرغوب من الرقابة الحكومية ، وإن كان هذا الإجراء سيضع حدا للتضخم .

٣ — أما المجموعة الثالثة فهي التوظيف الكامل زائدا الحرية ، ومع التضخم : وقبل أن نمضى في تقييم هذه المجموعة ، فلا بد أن نلاحظ أن بعض الخبراء يجادل بأنها ليست في الواقع بديلا ممكنا . ويشير تحليل هؤلاء بأن الدولة لا يمكن أن تنعم بالحرية « وتستمر » في التوظيف الكامل ، إذا قبلت السياسة العامة بعض التضخم .

ومع ذلك فإذا كانت المجموعة الثالثة ممكنة في الواقع ، فإن رأى أى امرئ حول مدعى الرغبة فيها — بالقياس إلى المجموعتين الأخريتين — يتوقف إلى أبعد الحدود على تقييمه للضرر الذى يلحقه التضخم :

ما الضرر الذى يوقعه التضخم ؟

ويختلف الخبراء في رأى حول مقدار الضرر الذى يوقعه التضخم ، وينبثق بعض الاختلاف في رأى من الاختلافات في المعنى الذى ينسحب إلى كلمة « التضخم » ، والحق أن بعض من يصفون الآثار السيئة للتضخم

إنما يفكرون في التضخم الجامع ونتائجه الوخيمة ، ويعتقد هؤلاء أيضا ، أنه لا يمكن التحكم في أى تضخم خفيف ، وأنه سوف ينفلت من عقاله لا محالة ويتحول إلى تضخم كبير ، ومن ثم إلى تضخم جامح. ويكشف تاريخ العالم عن أنواع من التضخم الصغير والمتوسط الحجم ، وعن قلة من التضخم الجامح . ولم يكن التضخم الجامح بأية حال النتيجة النهائية المعتادة للتضخم الصغير . وكما ألمعنا آنفا فننخصائص التضخم الجامح أنه يقع خلال فترات الحروب وما بعدها ، حينما تلجأ الحكومات تحت ضغط المظروف إلى آلات الطباعة لإصدار أوراق البنكنوت (النقود الورقية) في محاولات يائسة للتوفيق بين الجوانب المختلفة للوضع الاقتصادى القائم . أما التأكيد بأن مثل هذا الوضع يمكن أن تمر به الولايات المتحدة فلا يمكن أن يكون مقنعا جدا دون تدعيمه بالدليل الواضح المؤيد له :

وإذ تنتقل من التضخم الجامح إلى التضخم الصغير ، فقد نلاحظ أن الفعالة المبرزين يؤكدون أن التضخم حتى لو كان خفيفا :-

- ١ — يضر بالإنتاج .
- ٢ — ويشجع على المضاربة .
- ٣ — ويقلب عملية إصدار القرارات الإدارية رأسا على عقب :
- ٤ — ولا يشجع على الارتفاع بمستوى الكفاية .
- ٥ — ويحفز على الضياع الاقتصادى .
- ٦ — ولا يشجع على الادخار ، ومن ثم ينتقص من الاستثمار ويؤخر النمو .

٧ - ويهبط بالمستوى المعيشى للشعب :

٨ - ويسلب المال من بعض الأفراد ، ويعطى مكاسب قدرية إلى الآخرين ،

٩ - ولا يمكن أن يمحى على ما هو عليه من ضالة ، بل إنه سيمضى قدما بمعدل أسرع دائما ، ويرجع ذلك بعض الشيء إلى إقدام الناس على الشراء توقعا منهم لارتفاع الأسعار .

١٠ - ويفضى ، عاجلاً أو آجلاً إلى الانهيار عن طريق الرخاء .

هذه قائمة مزدحة بآثار التضخم ، فلا عجب أن صور الرسامون الكاريكاتوريون التضخم كما لو كان وحشا من عصر ما قبل التاريخ يهدد الناس بالأخطار أو حيوانا مفترسا مصاصا للدماء ، ومن المفروض أنهم إذ يصورون التضخم على هذا النحو يستوحون هذا التعبير التصويرى مما يدلى به الخبراء من بيانات ومعلومات عن التضخم :

الجدول المؤيد والمعارض للتضخم

ومع ذلك فهناك بعض المحللين الاقتصاديين ممن يؤكدون أن الضرر الذى يوقعه التضخم أمر مبالغ فيه ، ويسير الجدول كالاتى :-

عندما يترك المرء أن الولايات المتحدة خلال العشرين عاما من ١٩٤٠ إلى ١٩٦٠ قد مرت بتجربة التضخم الذى يرقى إلى مضاعفة مستوى أسعار السلع ، فقد يفترض أن بلادنا قد أصيرت ضررا بالغاً ،

بطريقة أو بأكثر من الطرق التي سبقت الإشارة إليها . والواقع أن تميزنا الاقتصادية في السنوات العشرين الماضية قد حملتنا إلى أرفع مستوى من الرفاهة المادية في تاريخنا . أما بعض نواحي الاقتصاد الأمريكي التي ارتفعت طوال الوقت عند نهاية الفترة التضخمية أو بالقرب منها فهي تشمل : الناتج القوي ، والناتج لكل رجل ساعة - والإدخار والاستثمار في فترة السلم ، والقوة الشرائية وجملة ، والدائع المدخرة ، ومستوانا المعيشي - كما يقاس بمتوسط الدخول الحقيقية . ويبدو أن إصدار القرارات الإدارية قد غدا عملية مقننة معقولة ، وينطبق ذلك على مستوى السكفاية والضياع الاقتصادي . ولقد اكتشف مركز البحوث بجامعة متشجان أن المستهلكين في جملتهم ينطوي رد فعلهم لتوقع الارتفاع في الأسعار ، لا على الشراء مقدما ، بل على الانقاص أو تأجيل مشتريات السلع ، لأنهم يتصورون أن الأسعار المرتفعة تعمل على انخفاض القوة الشرائية للدخول .

ومع ذلك لا يقتنع بعض من تضحهم المجموعة الأولى من الخبراء - أولئك الذين يجزعون من توقع استمرار التضخم - بذكر الحقائق السابقة عن الرخاء الذي نعمنا به في السنوات العشرين الماضية ، ولذلك فإنهم يقدمون هذا المنطق في التفكير :

ولقد حدث رخاء بلدنا رغم التضخم ، لاسببه ، والحقيقة المنطوية على أننا حشنا واجتزنا عشرين عاما من التضخم ليست نذيرا بأننا منحتمل استمراره . وفصلا عن ذلك ، فنحن ، كدولة ، قد حاربنا التضخم طوال تلك

العشرين عاما، وأن ذلك — والمعرفة نفسها — من الأهمية بمكان . ومهادنة التضخم — أو قبول التضخم كسياسة عامة وطريقة في الحياة بصورة ضمنية أو صريحة — قد يزيد من حدة مخاطر آفة التضخم إلى حد بعيد ، ويسرع بوقوع ما قد يتولد عنه انهيار ممكن .

والمخلص السابق هو عرض مركز للكثير من ضروب الجدل المعقد الذي يمكن أن نجريه فيما يرتبط بكيفية ما يكون عليه حال التضخم الرذل . ولكن سيتحتم علينا ألا نحدد على وجه الدقة كم يكون التضخم رذلا ، مالم نجد في نهاية المطاف أننا مضطرون للاختيار بين شر التضخم وشر آخر . ولنعترف ببساطة عند هذه النقطة أن التضخم ، حتى التضخم المعتدل ، سيء ، ولننتقل إلى الاحتمال القوي بأننا كدولة قد لا نلزم بالاختيار بين التضخم وبين أى شر آخر .

هل الاختيار ضرورى حقا ؟

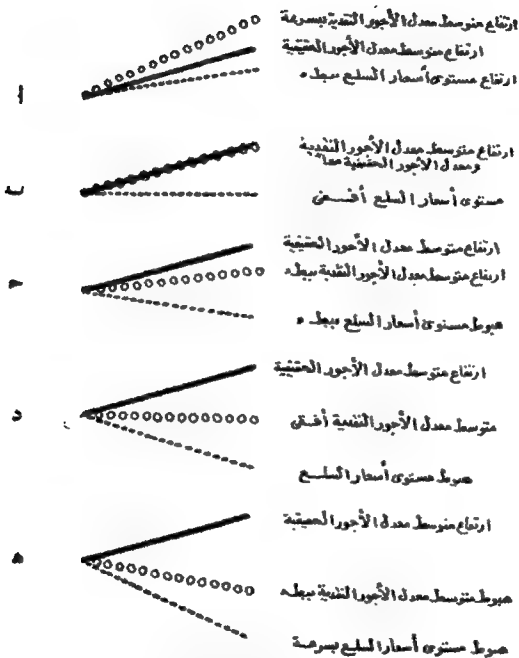
أهل يمكن أن تتوافر لدينا المجموعة الكاملة من النمو الإقتصادى والتوظيف الكامل والحرية دون التضخم ؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل هى من الواضح بمكان : إذا لم نستطع الحصول على هذه المجموعة ، فإن هذا لا يعزى إلى سريان « القانون العظيم لعلم الاقتصاد » الذى يتحكم فى مثل هذه الأمور ، بل إن النتيجة الوحيدة قد تكون من فعل الإنسان نفسه ، وهى ليست ضرورية أو لا مفر منها . ولذلك فقد يمكن أن تتوافر

لدينا المجموعة كاملة بعناصرها الثلاثة ، إذا كان الإنسان سيبدى معاونة
الصادقة .

أما إن العامل الاقتصادية الأساسية لا تتطلب أية موجه من التضخم ،
فهذا ما تدل عليه الحقيقة المنطوية على أن النماذج غير التفضيحية المتعددة
للأسعار ومعدلات الأجور قد تكون ممكنة في الاقتصاد النامي .

النماذج الممكنة للأسعار والأجور في المستقبل

ويسبب المكاسب المتوقعة في الناتج لكل رجل - ساعة ، فقد
يكون من المتوقع أن تزيد المعدلات الحقيقية لأجر الساعة في المستقبل ،
وهناك خمس مجموعات رياضية ممكنة «للمعدلات المتوسطة للأجور النقدية»
و«مستوى أسعار السلع الاستهلاكية (نفقة المعيشة)» وهما اللذان قد يمكن
أن يكونا انعكاسا للزيادة في متوسط معدلات الأجور الحقيقية . ويوضح
الشكل رقم ٤ - ٢ هذه المجموعات الخمس ، وفي كل من هذه النماذج
تنشأ فجوة بين متوسط معدل الأجور النقدية وبين نفقة المعيشة ، ولذلك
فإن معدلات الأجور الحقيقية تأخذ في الارتفاع . أما الزاوية التي تقع
بين الخطين فهي ترمز للزيادة في معدلات الأجور الحقيقية وفي الناتج
لكل رجل - ساعة :



○○○○○○ متوسط معدل الأجور النقدية
 مستوى أسعار السلع
 ————— متوسط معدل الأجور الحقيقية

(الشكل رقم ٤ - ٢) نماذج ممكنة في المستقبل للأجور والأسعار

١ — نموذج أ : ترتفع نفقة المعيشة وترتفع معدلات الأجور النقدية بأسرع من نفقة المعيشة ، وهذا هو نموذج التضخم :

٢ — نموذج هـ : تأخذ معدلات الأجور في التناقص أما نفقة المعيشة فتأخذ في الهبوط بأسرع من معدلات الأجور ، وهذا يعبر عن أوضاع يفترض عدم إمكان حدوثها إلا في حالة الكساد .

وإذا وضعنا كلا من هذين النموذجين غير المرغوبين في جانب ، فلا يبقى لدينا سوى ثلاثة نماذج لاتتفادى التضخم والكساد فحسب ، بل إنها تتمشى أيضا مع مقتضيات النمو والاستقرار :

٣ — نموذج ب : إن اتجاه نفقة المعيشة أفقى ، وكل المكاسب في الإنتاجية تتحقق في شكل زيادة في متوسط الأجر النقدى .

٤ — نموذج د : يبقى متوسط الأجر النقدى (لجميع العمال وليس لكل عامل على حدة) أفقيا ، وتتخذ الزيادة في الدخول الحقيقية شكل هبوط تدريجى في نفقة المعيشة ، كما يسمح بذلك تناقص نفقة الوحدة من العمل في إنتاج السلع .

٥ — نموذج ج : هذا النموذج عبارة عن مجموعة : زيادة في متوسط الأجر النقدى أصغر من الزيادة المحققة في النموذج ب ، وانخفاض في نفقة المعيشة أقل من نموذج د :

ولا مراء أن الفضائل النسبية للنماذج ب ، ج ، د جديرة بأن يولها الأمريكيون عناية كبيرة : ومع ذلك فأهم شيء هنا بالذات هو ملاحظة أن — النموذج أ ، وهو التضخم ، ليس هو النموذج الممكن الوحيد . وهناك

نماذج ثلاثة أصيلة في منطقتها ونتائجها الطيبة ولكنها لا تتم عن التضخم أو الكساد .

الإنتاجية تعوق التضخم

وبما أن مستوى أسعار السلع ، كما رأينا في الفصل الثاني ، هو نسبة بين الانفاق وبين الإنتاج ، فيمكن مقاومة التضخم بتقييد الانفاق وتشجيع الإنتاج .

وقد ناقشنا في الفصل السابق الظروف التي تؤثر في الإنتاجية وفي الأساليب التي يمكن بموجبها أن تزداد . إن أى مكسب في الإنتاجية هو مكسب مزدوج : إذ أنه يقود أولا إلى مستوى معيشى أكثر ارتفاعا ويعوق ثانيا وقوع أية موجة من التضخم . وعندما يزداد الناتج لكل رجل — ساعة — تنخفض نفقة الوحدة من العمل في عملية الإنتاج (مالم تزد معدلات الأجور بنفس النسبة ، عند ما تبقى نفقة الوحدة من العمل على ما هي عليه دون تغيير) .

ولذلك فلا مندوحة من اعتبار الجهود المبذولة في سبيل زيادة الإنتاجية وفقاً للاتجاهات التي ناقشناها في الفصل السابق جهوداً ذات أهمية مزدوجة .

تعاون الموظفين في خفض النفقات

ولقد حدث المرحوم الأستاذ سومنر هـ : سلتشر - في بيان ألقاه على اللجنة الاقتصادية المشتركة بالكونجرس - رجال الإدارة على التطلع إلى تعاون الموظفين في صدد خفض النفقات ، إذ قال :

« من أهم الخطوات العديدة التي يمكن لرجال الإدارة أن يتخذوها في ميدان النشاط الخاص للتقليل من ميل النمو الاقتصادي إلى رفع مستوى الأسعار ، أن يتعاون جميع الموظفين من رجال الإدارة العليا إلى الكناسين ، بصورة فعالة في سبيل خفض النسبة بين نفقات الأجور والمهايا والمرتبات وبين المبيعات . ولم يفلح في الوقت الحاضر إلا اقليل من المنشآت في أن تحظى بالتعاون الفعال من جانب عمالها :

وهذه المنشآت توظف الرجال للقيام بالمهام الروتينية التي لا تتطلب أى تفكير وذلك بطرق تحددها الإدارة . ونجد في الوقت الحاضر أنه قلما تستخدم أهم قدرات العمال الأمريكيين ، أو سعة أفقهم وخصب خيالهم ، أو حذقهم أو قدرتهم على الاختراع والاكتشاف ، لاشيء إلا لأن الأساليب التي تتبعها الإدارة العليا في معظم الوحدات الانتاجية بالمنشآت لا تستهدف أن تنطلق هذه الصفات من عقالها . والواقع أن المديرين في معظمهم قلما يدركون إلى أى مدى يضيع الكثير من هذه القدرات هباء نتيجة للعزوف عن استغلالها :

ومنذ عشرين عاما بدأت تتطور الأساليب الإدارية الجديدة الموجهة إلى الاستفادة من قدرات العمال غير المستغلة ، ولقد كان الرائد الأول في هذا العمل هو المرحوم جوزيف سكانلون .

وتدل التجارب على أنه عندما تتاح الفرصة أمام العمال لكسب مكافأة عن طريق تنمية روح العمل الجماعي وتحسين الأساليب الفنية في الإنتاج ، تقع من النتائج الطيبة ما يذهل العقول . إذ يكشف العمال عن تنمية رائعة لقدراتهم على تقديم الاقتراحات الفنية ، ويصبحون ذا عين فاحصة ناقدة لنقائص الإدارة العليا بالمنشأة ، وقد كانوا من قبل لا يكثرثون بها ، أما آراؤهم عن يكون مشرفا حسنا فتتغير تغيرا جوهريا .

وقد تكون الأساليب الجديدة في الإدارة ، وقد لا تكون ، ملائمة للحيلولة دون انعدام التناسب بين الأجور وبين الإنتاجية ، ولكن هذه الأساليب تبعث أملا في كبح جماح تزايد نفقات العمل أكبر من أية أساليب أخرى ابتدعتها وطورتها الإدارة من قبل ، وذلك لأنها (أى الأساليب الجديدة) تضم إليها معاونة جميع الموظفين معاونة فعالة في مناهضة النفقات المتزايدة .

تقييد الإنفاق

أما الوجه الآخر من التشخيص الأسامي لمكافحة التضخم فهو تقييد الإنفاق ، وهذا يساعد في الحسد من التضخم بالحيلولة دون الطلب الحاذب وارتفاع الأسعار الذى ينجم عن الطلب المتزايد . ومع ذلك فهذا

التييد سوف لا يؤثر مباشرة في التضخم الذى يدفع إليه البائعون ، أى
الارتفاع فى الأسعار أو معدلات الأجور دون الزيادة فى الطلب .
وسنعالج تـوا مشكلة التضخم الذى يدفع إليه البائعون .

ويمكن للسياسات السليمة أن تساعد على تقييد الزيادة التى لا مبرر
لها فى الإنفاق انلخاص والعام - السياسات الضريبية وإدارة الدين العام
والاحتياطى القيليرالى - وهى التى توجه إلى فرض الرقابة على كمية النقود
والإنفاق . وللهذه الأساليب المقدرة الفنية على تقييد الطلب الجاذب .

ولسوء الحظ فإن هذه الأنواع المناسبة والملائمة من الرقابة لاتضمن
بالضرورة أنها ستستخدم بحكمة وشجاعة . ليس من السهل مثلاً خفض
الإنفاق الحكوى ، فقد يستحسن الناس « الاقتصاد فى الصورة العامة »
غير أن الفرد يميل إلى الإصرار على أن الجماعة التى « ينتمى إليها » مختلفة
ووضعها « خاص » ، وجديرة بنقود الحكومة « كاستثناء » من قاعدة
الوفر والاقتصاد عامة . ومنذ زمن مضى أوضحت إحدى الصحف فى
بوسطن ، ربما دون تعمد ، هذا الوضع فى أعمدة صفحاتها الأولى بعنوانين
بارزة وفى قصص الأنباء ، وقد وصفت إحداها « حفلة شائ فى بوسطن »
كان قد نبذ فيها أهالى بوسطن الإنفاق الحكوى ، أما الأخرى فقد قررت
أن عمدة بوسطن كان فى ذلك الحين فى واشنطن للسمى للحصول على
أموال من الحكومة القيليرالية .

الكونجرس والإنفاق العام

والكونجرس الذى يعبر اهتمامه حقا بخفض الإنفاق القيدى الى يمكن أن يكشف عن هذا الإهتمام بوسائل عديدة :

١ - أن يفحص كل وجوه الإنفاق ، حتى تلك البنود الحساسة منها كالدفاع الوطنى وإعانات المزارعين وإعانات قدامى المحاربين ومشروعات الإنفاق على الأنهار والموانئ ؛

٢ - أن يساعد فى الرقابة على مجموع الإنفاق الحكومى بابتكار وسيلة يمكن بمقتضاها للكونجرس أن يصدر موافقته على هذا المجموع. وفى الوقت الحاضر تصلر المشروعات العديدة لقوانين المخصصات المالية ، وكل منها منفصلة عن الأخرى ، دون النظر إلى ما تنصل إليه فى مجملها . وبعبارة أخرى فإن المخصصات المالية الفردية تلقى اهتماما كبيرا من جانب الكونجرس، أما المجموع الكلى لهذه المخصصات فإنه لا يلقى إلا القليل من الإهتمام أو ربما لا يلقى أدنى إهتمام. ولا مندوحة من أن لإهتمام الكونجرس بالمجموع الكلى للمخصصات المالية بوجه خاص أثره فى الحد بعض الشيء من هذه المخصصات .

٣ - أن يمنح رئيس الولايات المتحدة سلطة «القيوة» (الاعتراض) على وجوه الإنفاق بدلا من النظام الحالى الذى يسمح بالموافقة أو الاعتراض على مشروع المخصصات برمته ، كل بنود الإنفاق أولا ؛ وقد قرر

جورج جالوب (مدير معهد جالوب) فى ١٦ يوليو ١٩٥٧ أن استفتاءه دل على أن الناخبين الأمريكيين حبذوا هذا الاقتراح بأكثر من اثنين إلى واحد ، كما أنه اقتبس ملاحظة جورج همفرى المنطوية على أن جميع الولايات - فيما عدا ثمانية منها - تحول للمحافظين أن يعترضوا على بنود الخصصات المالية ، كل على حدة . وهذا أمر حيوى إلى حد أنه إذا اعترض سبيله أى عضو من أعضاء الكونجرس فإنه يسم نفسه بهذا التصرف - مهما بلغت كلماته من الشجاعة على أنه ليس حقا فى جانب الوفر والاقتصاد فى الإنفاق .

السياسة الزراعية والتضخم

ولو أننا تخيلنا زائرا يهبط من المريخ على الولايات المتحدة ، فإنه سيجد فيها كثيرا من الأشياء الطريفة ، بعضها مؤثر والبعض الآخر مذهل . وفى أية دولة ترتفع فيها الضرائب ويحدث التضخم ، فسيصيبه الدهول لا محالة إذ يجد الحكومة تتفق بلايين الدولارات لرفع أسعار بعض المنتجات الزراعية : ولابد أن يتزايد ذهوله عندما يكتشف أن البرنامج لا يفعل إلا القليل من أجل المزارعين الفقراء فى حين أنه يفعل الكثير من أجل المزارعين الأغنياء .

وإذا تراءى إلى سمع زائر المريخ أن البرنامج المذهل لتدعيم الأسعار استمر « بسبب القوة السياسية للمزارعين » فقد تكتمل دهشته عندما يعلم أن البرنامج يدعم أسعار عدد قليل جداً من المنتجات الزراعية ، وأن

معظم الأربعة ملايين من المزارعين بالبلاد لا يفيدون من البرنامج وإنما (كثيرهم من المواطنين) يتحملون أيضا من أجله عبئا ماليا مضاعفا ، مرة في صورة ضرائب مرتفعة ومرة أخرى في صورة أسعار مرتفعة عن تلك المنتجات الزراعية . وقد يستنتج رجل المربخ أن لإنهاء البرنامج قد لا يضير إلا عددا قليلا من الأفراد ، ويساعد عددا كبيرا منهم ، فضلا عن المساعدة في مكافحة التضخم .

التعريفية الجمركية والتضخم

وعادة ماتقضى القيود المفروضة على الواردات من السلع إلى ارتفاع الأسعار في الولايات المتحدة؛ ولذلك فإن خفض التعريفية الجمركية وحصص الواردات والقيود الأخرى على السلع المستوردة قد يساعد على المبوط بمستوى أسعار السلع : ومع ذلك فهذا ليس بالأمر الهين ، ومرد ذلك إلى مطالبة بعض الصناعات للحماية من العمال الأجانب الذين تدفع إليهم أجور منخفضة . وقد قيل منذ زمن طويل أن «التعريفية هي مسألة محلية»؛ ولطالما كان الضغط على أعضاء الكونجرس عنيفا من أجل المحافظة على الحماية من المنافسة الأجنبية أو من أجل زيادة قدر هذه الحماية .

أما دور المواطنين الذين يعارضون التضخم حتى المعارضة، ويتحازون إلى جانب المنافسة حقا ، حتى ولو كانت المنافسة من الأجانب ، فهو مقاومة الزيادات في التعريفية الجمركية والحث على خفضها :

تعديل قانون التوظف

ويضع قانون التوظف لعام ١٩٤٦ أهدافا معينة كالحدا الأقصى للتوظف والإنتاج والقوة الشرائية . ولا يشير القانون إلى مستوى أسعار السلع ، ولذلك فإذا عدل القانون بإضافة الاستقرار المعقول لمستوى أسعار السلع كهدف من أهدافه ، فإن هذا التصرف يغدو بمثابة إفصاح عن السياسة العامة على الأقل. أما أثر هذا التعديل على «سيكولوجية التضخم» فقد يكون جوهريا بفضل وجود بيان مفصّل عن السياسة العامة المضادة للتضخم .

مشكلة اندفاع البائعين نحو التضخم

والمشكلة السابقة تعالج أساسا ظاهرة التضخم الذى يدفع إليه الطلب كسبب من أسبابه . ومع ذلك فإذا لم يكن السبب الأساسى الدائم للتضخم هو الطلب الجاذب إليه بل اندفاع البائعين نحوه ، فإن الرقابة المالية قلما تجدى فتيلا كصلاح مدافع . فإذا دفعت النقابات العمالية اقوية معدلات الأجور إلى أعلى بمعدل سريع جدا ، فيفضى هذا بدوره إلى الزيادة فى تكاليف الإنتاج ومستويات الأسعار ، أو إذا عمدت المنشآت إلى رفع « الأسعار المدارة » رفعا لا مبرر له ، فإن السياسة التى ترمى إلى تثبيت الطلب النقدي الكلى قد تؤدى إلى خفض عدد الوحدات المباعة من السلع فضلا عن ارتفاع حجم البطالة : وكلما تكون هذه النتيجة حلا باعثا على

النيطة ، إذا كانت تعد حلا في الواقع ، ذلك أن الحالة التي نزنو السياسة لمعالجتها ، وهي الارتفاع التضخمى في الأسعار ، ستستمر ، دون أن يكبح جماحها ، بالرغم من هبوط رقم المبيعات والارتفاع المطرد في حجم التوظيف ، ما لم تعمل هذه الظروف نفسها على التخفيف من التطرف في المطالبة بدفع معدلات الأجور إلى أعلى والتطرف في سلوك الأسعار . والتجربة العملية ، وخاصة خلال كساد ١٩٥٧ - ١٩٥٨ تشكل في إمكان الوصول إلى هذه النتيجة .

الأسعار المدارة

وينبى بعض المحللين الاقتصاديين في الآونة الأخيرة على « الأسعار المدارة » أنها مدعاة للتضخم . ويبدو أن هذا التفكير يستند إلى أن المنشآت قد رفعت أسعار السلع التي تبيعها دون اعتبار لظروف السوق .

ولنحاول بحث هذه الظاهرة المسماة « بالأسعار المدارة » والتي ينحو عليها البعض باللائمة على أنها مبعث مأساة التضخم :

وهناك الكثير من البلبلة الفكرية حول معنى هذا الاصطلاح إلى الحد الذى قلما يتسنى لنا معه أن نمضى في بحث العلاقة بين الأسعار المتحكم فيها والتضخم دون أن نزيل أولا غشاوة هذه البلبلة الفكرية .

ولذلك فكم خطوة أولى في تفهم ماذا تعنيه حقاً « الأسعار المدارة » دعنا نكون واضحين حول مالا يعنيه هذا الاصطلاح .

هذه الأسعار ليست بتلك التي تضعها المنشآت الكبرى ، وليست هي بالأسعار التي يفرضها رجال الصناعة على تجار التجزئة ، وهي ليست بالضرورة مرتفعة أو منخفضة ، كما أنها ليست نادرة الوقوع أو مصطنعة أو جديدة .

فماذا يعنيه السعر المدار ؟ هو سعر يقدم أى منتج للبيع على أساسه ، فمثلا إذا اشتريت حاجياتك من مخزن بدالة سميث ، فإنك تدفع أسعارا مدارا ، وعلى الرف تحت كل بند من بنود البدالة توجد بطاقة بسعره . كيف وضع كل سعر من أسعار هذه البنود ؟ لم يكن ليوضع السعر عن طريق ذلك الشيء المسمى « بالسوق » . كلا ، لقد وضعه مستر سميث ، إذ وضع بطاقات السعر على البطاطس وأنواع اللحوم والخبز ومئات أخرى عديدة من البنود الأخرى . ومن المؤكد أن مستر سميث لا يقرر هذه الأسعار عشوائيا أو دون إعمال الفكر . لقد أخذ في الاعتبار نفقات السلع ، وسير عمليات المتاجرة فيها ، وأسعار المنافسين ، واتجاهات عمله ، وبعض الاعتبارات الأخرى .

وإذا اشتريت الملابس أو الأثاث أو الحازولين أو ورنيش الأحذية أو أى شيء آخر في مخزن لتجارة التجزئة أو بيت من بيوت الخدمة ، فإنك تكون قد دفعت سعرا مدارا لأى بند من هذه البنود . إنك تدفع سعرا مقبولا يعلن عنه البائع :

وتاجر التجزئة بدوره قد ابتاع عشرات الآلاف من المنتجات من تجار الجملة أو رجال الصناعة بأسعار مدارا — الأسعار المقررة المعلن عنها التي يقدم تجار الجملة أو رجال الصناعة السلع للبيع على أساسها :

وقصارى القول فإن السعر المدار هو سعر مقرر مفروض ، يقدم
أى شئ للبيع على أساسه :

أسعار السلع النمطية في الأسواق المنظمة

وعند هذه النقطة قد نبدأ في التساؤل عما إذا كانت الأسعار المدارة
أسعاراً شائعة الاستعمال في كل مكان ، وعما إذا كانت هناك في الواقع
أى أنواع أخرى من الأسعار : وقد تبدأ من جانبك في الشعور كما لو كنت
تلك الشخصية الخيالية التى ما إن ترن في أذنها كلمة « نثر » حتى
تساءل عما تعنيه هذه الكلمة ، ثم تعلم لفرط دهشتها أنها كانت تتحدث
بالنثر طوال حياتها ! .

وقد تكون أنت على صواب ، فالشعر نادر ، إذا ما قورن بالنثر .
وأى أسعار فيما عدا الأسعار المدارة ، هى نادرة أيضاً . فإذا هى ؟ هى
أسعار السلع النمطية القليلة العدد التى تباع وتشتري في أسواق السلع المنظمة
وتشتمل السلع على القمح والذرة والشعير والقطن والسكر والصوف
والنحاس والزنك وغيرها .

وقد تسمى هذه الأسعار بأسعار السلع للنمطية في الأسواق المنظمة ،
وهى ليست بأسعار للتجزئة ، وليست بأسعار الجملة تماماً : هذه الأسعار
تتغير بصورة متكررة ، وبمعاودة مرات في كل ساعة ، خلال الساعات
التي يكون فيها السوق مفتوحاً للتعامل . ولذلك تسمى هذه الأسعار في
بعض الأحيان بالأسعار « الحساسة » ، وهى تستجيب بسرعة لقوى

السوق بل حتى بتصرفات المضاربين . وفي فترة التقلبات العامة للأسعار ، فإنها قد تتأرجح بمعدل أسرع وإلى مدى أبعد من الأسعار المدارة .

وعلى النقيض من ذلك تتحرك الأسعار المدارة في فترات متباعدة لأسباب عديدة . وأبسط سبب هو أن البائع المثالي لا يتوافر لديه الوقت ، ولا يقوى على تحمل النفقة التي يتضمنها تغيير الأسعار بصورة كثيرة الكلفة للغاية ؟ ولنبحث في حالة مستر سميث ، فهو يخزن ١٥٠٠ بند من بنود البدالة في مخزنه . فكم يكون مقدار المعونة الإضافية التي قد يحتاج إليها مستر سميث لتحليل هذه السلع التي تصل في عددها إلى ١٥٠٠ سلعة ولتغيير أسعارها تجاوبا مع كل قوة طفيفة من قوى السوق ؟ أما بيت الجملة الذي يخدم سميث في إمداده ببنود البدالة فإنه يضم ١٠,٠٠٠ بند وهنا قد تكون مشكاتها أكبر بكثير .

ولذلك فلا عجب إذا رأينا أن الأسعار المثالية للسلع والخدمات في تجارة التجزئة وتجارة الجملة لا تتغير إلا نادرا ، والتغيرات النادرة الوقوع توفر في النفقات ، ولذلك فهي تعد ميزة للمشتري فضلا عن البائعين .

الأسعار المدارة والتضخم

وجملة القول فإن السعر المدار يرمز إليه بطاقة السعر الموضوع على أية سلعة ، ويكتب البائع السعر على البطاقة . فإذا وضع السعر عند مستوى منخفض جدا ، فسيخسر العقود ، وإذا وضعه عند مستوى

مرتفع جداً فسيقتد عملاءه . ولكل بائع بائعون منافسون يتعاملون في نفس المنتجات أو المنتجات المماثلة ، ولكل منتج منتجات منافسة . فالصلب والنحاس والألمنيوم والخشب والبلاستيك تتنافس فيما بينها في استعمالات عديدة . وحتى المنتجات غير المماثلة — كالسيارات وحمامات السباحة — تتنافس فيما بينها على دولار المستهلك .

وقضلا عن ذلك فلم تنقص المنافسة في الولايات المتحدة ، بل إنها تزايدت لأسباب عديدة . والسببان الرئيسيان لذلك هما : (١) النقل الأسرع الأرخص الذى أدى إلى زيادة المنافسة المسافية . (٢) وتطوير المنتجات الجديدة (البلاستيك مثلا) والاستعمالات الجديدة للمنتجات القديمة (الأثاث الصلب مثلا) .

والأسعار المدارة ليست جديدة ، وهى تصل في قدم عهد ما متصل إليه بطاقات الأسعار . لقد تزايدت المنافسة بين البائعين . فكيف يمكن إذن التأكد من أن للبائعين الآن قوة جديدة على دفع الأسعار إلى أعلى والتسبب في التضخم ؟ وتوحى الحقائق بالعكس ، إذ أن سلطة البائعين في التحكم في أسعار السلع قد تدهورت :

ورغم أن ثمة اضطرابا في التفكير حول الكثير من الجدل من الأسعار المدارة ، فإن السياسة السعرية في ميدان الأعمال هى من الأهمية بمكان . ويمكن للمديرين في ميدان الأعمال أن يعاونوا الاقتصاد القومى بتخفيض أسعار السلع أينما أدت التغيرات التكنولوجية والتحسينات الأخرى في الإنتاج إلى خفض نفقات إنتاج الوحدة من السلع . والإخفاق

في تخفيض الأسعار في مثل هذه المناسبات قد يحرم الشركة نفسها من المكاسب التي قد تندفق من الارتكان إلى الطلب المرن على منتجاتها .

ويمكن للإدارة العامة في المنشآت أن تمضي في كفاحها ضد التضخم عن طريق البراعة في المساومة الجماعية الموجهة لمقاومة مطالب الزيادات المفرطة في معدلات الأجور وإعانات العمال . ولكن النجاح في هذا الاتجاه أمر غير مضمون . وفي المجتمع الحر الذي يحمي حق العمال في تنظيم النقابات العمالية ، فإن النتيجة ستوقف على التسوى النسبية للمساومين . وتوحي التجربة الحديثة بأن النقابات أكثر قوة من أصحاب الأعمال .

معدلات الأجور

ومعدلات الأجور — بالساعة وأسبوعيا وشهريا ، والأجور بالقطعة أو بالعمولة ، هي نوع خاص من الأسعار . وقد تسمى بعض المعدلات «بالأجور المدارة» ، كما لو أن صاحب العمل يعلن في الصحف كالاتي : «معاونة مطلوبة ، ٥١ دولارا عن كل ساعة» . وليس هناك معدلات أجور من الطراز الذي يتحدد في الأسواق المنظمة للسلع النمطية . كثير من الأجور هي من الطراز الذي يتحدد عن طريق المساومة . وقد يتراءى معدل الأجور من ثنايا مساومة تتم بين رجلين ، كما هو الحال عند ما يناقش فارمر جوتز والرجل الذي يستأجر عمله شروط عقد العمل ، ويتفقان عليه . وهناك معدلات أخرى تغطي ملايين العمال ، وتتقرر عن طريق

المساومة الجماعية بين النقابات والإدارة : ويعد هذا النموذج للأجور سببا في التضخم ، عند ما تربو الزيادات في معدلات الأجور على المكاسب في الإنتاجية .

وإذا كان الفائض يتم عن اللحاق بزيادة سابقة في نفقة المعيشة دفعت إليها الزيادة في الطلب ، فإن هذا القدر من الزيادة في الأجور لا يعد قوة تدفع أصلا إلى الزيادة في نفقة المعيشة . ومع ذلك فإذا كانت الزيادة في الأجور المترتبة على قوة النقابات تفوق المجموع الكلي لمثل هذه الزيادة السابقة مضافا إليها المكاسب في الإنتاجية ، فإن هذه الزيادة سبب حقيقي للمزيد من التضخم .

والوضع معقد متشابك . ومع ذلك فن الواضح ومن البساطة بمكان أن النقابات تستطيع مكافحة التضخم والمساهمة في رفع المعدلات الحقيقية للأجور بطريقتين : (١) بتلافي المطالبة بالزيادات المفرطة في الأجور والإعانات (٢) وبالمساعدة في زيادة الناتج عن كل رجل - ساعة ، المصدر « الوحيد » للارتفاع بمتوسط الدخول الحقيقية للناس عامة :

وإذا تأخذ في الاعتبار الحقائق السياسية للنقابات والأوضاع التنافسية للقادة النقابيين ، فهل من الواقعي أن نتوقع هذه التصرفات ؟ ولا يبدو أن ثمة دليلا قويا يوحى بالإجابة عن هذا السؤال بالإيجاب ، على الأقل حتى الآن :

إداريو النقابات ومعدلات الأجور

ويطلب إداريو النقابات العمالية الزيادات في معدلات الأجور على موائد المساومة : ويظن بعض المراقبين أن إداري النقابات في نوع من المنافسة على جلب المكاسب في الأجور والإعانات لأعضائهم . وتبعاً لهذه الفكرة فإن ما يدفع إداري النقابات ويحثهم على هذا التنافس بعض الشيء هو الشعور الأخوى ، كما يحثهم بعض الشيء الاعتقاد بأنهم سيفقدون وظائفهم كإداريين ، إن لم يسجلوا الهدف جيداً في سباق الزيادة في الأجور . وإذا كان هؤلاء المراقبون على صواب ، فمن الواضح أن هذا الوضع هو عامل مساعد على التضخم إلى أبعد الحدود :

قصف الأجحة يساعد على التضخم ويؤخر النمو

أما وجوه النشاط العديدة للنقابات العمالية التي تساعد على التضخم فهي تندرج تحت عنوان « قصف الأجحة » ، وهي تشمل على تحديد مقدار الناتج الذي يسمح للعامل أن ينتجه ، بما يقتضيه ذلك من توظيف عدد من الموظفين لا ضرورة لهم ولا يبذلون إلا القليل ، وقد لا يبذلون شيئاً ، وبما يقتضيه ذلك من أداء عمل غير ضروري أو غير نافع . وهذه القواعد المضيق للموارد عادة ماتسكون راسخة الدعائم ، وقد يساعد استئصالها في مكافحة التضخم ورفع المستوى المعيشي وزيادة قوتنا القومية .

والواقع أنه يمكن تحقيق هذه المكاسب الثلاثة على نطاق أوسع بكثير ، عن طريق بذل الجهد الإيجابي في كل مكان - من جانب الموظفين والنقابات والمديرين - لزيادة الناتج ؛

حالة أرباح المنشآت

وينكر موظفو النقابات في بعض الأحيان أن الزيادات في معدلات الأجور تدعو إلى الزيادات في الأسعار . ويؤكدون أن في وسع صاحب العمل بسهولة أن يدفع الزيادة في الأجور من « الأرباح الغزيرة » ، فما الدليل الواقعي على هذه النقطة هنا ؟ .

الواقع أن المنشآت الأمريكية بوجه عام لم تحقق أرباحا « غزيرة » في السنوات الأخيرة : حقيقة أن المجموع الكلي للأرباح يبلغ مبلغا كبيرا ، ولكنه إذا قيس أرباح الشركات كنسبة مئوية من الاستثمار أو من المبيعات أو من مجمل الناتج القومي ، فإنها تغدو منخفضة نسبيا (وذلك بعد أداء الضريبة المفروضة على الشركات ، وقبل ضريبة الدخل الشخصية على الأرباح الموزعة) .

الأرباح كنسبة من مجمل الناتج القوي

١٩٥٩ - ١٩٤٩

السنة	مجمّل الناتج القوي (بلايين الدولارات)	أرباح الشركات بعد أداء الضرائب (بلايين الدولارات)	الأرباح كنسبة من مجمّل الناتج القوي
١٩٤٩	٢٥٨	١٦	٦ر٢
١٩٥٠	٢٨٥	٢٣	٨ر١
١٩٥١	٣٢٩	٢٠	٦ر١
١٩٥٢	٣٤٧	١٧	٤ر٩
١٩٥٣	٣٦٥	١٨	٤ر٩
١٩٥٤	٣٦٣	١٧	٤ر٧
١٩٥٥	٢٩٨	٢٣	٥ر٨
١٩٥٦	٤١٩	٢٤	٥ر٧
١٩٥٧	٤٤٢	٢٢	٥ر٠
١٩٥٨	٤٤٢	١٩	٤ر٣
١٩٥٩	٤٨٠	٢٤	٥ر٠

المصدر : مصلحة التجارة

أرباح شركات الصناعة التحويلية

١٩٥٩ - ١٩٥٦

١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	
١١	٩	١١	١٢	نسبة الأرباح إلى أسهم رأس المال في %
٥	٤	٥	٥	الأرباح عن كل دولار (من المبيعات بالسنتيم)

المصدر : التقرير الاقتصادي للرئيس (١٩٥٩) صفحة ٢٠٤ ،

(١٩٦٠) صفحة ٢٢٢

وتزداد أهمية هذا الوضع بالحقيقة المطلوبة على أن كثيرا من المواطنين يعتقدون بأن أرباح المنشآت أكثر ارتفاعا مما هي عليه فعلا . وتدل الدراسة التي قام بها معهد جالوب - وهي التي أجريت بين خريجي المدارس العليا وخريجي الكليات ونشرت في سبتمبر ١٩٥٨ - على أن الغالبية العظمى من أولئك الذين عبروا عن أى رأى تظن أن الأرباح كانت أكثر ارتفاعا مما هي عليه في واقع الأمر .

إن بعض المنشآت أحسن أداء من غيرها ، ومع ذلك فالأسس الاقتصادية السليمة تقضى بأن معدلات الأجور لا يجب أن تتكيف مع

وضع أكثر المنشآت تحقيقا للربح ، إذ أن هذا يحتمل معه أن يدفع أصحاب الأعمال الذين يحققون أرباحا أقل إلى هاوية الإفلاس .

تشريع العمل

لقد كان التغير كبيرا في وضع النقابات العمالية في نظر القانون ، وبحكم الأمر الواقع ، إلى الحد الذي قد يتعذر معه إدراك أن النقابات العمالية كانت خارجة فعلا عن القانون حتى عام ١٨٤٢ . وحتى هذا التاريخ ، فقد كان مجرد تنظيم إحدى النقابات - بدون الإضراب أو أى مسلك آخر - يعد بمثابة مؤامرة إجرامية .

وحتى بعد أن أصبحت الحركة النقابية معترفا بها قانونا ، فقد مرت أحقاب من السنين عند ما كانت نقابات كثيرة يعتورها الضعف والوهن ، كما أن البعض منها قد تلاشى من الوجود فعلا ، وفي بعض الصناعات كان أصحاب الأعمال ومنظماتهم أكثر قوة من النقابات ، واستخدم البعض منهم هذه القوة بلا رحمة أو هوادة بتأييد من القانون في بعض المناسبات .

وفي نهاية الأمر سنت التشريعات الجديدة لحماية النقابات . وفي الوقت الحاضر فإن كثيرا من النقابات قد بلغ مبلغا كبيرا من الضخامة أو الثراء والقوة . والواقع أن النقابات قد أصبحت من القوة بحيث أن البعض يعتقد أن عجلة الزمن قد دارت دورة كاملة ، وأن الأمر يدعو الآن إلى الانتقاص من قوة النقابات .

ولنلاحظ أن التشريع الصادر في سبتمبر ١٩٥٩ كان موجها أساساً إلى إزالة مساوئ النقابات ، ولكنه لم ينتقص من قوة النقابات إلا في رفق وبطريقة غير مباشرة .

إن قوة النقابات مسألة يثور حولها الجدل والنقاش ، ولكنها من الأهمية الكبرى بحيث أن الصالح العام لا يتحقق إلا بدراسة دقيقة علمية شاملة للنقابات ودورها في الاقتصاد الأمريكي . أما أحد موضوعات مثل هذه الدراسة فلا بد أن يتطوى على هذا التساؤل : أية تغيرات أخرى في تشريع العمال - إذا كانت ثمة تغيرات - قد تنفق مع الصالح القومي ؟ .

ما النظرة العامة ؟

هل من المعقول أن نتوقع أن لدى الإدارة أو النقابات والحكومة وهيئة الموظفين من الحكمة والشخصية ما يجعلها تعترف عن مظاهر السلوك الفردي المتطوى على الفائدة المادية التي تسبب التضخم ، وتضع أهواء السياسة في المقام الأول ؟

وتوحى تجارب السنوات الأخيرة أن الإجابة « بالنفي » عن هذا السؤال الحيوى ، أو على الأقل أن « الوقت لم يحن بعد » .

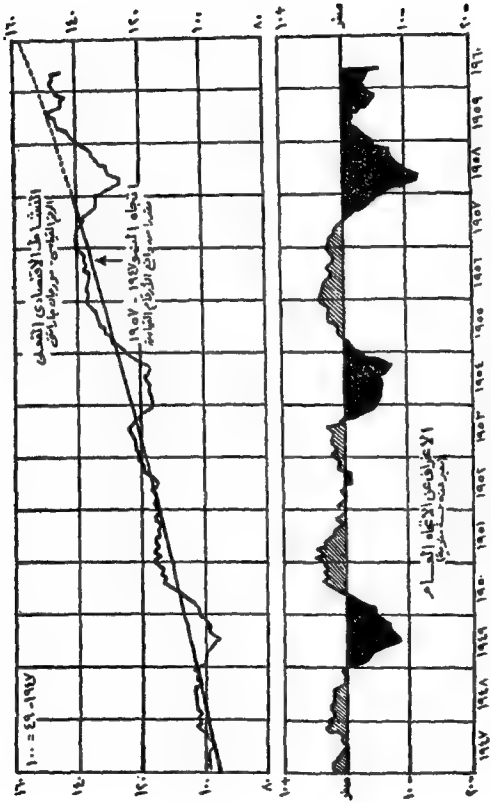
ويشير هذا التحليل أيضاً إلى الحاجة إلى برنامج لتعريف الناس بالوضع ، وإثارتهم إلى انتاج المسلك الحكيم الذى يتمشى مع الصالح القومى ، وتعبئة رأى العام لتأييد مثل هذا المسلك .

الفصل الخامس

الدورة الاقتصادية

ولنوجه الاهتمام الآن إلى دراسة أكثر تفضيلا لطبيعة التقلبات الاقتصادية العامة ولإيجاد أساس لمناقشة السياسات الموجهة لتخفيف حدة الدورة الاقتصادية والاحتفاظ بمالة من الرخاء المرتفع في مستواه المتزايد في نطاقه ، المستقر عند وضع معين . وتحقيق هذا الشرط سوف يقتضى أن الطلب الكلى (المجموع الكلى للإتفاق على السلع والخدمات) يتزايد بمعدل ملائم متدد بشكل معقول. وهذا النوع من سلوك الطلب هو شرط جوهرى لتلافى كل من التضخم والكساد الانكماشى .

ونستدل من الشكل رقم ٥ - ١ على كل من النمو الطويل الأجل للنشاط في ميدان الأعمال الأمريكى والتقلبات الدورية قصيرة الأجل في السنوات الأخيرة .



النمو الطويل الأجل في الطلب

تؤكد المناقشة السابقة عن التضخم الحاجة إلى عدم السماح للطلب الكلي — الإنفاق الكلي ، التيار المتدفق من النقود في الاقتصاد القوي — أن يتزايد بمعدل أسرع من الزيادة في الطاقة الإنتاجية القومية :

كيف ينمو الطلب بسرعة ؟ من المرغوب في الاقتصاد المتوسع أن يتزايد الإنفاق الكلي بنفس معدل زيادة الطاقة الإنتاجية أو بالقرب منه . فإذا لم توجد أية زيادة في الطلب الكلي ، وإذا تضاعفت الطاقة الإنتاجية القومية في مدى ٢٥ عاما أو أقل من ذلك ، فإما أن مستوى أسعار السلع يهبط بنسبة ٥٠ ٪ (إذا سادت حالة التوظيف الكامل وتضاعف الإنتاج الفعلي) ، أو يتعطل حوالى النصف من العمال (إذا لم يهبط المستوى العام لأسعار السلع على الإطلاق) أو قد يكون الوضع السائد هو مزيج من هذين الاحتمالين . كل هذا غير مرغوب لا محالة .

أما أن يكون هناك مزيج من الميوط والطفيف ، في الأسعار والاحتفاظ بالتوظيف الكامل فهو أمر قد يبدو معقولا . وقد يتطلب هذا المزيج زيادة في الإنفاق يصل في مداه إلى ما متصل إليه الزيادة في الطاقة الإنتاجية والإنتاج الفعلي . فمثلا الزيادة في الإنتاج بنسبة ١٠٠ ٪ زائدا زيادة بمقدار ٨٠ ٪ في صافي الإنفاق قد تكون متمشية مع النقص في مستوى أسعار السلع بنسبة ١٠ ٪ .

ومثل هذه الزيادة في الإنفاق تتطلب زيادة في مقدار النقود أو

في متوسط سرعة تداولها ، أو البعض من هذا وذاك . ولما كان الاتجاه التاريخي يوحى بأن سرعة التداول تميل إلى التناقص أو البقاء على ما هي عليه أكثر مما تميل إلى الارتفاع ، فيبدو أن عرض النقود في الاقتصاد القومي سيتزايد في المستقبل بنفس سرعة زيادة الطاقة الإنتاجية لكي يحده سوق متوسع يمكن أن يستوعب التيار المتزايد من السلع والخدمات التي سيكون في وسع الاقتصاد الأمريكي المتوسع أن ينتجها .

هل سيتوسع الإنفاق توسعا متساويا ، دون حدوث التقلبات ، توسعا من تلقاء نفسه دون المضي في برنامج رسمي لتثبيت مستوى الأسعار ؟ إن مانعنا من المتفقين والإنفاق سيساعد على الإجابة عن هذا السؤال : لماذا يتقلب الإنفاق ؟ من هم المتفقون ، ولماذا ينفقون في بعض الأحيان أكثر ، وينفقون في أحيان أخرى أقل ؟ ولماذا يعلو ويهبط مستوى النشاط في ميدان الأعمال ؟ إن تفهم هذه المسائل يساعد في تخطيط وتقييم برنامج تثبيت الأسعار .

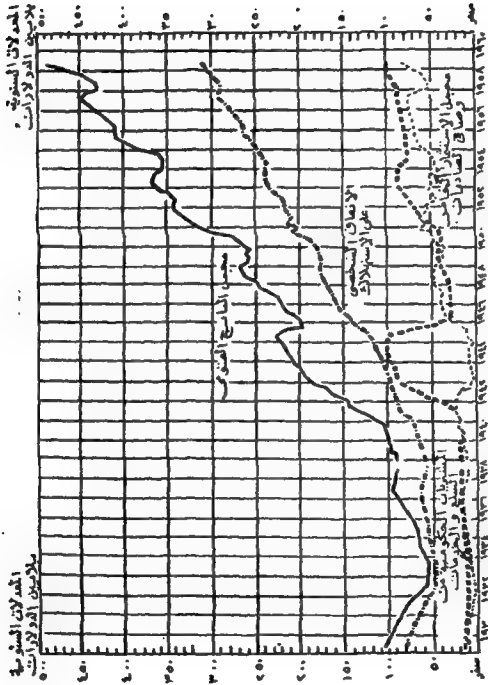
نماذج التغيرات في الإنفاق

هناك ثلاث مجموعات كبرى من المتفقين : (١) المستهلكون ، ومنهم عشرات الملايين ، (٢) المستثمرون (بما في ذلك المنشآت التي تعيد استثمار أرباحها المتراكمة) ومنهم الملايين ، (٣) الهيئات الحكومية ، وعددها أكثر من مائة ألف - هيئات فيدرالية وإقليمية ومحلية . فضلا عن ذلك فهناك مجموعة أصغر عددا ولكنها ذات أهمية ، وهي

المشترون الأجانب ، إذ أن صافي فائض الصادرات على الواردات يكمل
بجمل الناتج القومي ، أو بجمال الإنفاق القومي (انظر الشكل ٥ - ٢) .
ويعدل الجدول التالي على مقارنة بين كيفية إنفاق هذه المجموعات
الثلاث الكبرى على السلع والخدمات في ثلاث سنوات هامة ، إنفاق
مرتفع ، وآخر منخفض ، وثالث مرتفع :

« بلايين الدولارات »			
١٩٥٧	١٩٣٣	١٩٢٩	
٢٨٤,٨	٤٦ر٤	٧٩ر٠	الإنفاق الشخصي على الاستهلاك
٦٦ر٦	١ر٤	١٦ر٢	الإنفاقات الاستثمارية
٨٦ر٢	٨ر٠	٨ر٥	المشتريات الحكومية
٤ر٩	٠ر٢	٠ر٨	صافي صادرات السلع والخدمات
٤٤٢ر٥	٥٦ر٠	١٠٤ر٥	المجموع

والمجموع الكلي للإنفاقات هي الطلب القومي الفعال ، أما تقلباته
فهى تدخل فى صميم الدورات الاقتصادية ، وقد تسمى لذلك « بالعوامل
المساعدة على عدم الاستقرار » . لماذا تحدث هذه التقلبات ، وماذا يمكن
عمله للانتعاش من وطأة العوامل المساعدة على عدم الاستقرار أو
التلاشى وطأتها ؟ .



(الشكل رقم ٥ - ٢) مجمل الإنفاق القوي او الناتج
ملاحظة : هذا الشكل يوضح التغيرات في التيارات الكبرى للإنفاق التي يشتمل على العطب المال
المصدر : مصلحة التجارة والولايات المتحدة

كلما كان شعب دولة ما أكثر ثراء ، أمكن له أن يرفع أو يخفض من حجم الإنفاق . أما الشعب الفقير الذى يعيش على الكفاف ، ولا يجد ما يقتات به إلا من يوم لآخر ، فلا بد أن ينفق نقوده حالما يتسلمها لكي يشتري الضروريات الملحة للحياة ، كالطعام والملابس التى لا تكاف كثيرا . وليس لدى مثل هذا الشعب أى مجال للاختيار إذ بينما ينقص من الإنفاق على هذا البند أو ذاك ، إذ مصاريفهم تتعادل دائماً مع دخوله أو قد تتجاوزها . ومع ذلك فالشعب الأمريكى يستطيع ، بمستواه المعيشى المرتفع ، أن ينقص أو يؤجل المشتريات من السلع الترفيهية والكمالية ، إذا رغب فى ذلك . إن مجال الإنفاقات الاختيارية فسبح ، إذ يمكن للشعب أن يزيد أو ينقص من إنفاقه على الأطعمة الفاخرة والفراء والزوارق وحمامات السباحة وأجهزة التليفزيون والسيارات .

وبالنسبة للإنفاق الاستثمارى ، فالقاعدة هى أنه كلما توافر لدى الدولة المزيد من السلع الرأسمالية ، عظم مجال التغير الممكن فى الإنفاق عليها ، وقد يغير المستثمرون من الإنفاق على السلع الرأسمالية بطرق مختلفة .

١ - قد تعتمد المنشآت إلى الزيادة فى أرصدها من المواد الخام والإمدادات والسلع التامة الصنع ، أو قد يعمدون إلى التقليل من هذه الأرصدة .

٢ - وقد تستثمر المنشآت قدراً أكثر أو أقل فى الطاقة الإنتاجية لمصانعها ومعداتها الرأسمالية .

٣ - قد يتناع المشترون المحليون عددا أقل أو أكثر من المنازل .
وتحدث الدورة الاقتصادية أساسا في الدول التي تبلغ مبلغا كبيرا من
التقدم ، وإن كانت الدول الأقل تقدما التي تصدر السلع إلى الدول الأولى
تستشعر الآثار الخطيرة للدورة . وكلما كانت الدولة أكثر ثراء ، وعظم
مالديها من أرصدة السلع الرأسمالية ، تفاقم ما يمكن أن تكون عليه حدة
التقلبات الاقتصادية العامة .

أسباب التغيرات في الإنفاق

لقد كان ، ولا يزال ، الإنفاق الاستهلاكي ، في مجله ، ثابتا بشكل
واضح في السنوات الأخيرة ، رغم أن الإنفاق على السلع المعمرة (في
تمييزها عن السلع غير المعمرة والخدمات) قد تقلب في اعتدال .
أما الإنفاق من جانب المنشآت فقد تقلب على نطاق أوسع ،
وتوقف تغيراته على عوامل عديدة بما فيها ذلك الوضع الهام المسمى
« بالثقة » : ويقرر رجال الأعمال دائما ما إذا كانوا يشيدون الوحدات
الإنتاجية أو يشترون الآلات الجديدة ، أو يتوسعون في أرصدة المواد
الخام والسلع أو يقللون منها . وإذا يصدر هؤلاء قراراتهم ، فإنهم
يأخذون في الاعتبار الاتجاه العام للمبيعات والأسعار والضرائب والأرباح
والعوامل الأخرى . وإذا كان الاتجاه العام في ميدان الأعمال يبدو
مشرقا ، فإنهم يسبرون قدما في توسيعهم الاستثماري ، أما إذا كانت الصورة
قائمة ، فإنهم يقللون من إنفاقهم على الوجوه المختلفة للاستثمار .

أما الوضع التالى الذى يعمل عمله فى إحداث التقلبات فى الإنفاق من جانب المنشآت - وخاصة خلال الفترات الطويلة - فهو عدم الانتظام الذى يصاحب ظهور فرص الاستثمار الكبرى . ففى الاقتصاد المتقدم المتوسع تظهر من حين إلى حين المنشآت الجديدة وفرص الاستثمار الجديدة ، كلما تطورت المناطق الجديدة وابتكرت السلع الجديدة ، وبلغت الأساليب الجديدة فى إنتاج السلع القديمة حد الكمال . أما الأمثلة البارزة على مثل هذه الفرص فى التاريخ الأمريكى فهى تشمل تطوير الشبكة الكبرى للسكك الحديدية الأهلية فى القرن التاسع عشر ، والتوسع فى صناعة الكهرباء ، ونمو صناعتى السيارات والطائرات ، وتطوير صناعة المذياع والتليفزيون والطاقة الذرية (فى الأونة الأخيرة) . وتبيح مثل هذه الابتكارات فرصا كبرى للاستثمار المريح . فعندما يتاح الكثير منها ينشط ميدان الأعمال ، وعندما تقل يتعرض ويتخلف هذا الميدان ، غير أن هذه الفرص لا تتأتى بصورة متتالية منتظمة .

العامل السيكولوجى

وتساعد التغيرات فى الاتجاهات السيكولوجية للشعب على تفسير الدورة الاقتصادية . فكما لاحظ الأستاذ توماس نيكسون كارفر ذات مرة ، فإن « النقود إذ لا تتوافر لديها الأجهزة التى تلغها إلى الحركة ، لا تتحرك من تلقاء نفسها » . إن بنى الإنسان يتسلمون النقود ، وينفقونها وبدخرونها ويحفظون بها . أما القرارات التى تتعلق بالإدخار أو الإنفاق

بالاحتفاظ بالنقود أو استثمارها ، بالاقتراض أو وفاء الديون ، فهي تتضمن سيكولوجية الإنسان ، كما تتأثر بالمنطق وبالعاطفة ، بالجهل وبالمعرفة .

وهذا يعني أنه من الأهمية بمكان حسابان العوامل السيكولوجية في تخطيط برنامج استقرار الأحوال الاقتصادية : ويتوقف نجاح مثل هذا البرنامج إلى حد ما ، على الثقة التي يضعها الشعب فيه ، وعلى رأيه فيها إذا كان برنامجا حسنا ، وأنه سيؤتي ثماره فعلا . ولذلك فإن أى برنامج مقنع لاستقرار الأحوال الاقتصادية يتطلب خاصيتين : -

- ١ - لابد أن يوضع البرنامج في جوهره على أسس سليمة .
- ٢ - ولا بد أن يستحوذ على ثقة الناس عامة .

مشكلة الاستقرار

ويعمل أى تغير في الإنفاق - بالزيادة أو النقصان - إلى الانتشار ، ويصبح أضعافا مضاعفة . لتفترض أن بعض المستهلكين أو المستثمرين أو الوحدات الحكومية تعتمد إلى زيادة إنفاقاتها . هذه الإنفاقات إن هي إلا دخول لمن يتسلمون النقود . وبما أن دخول هؤلاء قد ارتفعت ، فإنهم بلورهم يزيدون من إنفاقاتهم - جزئيا على الأقل . وهكذا تنبع دائرة التوسع في الإنفاق . وعلى النقيض فإن أى نقص في الإنفاق يعمل إلى توليد سلسلة متصلة من النقص الثانوى في الإنفاق من جانب الأفراد الآخرين . ويطلق على هذه السلسلة الهامة من رد فعل

النقص الأول في الإتفاق اسم « الأثر المضاعف للتغيرات في الإتفاق »
أو « المضاعف » .

وقد يتزايد الرواج الاقتصادي ببطء وفي رفق ، أو أنه قد يبدأ بداية ملحوظة . ومن ثم فإن زيادة النشاط الاقتصادي الذي كان قد بدأ في عام ١٩٤٩ قد تلقت حافزا قويا على مضاعفتها ، عندما بدأت الحرب الكورية في منتصف عام ١٩٥٠ ، وولدت اندفاعا نحو الشراء توقعا للنقص في السلع ، وقد كان هذا هو العامل الرئيسي في زيادة الأسعار في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٥١ :

وقد يبدأ الكساد بأحد أسباب متنوعة ، فشل مصرف كبير (كما حدث في عام ١٩٠٧) ، تدهور مستوى أسعار المضاربة (١٩٢٠) ، أو تصدع في سوق الأوراق المالية (١٩٢٩) . ومع ذلك فالسبب الأول قد يكون على جانب قليل من الأهمية في مقارنته بالتحرك التراكمي الصاعد أو الهابط الذي يعقب ذلك :

ولذلك فشكلة الاستقرار تنطوي على الحد من التحرك التراكمي الصاعد أو الهابط عن طريق الحيلولة دون أن يلقى التوسع الاقتصادي رواجاً تضخمياً ، أو عن طريق منع الانهيار الاقتصادي من أن تتسع رقعته إلى أن يصبح كساداً كبيراً .

الطلب وسرعة التداول والنقود

والتغير في الطلب ، أو في الإنفاق إنما يعنى (١) أن مقدار النقود قد تغير أو (٢) أن النقود تتحرك حوالى معدل مختلف (٣) أو أن كلا من مقدار ومعدل التحرك في تغير مطرد :

وقد لا يتضمن التغير الطفيف في الطلب الكلى إلا تغيرا في سرعة التداول ، ومع ذلك فمن المؤكد أن التغير الكبير يتوقف على التغير في مقدار النقود . ومن ثم فقد شاهد الكساد العظيم نقصا جوهريا في عرض النقود ، في حين أن تضخم الحرب العالمية الثانية كان متأثرا إلى حد بعيد بالزيادة الكبيرة في عرض النقود . فضلا عن ذلك فقد يتعرض مقدار النقود للرقابة الرشيدة من جانب الدولة - وهذا ذو مغزى خاص بالنسبة لبرنامج الاستقرار الاقتصادى .

مساهمة الاحتياطى الفيدرالى في الكساد العظيم

لقد كان طول وعمق الكساد العظيم مثار دهشة الكثيرين من العارفين ببواطن الأمور بوجه خاص ، وهم الذين اعتقدوا بأن نظام الاحتياطى الفيدرالى يمكن أن يحول دون حدوث حالات الكساد العظيم . ومع ذلك فالواقع أن تدابير الاحتياطى الفيدرالى أفضت إلى

أثر حكيمى، إذ أنها عمقت وأطالت الكساد : ولم تخطط السلطات المسئولة هذه التدابير على مثل هذا النهج ، لقد كانت غلطة :

ولقد تضمنت الغلطة تصرف البنك المركزى فى الانقصاص من حجم الأصول السائلة فى البنوك . وكانت لدى الاحتياطى الفيدرالى وقتذاك (ولا يزال) السلطة الكافية — عن طريق مشترياته ومبيعاته من السندات ، لملافاة كل العوامل الأخرى التى تؤثر على الاحتياطى النقدى للبنوك التجارية فى البلاد . وقصارى القول فإن الاحتياطى الفيدرالى يتحكم فى النهاية فى المركز النقدى لبنوكنا :

لماذا يكون المركز النقدى لهذه البنوك من الأهمية بمكان ؟ إنه كذلك نظرا لأنه عندما تترخر البنوك التجارية بأرصدة نقدية كبيرة ، فإنها تصبح فى وضع يسمح لها بالتوسع فى منح قروضها واستثماراتها ، مما يفضى تبعا لذلك إلى زيادة الانفاق وتوسع النشاط الاقتصادى : ومع ذلك فإذا نصب معين الأرصدة النقدية من البنوك ، فلا مناص لها من أن تقلل من حجم الائتمان ، بما يجرى فى أذياه من آثار عكسية على النشاط الاقتصادى .

كيف كان الاحتياطى الفيدرالى يؤثر على ما كان فى حوزة البنوك من أرصدة نقدية قبل الكساد العظيم وفى أثنائه ؟

وإذ أصاب الاحتياطى الفيدرالى بعض التقليل نتيجة المضاربات فى سوق الأوراق المالية فى عام ١٩٢٨ ، فقد عمد إلى اتخاذ التدابير الملئونة

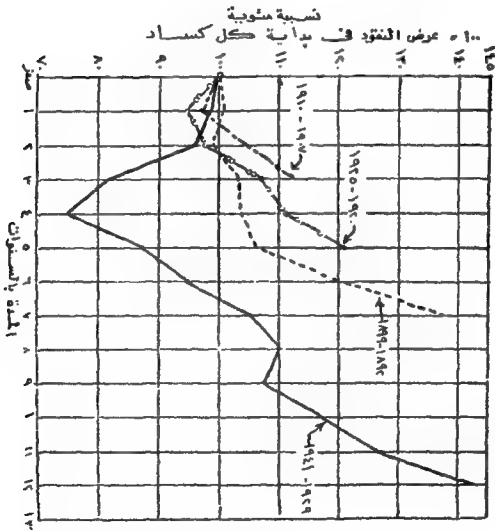
للاقتصاص من الاحتياطات النقدية لدى البنوك إلى حد أنها اضطرت إلى أن تلجأ للاحتياطي الفيديرالى لاقتراض مبالغ طائلة من النقود السائلة . وفى عام ١٩٢٩ بدأ النشاط الاقتصادى فى التدهور ، وبعدها كان للنكسة العنيفة التى أصابت سوق الأوراق المالية فى أكتوبر أثرها فى دفع هذا التدهور إلى أسفل . وعلى ذلك فقد أسرع الاحتياطي الفيديرالى فى تخفيف الضغط على البنوك ، ولكنه كان لا يزال يبقى لديها قليل من الأرصدة السائلة ، ويجعلها تغرق فى الديون مما دفع البنوك إلى تقليل الائتمان .

الانكماش الحاد فى عرض النقود

وفى أواخر عام ١٩٣١ بدأت البنوك تفقد مقادير كبيرة من النقود السائلة فى اتجاهين : عن طريق (١) نزوح الذهب دولياً إلى الخارج (٢) وسحب العملة المحلية . وقد تسببت هذه الخسائر فى أن يصبح مركز الاحتياطي الذى كان قد تناقص من قبل فى حالة ميؤوس منها . كانت البنوك لازال تمضى قدماً فى التقليل من الائتمان ، وقد أغلق الكثير منها أبوابه ، وهبط عرض النقود ، وتحول التدهور فى النشاط الاقتصادى إلى انهيار حاد ، وكان الاحتياطي الفيديرالى لازال يشدد من الضغط على البنوك .

وبدل الشكل ٥ - ٣ يانبا على مدى ما كان عليه الانكماش فى عرض النقود خلال الكساد العظيم من حدة واستطالة أكبر بكثير مما كان عليه

في حالات الكساد الثلاث السابقة . وفي هذا الشكل فقد أعطى مقدار النقود التي توافرت في بداية كل كساد قيمة ١٠٠٪ ويبدل كل منحنى - بادىء من ١٠٠ - على التغير النسبي في مقدار النقود في خلال الكساد الذي ينتمى إليه .



(الشكل رقم ٥ - ٣) عرض النقود في أربع حالات من الكساد
المصدر : جون فيليب ويرنيت مستقبل الرخاء الأمريكي (نيويورك : ماكيلان
وشركاه ١٩٥٥) ص ١٦٤

وانحط النشاط الاقتصادى عام ١٩٣٢ ، وبلغت المأساة نهايتها فى
« عطلة البنوك » عام ١٩٣٣ وما أعقبها من الإغلاق الدائم لمئات البنوك ،
وبتقلص آخر فى حجم الائتمان من جانب تلك البنوك التى وفقت
فى المسكوث داخل النظام المصرفى .

ومن ثم أخيرا فى منتصف عام ١٩٣٣ أخرج الاحتياطى الفيدرالى
البنوك فى النهاية من حماة الدين وجعل فى حيازتها بعض الأرصدة النقدية
الإضافية . وهذا الدفع العلوى الطفيف الأولى أعقبته دفعة أكبر
فى عام ١٩٣٤ ، بيد أن الميل إلى زيادة عرض النقود جاء متأخرا جداً ،
وكان أن سبق وقوع الأضرار .

كان النشاط الاقتصادى فى حالة من التدهور والاضطراب ، وكان
عرض النقود بالبلاد قد هبط بمقدار الربع فى الفترة ما بين عام ١٩٢٩
وعام ١٩٣٣ - هبوط لم يسبق له مثيل - عند ما دلت مقتضيات اقتصادنا
المتوسع زائدا الكساد الدورى على الرغبة الملحة فى زيادة عرض النقود
بنفس المقدار . فلا عجب أن أدى هذا النزيف من دماء الحياة النقدية
إلى إصابة اقتصادنا و الفتى النائى ، بالعلل ، ووجه الغرابة هو أنه لم يكن
فى هذا النزيف القضاء المبرم على اقتصادنا هذا .

ماذا تلقيناه من دروس وعبر

استمر النقص فى كمية النقود لسنوات عديدة . وبعد عام ١٩٤١ لم
يفض الاقتراض الحكومى من البنوك ، بما صحبه من عجز فى الميزانية

لأغراض الحرب ، إلى سد النقص في كمية النقود فحسب ، بل إنه أدى أيضا إلى الإفراط في التوسع في عرض النقود ، ومن ثم حل التضخم مكان الكساد كمشكلة قومية .

وليس الغرض من هذا العرض السريع لكيفية عجز الاحتياطي الفيدرالي عن إيقاف كساد ما بعد عام ١٩٢٩ - لابل عمله في الواقع على زيادة حدته - هو البحث عن الأخطاء التاريخية التي تردى فيها : بل إن القصد من هذا التحليل هو الإنجاء بالنتيجة الهامة المنطوية على أنه إذا كان البنك المركزي قد تصرف تصرفا « صحيحا » ، وليس خاطئا ، فما كان للكساد العظيم أن يحدث قط : فلو أن الاحتياطي الفيدرالي كان قد اشترى كميات كبيرة من السندات في عامي ١٩٣٠ و ١٩٣١ ، لأمكن القول بأن الانجاء العلوي المتعثر الذي حدث في صيف عام ١٩٣١ كان إيذانا بنهاية التدهور وبلد الانتعاش .

ومنذ تلك الأيام العصيبة تلقن الاحتياطي الفيدرالي - كما تلقنا جميعنا - الكثير عن سلطاته وعن الاقتصاد القوي . وكما سنرى في الفصل الثامن فن المعقول أن نتوقع أن الاحتياطي الفيدرالي في المستقبل سيتحرك عادة في الاتجاه الصحيح ، ومن المؤكد أنه سوف لا يستمر قط في السير في الاتجاه الخاطئ .

هل يتوافق النمو مع الرخاء ؟

ومناقشتنا حول طبيعة وأسباب الدورات الاقتصادية إنما تقدم أساسا للبحث في أحد الأسئلة التي ألقيت في الفصل الأول : هل النمو الأقصى يتمشى مع الرخاء الكبير المستقر ؟ إن نمو السكان يلازم الرخاء على شريطة أن تزداد إنتاجية الفرد في المتوسط ، كما تزداد كمية النقود . وهذا في أساسه يرجع إلى أن النمو السكاني يحفز على بعض عناصر الازدهار في الاقتصاد القوي :

وتتطلب زيادة الإنتاجية حدوث التغيرات في أساليب الإنتاج : ويحتمل أن تتطلب التغيرات إعادة توزيع العمال بين مختلف فروع الصناعة . ومن هنا فإن البطالة الفنية هي الثمن الذي يدفع دوما لكل تغير فني . ومع ذلك فهذا النوع من البطالة طفيف ، وربما يصل في حجمه إلى ١ أو ٢ في المائة من القوة العاملة . ورغم أن هذه البطالة خطيرة في آثارها على المتعطلين وأسرها ، فإن الزيادة السنوية بمقدار ٢٪ في متوسط الناتج والدخل ، وهي الزيادة المترتبة على التغيرات الفنية ، تلاشى من وجهة نظر الدولة في مجموعها تلك الآثار الخطيرة ، بل ويتبقى فائض من صافي المكسب الاجتماعي :

برنامج إيجابي للاستقرار الاقتصادى

لدينا الآن صورة ، صورة متحركة للاقتصاد الأمريكى ، تدل على
أنباء تاريخية وواقعية ، وأساس لضمهم أسباب حدوث التقلبات
الاقتصادية ، وبخاصة الأسباب التى دعت إلى أن يكون الكساد العظيم
غاية فى السوء .

ولقد توافرنا على دراسة العوامل المساعدة على الاضطراب
الاقتصادى وهى تلك التى توجد فى المجتمع الحر . وعلينا الآن أن ننقل
إلى الفصل السادس لمناقشة الخصائص الجوهرية لأى برنامج إيجابى
يستهدف الاستقرار الاقتصادى :

الفصل السادس

نحو استقرار أكبر

غالباً ما تكون المعتقدات الخاطئة أو الموهوشة عقبة كؤوداً أو حاجزاً يحول دون المضي في طريق تفهم أى موضوع . وهناك من الفروض العديدة التى تبحث في طبيعة عدم الاستقرار ، أو الخطط التى توجه لتحقيق استقرار أكبر ، ما يستحق الدراسة والتقصي كي لاتسوقنا هذه الفروض إلى السير في الاتجاه الخاطئ .

وهاك البعض منها :

١ - « السكاد مؤكد » لأن كارل ماركس ذكر ذلك ، وهذا خطأ آخر من الأخطاء العديدة التى وقع فيها ذلك المحلل الاقتصادى الذى لا يستقيم تفكيره مع المنطق السليم .

٢ - « الرخاء مؤكد » لا لشيء إلا لمجرد الزيادة في السكان : فإذا اقترن نمو السكان في الولايات المتحدة بالإنتاجية المتزايدة والقوة الشرائية

المتزايدة ، فإنه يساعد قليلا على الإبقاء على الرخاء ، ولكن هذا النمو لا يكفي لضمانه . ففي كثير من الدول يعد نمو السكان عاملا غير ملائم .

٣ - « الكساد مؤكد » عندما يتوقف الإنفاق على الدفاع ، غير أنه لا النظرية ولا التاريخ يؤيد هذا الفرض الخاطي * .

٤ - « وحالما يحل بنا الكساد ، فليس هناك من شيء يمكن القيام به » نظرا لأن تطرف الرواج السابق وسوء تعديلاته هو الذي أفضى إلى الكساد . وفي كتاب سابق (١) ، أطلق المؤلف على هذا الفرض اسم « نظرية التعليق في الكساد » فقد يحل الكساد لأن الاستثمار يتدهور ، وقد يكون الاستثمار « مفرطا » : ومع ذلك فلا يمكن علاج مثل هذا الوضع بالكساد ، بل على العكس فالكساد يؤخر العلاج ، لأنه يقلل من الطلب على السلع التي ينتجها رأس المال الزائد عن الحد .

٥ - « ما طار طير وارتفع إلا كما طار وقع » .
« الفعل ورد الفعل يتعادلان » . « العودة إلى الوضع العادي أمر لا مفر منه » :
وتوحى هذه الافتراضات بأنه لا بد ولا مفر من تكرار التقلبات الاقتصادية في المستقبل ، وهي تستند إلى ما يقرب من منطق تفكير الرجل البدائي الذي يذكر « أن كوخنا بارد دائما في الشتاء وحار في الصيف ، ولذلك فإن منزلنا سيكون باردا دائما في الشتاء وحاراً في الصيف » : وإذا أمكن للرجل البدائي أن يرسم شكلا يدل على التقلبات في درجة الحرارة ، فقد يقرر أنه

(١) جون فيليب ورنيت ، الرقابة على الدورات الاقتصادية نيويورك ، ١٩٤٠ ،

لا يمكن تحقيق الثبات في درجة الحرارة عند مستوى من الدفء المريح إلا على طول انحنى الأوساط المائل إلى البرودة والذي يسمى انحنى العادى ، في الشكل رقم ٥ - ٢ .

٦ - « ترويض النفس ومواجهة الواقع هما الطريقتان للتخلص من الكساد » ، فن المؤكد أنهما جديرتان بالنصح بهما إلى حد بعيد ، شأنهما أيضا شأن الطيبة والأمانة والجمال . ومع ذلك فلا دخل لأية صفة من هذه الصفات بموضوع البطالة من قريب . والواقع أنه إذا كان « ترويض النفس » يعنى الوفرة والاقتصاد والحذر في الإنفاق ، فتطبيق هذه الروح في الكساد سيجعل الأمور تسير من سيء إلى أسوأ .

٧ - وتدفع أهمية الطلب ، أو الإنفاق ، للرخاء القادة النقابيين في بعض الأحيان إلى أن يؤكدوا أن أية زيادة في معدلات الأجور سترفع الطلب وتعود بالفائدة على البلاد . ومع ذلك فأيّة زيادة في الأجور النقدية سوف لا تكون مكسبا صافيا في القوة الشرائية للنقد ، إذا كانت تنأتى من القوة الشرائية لأفراد آخرين ، أى من الأرباح الموزعة أو الدخول المكتسبة المعاد استثمارها ، أو من الريادة في سعر المنتج . وعلى أية حال فهذه الزيادة في الأجور النقدية تتم عن مكسب صاف في القوة الشرائية إلى الحد الذى لا تنأتى عنده من الدخول الأخرى . ولكن قد تكون هناك في هذه الحالة نتائج أخرى غير ملائمة .

٨ - « وكلما زاد عدد النقاط التى يتضمنها أى برنامج لاستقرار الوضع الاقتصادى ، كان هذا البرنامج أفضل » . ويتراعى ظاهريا أن هذا

المنطق في التفكير يحث الناس على انتهاج السياسات التالية كجزء من البرنامج المضاد للدورة الاقتصادية :

- (أ) رقابة أفضل على الاحتكار .
- (ب) الحيلولة دون المنافسة غير العادلة .
- (ج) تشريع عمالي أفضل :
- (د) خفض التعريفة الجمركية .
- (هـ) صيانة الموارد الطبيعية .
- (و) تقييد الهجرة من الخارج .
- (ز) تنظيم حكومي أقل لميدان الأعمال .

وكثير من المقترحات السابقة ذو أثر طيب على الاقتصاد الأمريكي ، ولكن من المناسب أن نتساءل عن كل منها : ما قوة هذا الإجراء وحده في توطيد الاستقرار أو القضاء على الدورة الاقتصادية .

ومع ذلك فهناك تشخيص عام نافع : لابد للحكومة أن تبذل كل مايفضى إلى مساعدة شعبنا لتحقيق التقدم والاستقرار ، ولا بد أن تعترف عن القيام بأى شيء يقعد عن التفوق الفردي .

هل يمكن التقليل من حدة العوامل الباعثة على انعدام الاستقرار ؟

لقد نوقشت العوامل الباعثة على انعدام الاستقرار في الفصل السابق ، وهى نماذج للإلتفاف الذى يتقلب صعودا وهبوطا ، وتصاحبه التقلبات الاقتصادية العامة . وكلما زادت العوامل الباعثة على انعدام الاستقرار فى أى اقتصاد قومى ، عظمت المشكلة .

والتيارات غير المستقرة للإتفاق تنبع أساسا من القطاعات الخاصة من الاقتصاد القوى كـ بعض وجوه الإتفاق الاستهلاكي ، والإتفاق على الإنشاءات والاستثمار في الطاقة الإنتاجية والمعدات وأرصدة السلع . ولذلك فالطريقة الملائمة لهذه مناقشة برنامج الاستقرار هو التساؤل عما إذا كان في وسع القطاعات الخاصة أن تقلل من تقلب إنفاقها . هل يمكن للقطاعات الخاصة أن تسهم في المزيد من الاستقرار الاقتصادي .

إسهام القطاع الخاص في الاستقرار

لنبدأ بالمستهلكين . هل يمكن أن يفعلوا شيئا ؟ إن إحدى وجهات النظر هي أن المستهلك لا يستطيع أن يفعل شيئا لتثبيت الدورة الاقتصادية ، وأن إتفاق المستهلكين يتوقف ببساطة على دخول المستهلكين ، ولا يتأثر بأية تغيرات في اتجاه المستهلكين . ومع ذلك فهناك وجهة نظر أخرى ، وهي أن إتفاق المستهلكين يتأثر بالاتجاهات فضلا عن التغيرات في الدخل . وتدل الدراسات التي قام بها مركز البحوث بجامعة متشجان على أن وجهة النظر الأخيرة هي الصحيحة . ولذلك يمكن للمستهلكين أن يعاونوا من جانبهم على تثبيت الأحوال الاقتصادية بعدم الاندفاع إلى الشراء في وقت الرخاء (والفرق في بحر خضم من الديون) ويعلم الانتعاش من إنفاقهم عندما يتدهور النشاط الاقتصادي ويقتصر حجم التوظيف ، والواقع أن هذا النوع من السلوك المتدور هو بعينه ما كشفت عنه المستهلكون بالبلاد في السنوات الأخيرة :

ويمكن للمنشآت أن تسهم في تحقيق الاستقرار عن طريق تجميد .
للتقلبات الواسعة في حجم أرصدة السلع لديها ، وعن طريق الإبقاء =
إنفاقها المتشد على الطاقة الإنتاجية والمعدات الرأسمالية . ويمكن تسهيل
تنفيذ الإجراء الثاني باستخدام ميزانية طويلة الأجل للإنفاق الرأسمالي
أما الإجراء الأول فيتطلب سياسة متشددة لأرصدة السلع المخزونة .
أما التطبيق الأوسع نطاقا للخطط الموجهة لإعانة البطالة التكميلية ،
فقد يعد بمثابة خفض آخر في حدة تقلبات دخول العمال ، فضلا عن
حفز فريق الإدارة العامة بالمنشآت على تحسين تخطيط الإنتاج بغرض
تفادي التعطل .

ويمكن للصيرفيين أن يثبتوا كمية النقود والطلب الكلي بتفادي كل
من التوسع المفرط في القروض التي تمنحها خلال أوقات الرخاء ومن
الانكماش الذي لا مبرر له خلال أوقات الكساد :

حدود القطاعات الخاصة

وقد يمكن إجمال التصرفات الباعثة على الاستقرار الممكن
بالقطاعات الخاصة في هذه القاعدة التالية : أقدم على فرض القيود في حالة
الرخاء وتجنب الانكماش في فترة الكساد — ومع ذلك فقد تتعارض هذه
القاعدة مع المصالح الفردية الحصرية إذ أن فرض القيود في الرخاء قد
يعني التجلي عن فرض تحقيق الأرباح ، بينما يجنى المنافسون مغائم كبيرة :
وقد يعني تجنب الانكماش في الكساد فقدان النقود ، وقد يقود إلى الإفلاس :

وبعبارة أخرى فالمصلحة الفردية قد تكون عاملا باعثا على انعدام الاستقرار ، ولا يجب توقع الكثير من التحسينات المحظية في العوامل الباعثة على انعدام الاستقرار .

ومع ذلك فالحكومة القديرالية ، على خلاف الأفراد والمنشآت وحتى الحكومات الإقليمية ، يمكن أن تعمل من وجهة نظر الاقتصاد القوي كوحدة ، وهي في مركز يسمح لها بالتأثير على تطويره ، وبخاصة عن طريق العوامل الباعثة على التثبيت والاستقرار .

العوامل المساعدة على التثبيت والاستقرار

إن العامل المساعد على التثبيت هو تيار من النقود أو تأثير على تيار النقود الذي لا يتقلب دوريا : ما الأمثلة على ذلك ؟ كثير من وجوه الإنفاق الحكومي ، بل إن معظمها يقع في داخل هذه المجموعة . وغالبا ما تذكر مدفوعات الضمان الاجتماعي ك مثال على مفردات هذه المجموعة التي تدخل ضمنها أيضا الخطط الممتدة للاستثمار الخاص : ، وكلما زادت العوامل المساعدة على التثبيت في الاقتصاد القوي ، تضاءلت مشكلة تحقيق الاستقرار . ولكن هذه العوامل لا تحل المشكلة خلا تاماً .

فظالما أن ثمة عوامل مساعدة على انعدام الاستقرار ، فلعوامل المساعدة على الاستقرار نفعها حقا . والعامل المساعد على الاستقرار هو تيار نقدي يتحرك بطريقة مضادة للدورة الاقتصادية : ولذلك فإنه يعمل على موازنة أو ملافاة تحرك العوامل المساعدة على انعدام الاستقرار ،

على الأقل جزئيا ؛ وقد يوصف العامل المساعد على الاستقرار ، بالعامل المضاد لانعدام الاستقرار ، وهناك عاملان هاما مساعدان على الاستقرار وهما تأمين البطالة والإعانات التكميلية للمتعطلين .

تأمين البطالة

إن نظام تأمين البطالة هو عامل نافع مساعد على الاستقرار بعض الشيء في الآونة الحاضرة ، بل ويمكن أن يكون نظاماً أفضل . وتتدفق المدفوعات لتكون هذه الاحتياطات لصالح الأيدي العاملة الموظفة ، ومنها إلى المتعطلين تعطلا إجباريا . وهذا النظام تلقائى ، ولا يتطلب أى تشريع ؛ ففي أوقات الرخاء عندما يرتفع مستوى التوظيف ، تزيد المدفوعات الداخلة على المدفوعات الخارجة ، ومن ثم تمجد هذه العملية من الارتفاع العلوى . وعند ما تكسد الأحوال الاقتصادية ويرتفع رقم البطالة ، تزيد المدفوعات الخارجة على المدفوعات الداخلة ، فتعوق بذلك التدهور .

وعند ما يهبط مستوى النشاط الاقتصادى ، ويتعطل الناس فليس أمامهم من سبيل إلا التقليل من إنفاقهم ، وعلى ذلك فإنهم يشاركون في الدورة الخبيثة للبطالة التى تجرف أذيالها البطالة . ومع ذلك فإذا أمكن للعمال المتعطلين أن يتسلموا مدفوعات التمويل عن البطالة ، فإن دخولهم تتناقص ، ولكنها لا تهبط إلى الصفر ، ولذلك يمكن لإنفاقهم أن يستمر عند مستوى أكثر ارتفاعا مما يكون عليه ، لو لم يتسلموا هذه المدفوعات .

وإلى هنا فكل شيء على مايرام ، ولكن الأمر يقف عند حد . إذ أن مدفوعات التعويض عن البطالة إن هي إلا نسبة من الأجر المنتظم للعامل . كذلك فإن هذه المدفوعات لا تستمر إلى ما لا نهاية ، إذ هي لا تستمر إلا لعدد محدود من الأسابيع . وإذا ظل العامل بعد هذه المهلة متعطلا ، فإنه يكون قد استنفد إعانته : وهناك نقطة ثالثة وهي أن الملايين العديدة من الموظفين لا يدخلون ضمن المجموعات التي يغطيها تأمين البطالة .

والنتيجة الصافية لهذه القيود التي ترد على النظام التأميني للبطالة هي أنه عند ما يتعطل العمال ، فإن مدفوعات التعويض عن البطالة لاتصل في مقدارها إلا إلى ٢٠ إلى ٢٥ ٪ من جملة الدخول المكتسبة في العمل ، ومن ثم فإن هذا النظام لا يقدم سوى تكأة صغيرة يمكن الركون إليها في مقاومة الانتشار المتضاعف للبطالة .

وهذا المنطق في التفكير يدفع إلى توجيه سؤال طبيعي : كيف يمكن تقوية هذا العامل الهام المساعد على الاستقرار ؟ يمكن تقويته بطرق ثلاث : (١) بزيادة مقادير المدفوعات . (٢) وبإطالة مدة المدفوعات : (٣) وبتوسيع نطاق هذا النظام ليشمل ملايين العمال الذين لا يشملهم الآن : من المؤكد أن اتباع هذه الطرق قد يثير المشكلات ، فهناك انقسام في الرأي حول أي نسبة من الأجر المدفوع للعامل لا بد أن يحل محلها تأمين البطالة : وهناك صعوبات عملية يتضمنها التوسع في النظام بحيث يشمل مجموعات العمال الذين لا يشملهم الآن : وهناك مسائل متعلقة

بالرغبة الاقتصادية (على ضوء بعض الاعتبارات الفنية التي أغفلت بالضرورة في هذه المناقشة) في مدى المساهمة المطلوبة للإبقاء على مقادير أكبر من إعانات البطالة ، وفترات أطول لإجراء مدفوعات الإعانة :

الإعانات التكميلية للبطالة

ولقد أصبحت مشروعات الإعانة الخاصة للبطالة مكلفة الآن للنظام الحكومي للتأمين ضد البطالة ، وقد طبق في صناعة السيارات وبعض الصناعات الأخرى . وينص أى مشروع نموذجي للإعانات التكميلية على إجراء مدفوعات إلى صندوق ما لكل عامل موظف ، ومدفوعات من الصندوق للعمال الذين يتعطلون . ويفضى هذا النظام الخاص إلى نقص آخر في حدة التقلبات في دخول العمال ، وإن كان لا يمحوكلية مثل هذه التقلبات . كما أن إدخال مشروع الإعانة التكميلية للبطالة يولد أيضا لدى الإدارة العامة بالمنشآت حافزا إضافيا إلى العمل على ثبات حجم التوظيف .

كيف تعمل العوامل المساعدة على الاستقرار

وتجدر ملاحظة أن العوامل المساعدة على الاستقرار - بخلاف العوامل المساعدة على التثبيت - عوامل متغيرة في تصرفها ، منشطة في أوقات الكساد ، ومقيدة في أوقات الرخاء :

إن فكرة العوامل « الاقتصادية » المساعدة على الاستقرار فكرة طريفة نوعا ، غير أن هناك نماذج أخرى معروفة من العوامل المساعدة على الاستقرار ، ولعللما كان يستخدم البعض منها لسنوات عديدة . والمثل المألوف هو نظام تكييف الهواء الذى يمكن أن ينتج الهواء الدافئ أو البارد : ويمكن لإحكام الرقابة على هذا النظام بوساطة « الثرموستات » وينطوى جوهر تشغيل الجهاز على أنه « يتحرك فى الاتجاه المضاد للقوى الخارجية » لتلافي أثرها واستقرار درجة الحرارة الداخلية . وعندما يصبح الجو باردا فى الخارج تخرج الآلة هواء ساخنا ، وعندما يكون الجو حارا فى الخارج ، فإنها تنتج الهواء البارد . ولحركة الآلة خاصيتان هامتان : (١) أنها متغيزة (٢) وأنها تتقلب من حالة إلى أخرى فتكون حارة أو باردة حسب الحاجة .

وهكذا هو الحال بالنسبة للعوامل الاقتصادية المساعدة على الاستقرار . ووظيفتها هى التحرك فى اتجاه معارض للذبذبات الطلب ، ففى بعض الأحيان تعمل على الحد من الطلب المفرط ، وفى أحيان أخرى تعمل على إيقاف المهبوط فى الإنفاق وعلى تشجيع التوسع .

وبما أن معظم العوامل المساعدة على الاستقرار هى تدابير تتخذها الحكومة الفيدرالية أو وكالاتها ، فمن الملائم أن نفكر قليلا فى الموضوع الاسامى للدور الصحيح للحكومة فى المحافظة على الاستقرار الاقتصادى .

الدور الحقيقي للحكومة

ما الدور الحقيقي للحكومة في المساهمة في الاستقرار ؟ هذا السؤال جزء هام جداً من سؤال أكبر : ما الدور الحقيقي للحكومة في المسائل الاقتصادية والتجارية في نظام اقتصادي حر ؟

هذه أسئلة صعبة في الإجابة عنها ، إذ يختلف الناس في الإجابة عنها إجابة تقوم على الأسس العلمية البحتة . وفضلاً عن ذلك فإن المصالح الاقتصادية للناس وزعاتهم السياسية قد تؤثر في إجاباتهم : ولذلك فالحاجة تمس إلى الدراسة الدقيقة والتفكير الواضح المحايد الذي يوجه أساساً إلى المصلحة المشتركة في تدعيم الرفاهة القومية .

ولا بد للحكومة في الاقتصاد الحر أن تبذل كل ما من شأنه أن يشجع النشاط الاقتصادي الخالص السليم . ولا بد أن تعترف عن بكل كل ما يعوق هذا النشاط . ولذلك ينبغي على الحكومة أن تشجع قيام الظروف ووجره النشاط التي تتلاءم مع الإنتاجية وثبات الإنفاق ، كالاتكوار والتطور والمثابرة على العمل والمنافسة والاستثمار .

وماذا يجدر بالحكومة أن تفعله أكثر من ذلك ؟ ما الضوء الذي يلقه التاريخ الاقتصادي لأمريكا على هذا السؤال ؟

السياسة الماضية للحكومة

وتدل سجلات التاريخ على أن حالات الكساد الاقتصادى التى سبقت عام ١٩٢٩ كانت معتدلة نوعا فى العادة ، كما أن الانعاش كان يحدث وشيكاً دون التجاء الحكومة إلى « برامج خاصة للإنعاش » . بيد أنه لما كان الكساد العظيم غاية فى الطول والعمق ، فقد شذ عن القاعدة ، وأوحى بالفكرة القائلة بأنه من المتعين على الحكومة القيديرالية أن تحول دون البطالة الكبيرة .

ولقد أدى الانكماش غير المتوقع فى عرض النقود ، من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٣٣ ، إلى زيادة حدة الكساد العظيم وطول مداه : ومنذ ذلك الحين قويت شوكة المركز المالى للبلاد إلى حد أن بدا من المعتذر إمكان حدوث مثل هذا الانهيار النقدى مرة أخرى . وعلى أية حال فالولايات المتحدة سوف لاتعانى من كساد على هذه الدرجة من الخطورة فى المستقبل القريب . والواقع أن المشكلة التى تعانى منها البلاد والحكومة فى السنوات الأخيرة إنما تتمثل فى التضخم ، لا فى الانكماش .

لقد خرج إلى حيز الوجود بعض التدابير الحكومية العديدة التى يفترض أنها فى عداد العوامل المساعدة على الاستقرار : ويمكن لنا أن نتساءل : كيف تعمل هذه عملها ؟ كيف يمكن تحسين طريقتها فى الأداء ؟ أية تغيرات - إن وجدت - يمكن إحداثها ؟ :

من الأهمية بمكان أن تتطور وتحسن هذه التدابير الحكومية قبلما تقع للواقعة : فإذا لم تتحدد السياسة العامة ، وتتخذ التدابير قبلما تبدأ المتاعب ، فقد يصبح الجو متوترا أو ربما أصبح باعثا على الذعر ، وقد تتعقد الأمور تحت تأثير الأهواء السياسية ، بما يستتبعه من أن يكون التصرف الحكومي قد جاء سابقا لأوانه أو متأخرا ، أو قد جاء في قلة أو في إفراط ، أو جاء خاطئا في نواح أخرى .

وللتخطيط المقدم ميزة أخرى ، وهي أنه يمكن النظر في جعل التصرفات الحكومية آلية وليست تحكيمية (وسننظر في ميزات هاتين الطريقتين كلما تقدمنا في البحث) .

دور حكومات الولايات والحكومات المحلية

إن مناقشة دور الحكومة في مساعدة النمو والاستقرار تؤكد عادة دور الحكومة و القديرالية . ومع ذلك فلا ينبغي أن نغفل وجوه نشاط الحكومات الإقليمية والمحلية .

وتسهم هذه الوحدات الحكومية في النمو عن طريق فرض حماية الأفراد والممتلكات ، وعن طريق إلزام الناس بالعقود ، وتقديم التعليم وما إلى ذلك من طرق أخرى .

وتسهم الحكومات الإقليمية في الاستقرار عن طريق الإشراف على سير الأنظمة التأمينية ضد البطالة. ويمكن للحكومات الإقليمية والمحلية ،

شأنها شأن القطاعات الخاصة ، أن تسهم في الاستقرار (أو بالأحرى في تجنب المساهمة في انعدام الاستقرار) عن طريق الاتصاف بالثبات في تسير عملياتها المالية : ومع ذلك فلا يمكن أن نتوقع منها أن تتخذ من التدابير والتصرفات ما يعمل على الاستقرار ، إذ أن كل ولاية من الولايات الأمريكية هي بمفردها صغيرة جداً ، وكل منها يهيمن على الأدوات اللازمة لعملية الاستقرار : ومع ذلك فدور حكومات الولايات والحكومات المحلية مسألة هامة جدية بدراسة أوفى مما تم حتى الآن :

دور الحكومة الفيدرالية

أما سياسة الرخاء الأساسية التي تنتهجها الحكومة الفيدرالية ، فهي
ترد في قانون التوظيف لعام ١٩٤٦ :

« ويعلن الكونجرس أن من السياسة الدائمة للحكومة الفيدرالية ومن مسئوليتها أن تستخدم كل الوسائل العملية التي تتمشى مع احتياجاتها والتزاماتها والإعتمادات الجوهرية الأخرى للسياسة القومية ، وتتمشى مع مساعدة الصناعة والعمل وحكومات الولايات والحكومات المحلية والتعاون معها ، في تنسيق واستخدام كل خطتها ووظائفها ومواردها ، لغرض خلق الظروف التي يمكن في ظلها أن تقدم فرض التوظيف النافعة ، والإبقاء عليها - بطريقة تدعم وتنهض بالنشاط التنافسي والرفاهة العامة - للقادرين الراغبين الباحثين عن العمل ، بما في

ذلك أولئك الذين يعملون لحسابهم الخاص ، ومن أجل بلوغ أقصى قدر من التوظيف والإنتاج والقوة الشرائية » :

ويطلب القانون أيضا من الرئيس أن يتقدم سنويا بتقرير اقتصادي ، ويكون مجلسا من المستشارين الاقتصاديين للرئيس :

وسنلاحظ أن البيان المقتبس آنفا هو إعلان عن السياسة ، ويمكن وصفه بأنه بيان بالنوايا والرغبات أو قائمة بالأهداف . ولا يخلق هذا البيان أية أجهزة لتحقيق الأهداف ، وهو - بخلاف كثير من القوانين الأخرى ، لا يجعل أى سلوك « قانونيا » أو « غير قانوني » .

ولو جاء قانون التوظيف لعام ١٩٤٦ مشتملا على البرامج الفيديرالى بأمره ، لما كانت له هذه الأهمية القصوى ، ولكنه ليس كذلك ؟ وللحكومة الفيديرالية أجهزة عديدة ووكالات تؤثر فى عملية انمو والاستقرار :

ومن بين الأدوات الحكومية العديدة ، هناك ثلاث منها ذات أهمية خاصة (١) السياسة المالية (٢) السياسة الائتمانية (وغالبا ما تسمى السياسة النقدية) ويديرها نظام الاحتياطى الفيديرالى (٣) وإدارة الدين التى تشرف عليها الخزنة . وهذه السياسات الثلاث معا تظم السياسة المالية للدولة ، وسنناقشها فى الفصل التالية .

الفصل السابع

السياسة المالية

لقد كانت السياسة المالية ، ولا تزال ، موضع مناقشة حامية الوطيس بين الناس ؛ والواقع أن هذه الحيوية قد بدت في بعض الأوقات كما لو كانت تولد حرارة فضلا عن الضوء ؛ فماذا يمكن أن يطلع علينا به التحليل الهادئ غير العاطفي للجوانب المؤيدة والمعارضة للموضوع ؟ .

إن العمليات المالية للحكومة الفيدرالية هي جزء هام من الصورة الاقتصادية القومية ؛ ففي عام ١٩٥٩ مثلا عندما بلغ الدخل القومى المتصرف فيه (الدخل الذى يُترك للناس بعد أداء الضرائب الشخصية) ٣٣٧ر٣ بليون دولار ، بلغت الإيرادات النقدية للحكومة ٨٧و٦ بليون دولار ، أما مدفوعاتها النقدية فقد بلغت ٩٥و٦ بليون دولار - نسبة كبيرة من المجموع الكلى . وهذه العمليات المالية تؤثر في الدخل المتصرف فيه بطريقتين كالآتي :

١ - تصبح مدفوعات الحكومة النقدية دخلا لأولئك الذين يتسلمون النقود . فمثلا إذا اشترت الحكومة مزيدا من الطائرات فسيحصل المزيد من العمال على أعمال ودخول . وبالعكس إذا اشترت الحكومة طائرات أقل ، فإن بعض الناس يفقدون الدخول .

٢ - ومن جهة أخرى فإن إيرادات الحكومة تأتي من دخول الناس : فالعامل الذي يلتزم صاحب العمل قانونا بأن يحتجز منه بعض النقود في صورة ضريبة دخل إنما يرى أن دخله المتصرف فيه ينخفض بمقدار الضريبة .

وبما أن العمليات المالية للحكومة تؤثر في الدخل المتصرف فيه بهذه الطرق ، فمن الممكن للحكومة أن تستخدم العمليات المالية كعامل مساعد على الاستقرار ، فتحدد من الدخول المتصرف فيها في سنوات الرواج ، وتوسع في هذه الدخول في السنوات العجاف . وإذا حققت الحكومة فائضا في الميزانية العامة ، عندما تزيد الإيرادات على المصروفات ، فإنها تحدد من الدخول المتصرف فيها . وعلى العكس إذا حققت الحكومة عجزا في الميزانية العامة ، عندما تزيد المصروفات على الإيرادات ، فإنها تزيد من الدخل المتصرف فيه .

السياسة المالية كعامل مساعد على الاستقرار

واستخدام السياسة المالية كأداة للاستقرار موضوع يثور حوله الجدل ، إذ يجادل بعض المعارضين حول ما إذا كان ينبغي استخدامها على الإطلاق ، بينما نجد أشخاصاً آخرين ، ممن يقبلون مبدأ استخدام هذه السياسة ، يختلفون فيما بينهم حول الوقت الذي يجدر استخدامها فيه وكيفية : .

ولقد كانت معارضة هذا المبدأ حامية الوطيس في السنوات الثلاثينية عندما أصبح « الاتفاق عن طريق عجز الميزانية » جزءاً من « التعامل الجديد » (برنامج روزفلت لإنعاش الاقتصاد الأمريكي) . ومع ذلك ففي السنوات الأخيرة لقي المبدأ قبولا وصادق عليه - إلى حد ما على الأقل - أعضاء كل من الحزبين السياسيين الكبيرين فضلاً عن بعض المستقلين عن الأحزاب .

ولفترة من الزمن كانت الحكومة الفيدرالية (أو ربما يتعين على المرء أن يذكر الإدارات والمجالس النيابية الأمريكية المتعاقبة) تبذل المحاولات ، حسب التقليد الشائع ، لاستخدام السياسة المالية كعامل مساعد على الاستقرار . ولم تكن المحاولة الأولى في السنوات الثلاثينية ناجحة جداً لأسباب عديدة متنوعة ، بما تشمله من طرافة الفكرة والانهيار المصرفي والتفدى والجدل المحتدم حول نظام « التعامل الجديد ،

والعداء المستحكم الذى نشب بين واشنطن وبين دوائر الأعمال . وطالما أزيلت هذه الظروف ، جزئيا أو كلياً ، منذ ذلك الوقت :

وخلال الحرب العالمية الثانية ، كانت الحرب هى المهيمنة على السياسة المالية ، وليست مبادئ الاقتصاد . وقد تولد عن العمليات المالية الحكومية نشاط اقتصادى رفيع المستوى ، غير أن هذه العمليات قد تسببت أيضا فى التضخم .

ومنذ عام ١٩٥٠ كان جوادان يجران عربة السياسة المالية : أحدهما « الدفاع » وثنائهما « العامل المساعد على الاستقرار » : غير أن التآلف بين هذا الزوج من الجياد لم يكن محققا دائما ، وفضلا عن ذلك فلم يكن التعامل مع أى منهما على درجة ملحوظة من الحذق والمهارة . هذه الظروف المترابطة - السجل الحافل للسياسة المالية والاختلاف حول مدى الحاجة إليها وحول قدرة الحكومة على السير بها على أسس سليمة - تنمكس فى ثلاث مجموعات عامة من الآراء :

١ - يعارض بعض الأفراد فى الفكرة بأسرها :

٢ - يعتقد بعض الأفراد أن القوة العاملة على الاستقرار « والمبنية » الآن على دعائم ضرائب الدخل قوة ملائمة ، وأن أى تصرف مضاد للدورة وأوسع مدى أمر غير ضرورى :

٣ - يجلد بعض الأفراد دراسة انقترحات الهادفة إلى زيادة قوة العمليات المالية العاملة على الاستقرار .

هذه الآراء المتباينة جديرة بالتحليل الوافى :

الميزانية المتوازنة سنويا

لقد اقترح تعديل في الدستور من شأنه أن يتطلب من الميزانية الفيدرالية أن تتوازن كل سنة ، فيما عدا حالات الطوارئ . . كيف يمكن أن يؤثر ذلك في الدورة الاقتصادية ؟ .

تتوقف الإجابة على مستوى التوازن . فإذا كانت الميزانية « تمنع في التوازن » دائما ، حتى في سنوات الكساد ، فقد يكون فائض الميزانية كبيرا في السنوات الطيبة وصغيرا (ولكنه لا يزال فائضا) في السنوات العجاف . وقد تكون مثل هذه السياسة مضادة للدورة الاقتصادية ، ومع ذلك فقد يتطلب تنفيذها معدلات للضريبة مرتفعة نسبيا وإنفاقا قليلا .

ومع ذلك فلو أديرت الميزانية بحيث تظهر توازنا دقيقا في كل عام ، فقد تكون النتائج جد مختلفة ، وفي ظل هذا الإجراء فقد تزيد الإنفاقات الفيدرالية في السنة الطيبة ، أو قد تنخفض معدلات الضريبة (بما أن إيرادات الضريبة قد تكون مرتفعة) وعلى العكس فإذا تدهورت الأحوال الاقتصادية فقد تنخفض الإنفاقات الحكومية أو ترتفع معدلات الضريبة لكي يمكن الاحتفاظ بموازنة الميزانية : ومع ذلك ففي كلا الحالتين قد يكون لهذه التدابير التي وصفناها أثرها في « زيادة حدة الدورة الاقتصادية » . ومن ثم فقد تعمل الحكومة من جانبها على جعل التقلبات الاقتصادية أكبر ، وليس أصغر :

وعلى ذلك فنتائج الميزانية المتوازنة سنويا قد تكون إما زيادة حدة الدورة الاقتصادية ولما تحقيق نسبة من حصيللة الضريبة إلى الإنفاق قد تبلغ في ارتفاعها حد التحريم من وجهة النظر السياسية العملية. وعلى ذلك فالميزانية المرنة ، ذات القوائض فيها أو العجز هي السياسة العملية الوحيدة . كيف يمكن أن تؤثر في الاستقرار الاقتصادى ؟

الميزانية المرنة كأداة

مضادة للدورة الاقتصادية .

أما إطار السياسة المالية المضادة الذى للدورة ينبى على ميزانية مرنة ، فيمكن أن يترامى كالاتى :

١ - فى السنوات الحسنة .

(أ) خفض الإنفاق الحكومى أو

(ب) زيادة الدخل الحكومى
(ج) وتحقيق فائض نقدى

٢ - فى السنوات الرديئة .

(أ) زيادة الإنفاق الحكومى أو .

(ب) خفض الإيرادات الحكومية
(ج) والعجز التقدى

وأى الطريقتين أفضل فى تنفيذ هذه الخطة ؟ هل يتغير الإنفاق الحكومى أو تتغير الإيرادات الحكومية ؟

التغيرات في الإنفاق الحكومى

وقد يبدو من الواضح أن الحكومة قد تثبت الإنفاق الكلى بتقليل الإنفاق عندما تزيد القطاعات الخاصة من إنفاقها ، وعلى العكس زيادة الإنفاق عند ما تقلل القطاعات الخاصة من إنفاقها . ومع ذلك فالواقع أن هناك صعوبات مرتبطة بمخطة كهذه في صدد التغير في الإنفاق الحكومى .

فمن ناحية ، يستغرق التغير في مقدار المشتريات الحكومية بعض الوقت . لنفرض أن الكساد يبدأ ، وأن لدى الحكومة من قبل قائمة احتياطية من المشروعات العامة . فقد يستغرق البدء في هذه المشروعات العامة بضعة شهور ، وبضعة شهور أخرى للسير بها وبضعة سنوات للاتهاء منها . وقد تكون النتيجة إذن هذا التسلسل غير الملائم : مساعدة ضئيلة للاقتصاد القومى في المراحل الأولى من الكساد ، بما يستتبعه من دفع علوى قوى يصل إلى ذروته عندما تطفأ البلاد أعقاب الرخاء التالى : وقصارى القول فلا يمكن للمشروعات العامة أن تبدأ أو تتوقف بسرعة ، ولذلك فقد لا تعود بأية فائدة ، بل ربما تعود بالضرر : وفضلا عن ذلك فبرنامج كهذا للمشروعات العامة قد يتركز حول الإنفاق الحكومى المتزايد على صناعة واحدة ، هي صناعة الإنشاءات ، فلا يقدم هذا الإنفاق أية مساعدة مباشرة للصناعات الأخرى : وبالإضافة إلى ذلك فقد يكون من المتعذر لأسباب سياسية ، الانقراض من وجوه الإنفاق الحكومى الذى كان قد

تزايد ، وقد يصبح الإنفاق « المؤقت » المرتفع إنفاقا دائما عند نفس المستوى :

ولهذه الأسباب فقد تكون سياسة التقلبات المضادة للدورة في الإنفاق العام سياسة فجأة ، وقد تكون ضارة : ولو كانت هذه السياسة هي الوحيدة التي يمكن للحكومة أن تنتهجها ، فقد تكون مع ذلك جديرة بمحاولة انتهاجها ، ولكنها ليست الحل الوحيد : إذ يمكن للحكومة أن تركز إلى الجانب الآخر من العملية المالية ، وهو جانب الإيرادات ، وهنا يكون في متناول الحكومة خيط أفضل آخر يمكن الإمساك بتلابيبه :

التغيرات في إيرادات الضريبة

إن كثيرا من البحوث القديمة عن المالية العامة يتضمنن الافتراض بأن الخاصية المرغوبة في الضريبة هي أن تكون حصيلتها ثابتة نسبيا ، أى أنها لا تتقلب كثيرا مع تقلب النشاط الاقتصادى . فثلا يحتمل أن تنتج ضريبة الإنتاج المفروضة على سلعة ضرورية (ولتكن الملح) إيراد أثبت من الضريبة المفروضة على بند من بنود الكماليات (وليكن اللؤلؤ) . ووفقا لهذا التفكير فأية حكومة تفرض ضرائب ذات حصيلة ثابتة سوف لاتعانى من العجز المضمئ فى السنوات الرديئة ، ولاتحاول تحقيق القوافض فى السنوات الحسنة :

ومع ذلك توحى السياسة المالية الحديثة بمبدأ تقدمى أكثر — بالنسبة للحكومة الفيدرالية على الأقل . هذا المبدأ هو أن الضرائب المضادة

للدورة هي تلك التي ترتفع حصيلتها وتنخفض مع كل ارتفاع أو انخفاض في مستوى النشاط الاقتصادى .

ويعنى مثل هذا النظام الضريبي المرن لدى التطبيق أن مستحقات الضريبة أبان الكساد التجارى قد تنخفض بدرجة كبيرة ، لتترك للناس أجزاء أكبر من دخولهم التي تنخفض بفعل الكساد . ومن جهة أخرى ففي أوقات الرخاء تأخذ الحكومة - في صورة ضرائب - أجزاء أكبر من دخولهم المتزايدة ، ومن ثم فلا يتبقى لديهم سوى نفس المقادير للإفاق في أوقات الرخاء والكساد معا . وزيادة ثبات الدخل المتصرف فيه ، قد تكون الإيرادات المرنة للضريبة أكثر إقرارا الاستقرار من الإيرادات غير المتغيرة للضريبة .

وإذا حكمنا على الموقف وفقا لهذا المعيار ، فما مدى حسن النظام الحالى للضرائب الذى تفرضه حكومتنا الفيدرالية ؟ إنه حسن جدا ! إن الضرائب على الدخل الشخصية وعلى الشركات تنتج حوالى ٧٠٪ من إيرادات الحكومة . وبما أن معدلات ضريبة الدخل الشخصية معدلات تصاعدية ، وأن دخل الشركات يتقلب عادة بمعدل أكبر من تقلب المستوى العام للنشاط الاقتصادى ، فإن حصيلة هذه الضرائب تتجاوب إلى حد بعيد مع الظروف السائدة في ميدان الأعمال . ومن ثم قد يبدو أن الدولة قد أخذت بضريبتين هامتين يتفاوت قدرهما دوريا ، ولذلك فهما مضادتان في تأثيرهما للدورات الاقتصادية . وهاتان الضريبتان تلاشيان بعض الشيء التغيرات في الدخل قبل أداء الضريبة ، وتعملان في اتجاه تثبيت الدخل المتصرف فيها .

هل يجب زيادة تأثير المالية الفيدرالية

وحتى إذا لم تختلف الإنفاقات الحكومية كأداة مضادة للدورة (أى إذا كانت ثابتة ولا تتغير مع الدورة) فإن العمليات المالية الفيدرالية تكون عاملا مساعدا على الاستقرار ، نظرا لأن الحصيلة الكلية للضريبة تتغير آليا مع الدورة :

إلى أى مدى يكون العامل المالى المساعد على الاستقرار ملائما ؟ من الممكن جداً أن تقدم التدابير المالية الحاضرة ذلك القدر الصحيح من التصرف المضاد للدورة . ومن جهة أخرى فقد يحدث أن الأداة الموجودة حاليا ليست من القوة الكافية بحيث تلعب دورها الملائم في تثبيت اقتصادنا ؛ وسوف تلقى التجارب العملية الأخرى والتحليل المستمر الأضواء على هذا التساؤل ؛

وفي نفس الوقت فلكي نعم بمزايا الدراسة الوافية والتصرف التقديى المقصود بدلا من الدراسة العابرة المريعة ، فن المعقول أن نبحث طرق زيادة قوتنا المالية المضادة للدورة . ولنبحث في خطتين القيام بذلك :

وهاتان الخططان طريفتان نوعا ما ، وإذا كانت طرافتهما تجعل الأمر يختلط على القارىء ، فليتذكر أن التقدم ينبع دائما من الابتكار : فإذا كانت لديه أفكار أفضل فليقدم بها ، فنحن نحتاج إليها .

إن مشكلة الاستقرار هى مشكلة تتعلق بما نسميه « الاختراع

الاجتماعي . وكما اقترحنا في صدد مناقشة العوامل المساعدة على الاستقرار في الفصل السادس ، فقد كشفت الشعوب الحديثة عن موهبة كبرى في الاختراع لدى تطويرها لأنواع عديدة من العوامل الآلية المساعدة على الاستقرار (آلات تكييف الهواء مثلا) . ومن المؤكد أنه ليس من المبالغة في شيء الافتراض بأنه يمكن لنفس القوة الذهنية التي أنتجت كل هذه العجائب الآلية أن تنتج عوامل مساعدة على الاستقرار في ميدان الأعمال . وبهذه الروح بعينها نطرح هنا هاتين الخطتين على بساط البحث - المعدلات الضريبية المرنة ومدفوعات الرخاء .

المعدلات الضريبية المرنة

وكلما كانت التقلبات الدورية كبيرة في الحصة الإجمالية للضريبة ، عظم أثرها في تحقيق الاستقرار . ويمكن زيادة التقلبات الدورية لحصة الضريبة برفع أو خفض هيكل معدلات الضرائب على الدخول الشخصية بأسره بما يتمشى مع مستوى النشاط الاقتصادي ، وإما أن تكون التغيرات تحكية أو تلقائية ، قد ترتفع أو تنخفض ، مع التغير في مقدار الضريبة ، ويمكن إيصال التغيرات في معدلات الضريبة إلى أصحاب الأعمال على الفور ، وهم بدورهم يعدلون إلى زيادة أو إنقاص النسب التي يستقطعونها من رواتب الموظفين . وعلى ذلك فإذا حدث تدهور في النشاط الاقتصادي ، وارتفع حجم البطالة ، يهبط هيكل معدلات ضرائب الدخل بأسره ، وتنخفض حوصيلة الضرائب المستقطعة ، ويحد

عشرات الملايين من الموظفين أن رواتبهم التي يحملونها معهم إلى منازلهم قد تزايد مقدارها . وإلى الحد الذي تؤدي معه هذه الزيادة في الرواتب (نتيجة خفض معدلات الضرائب) إلى الزيادة في إنفاقات الموظفين (زيادة الطلب الكلي) يمكن أن يقدم هذا الإجراء الضريبي على أنه دعامة من دعائم مناهضة الكساد .

وقد يعمل كل هذا الإجراء الضريبي عمله في الاتجاه الآخر في فترة الرخاء ، إذ قد ترتفع معدلات الضرائب ، فيجد ذلك من الزيادة في الدخل المتصرف فيه ، بل وقد يوقف هذه الزيادة ، لما يستبعد من كبح جماح الموجة التضخمية .

وإذا اتخذت هذه التدابير في دقة وعناية ، فيمكن أن تنطوي النتيجة النهائية على ظاهرة اقتصادية قد تسمى « الدخل القومي المثبت المتصرف فيه » .

وإذا ارتفع أو انخفض المجموع الكلي لحصائل ضرائب الدخل الشخصية ، عند ما يرتفع أو ينخفض المجموع الكلي للدخول الشخصية قبل أداء الضرائب (بنفس المقدار) فقد يبقى الدخل القومي المتصرف فيه على حاله دون تغيير . لنفترض مثلا أن الدخل الشخصية قبل أداء الضرائب في سنة من سنوات الرخاء قد بلغت في مجموعها ٣٥٠ بليوناً من الدولارات ، وأن الضرائب الشخصية بلغت ٥٠ بليوناً من الدولارات ومن ثم كان الدخل المتصرف فيه ٣٠٠ بليون من الدولارات . ولنفترض الآن أن الانكماش في ميدان الأعمال كان مصحوباً بالنقص في الدخل

الشخصية قبل أداء الضرائب من ٣٥٠ بليوناً إلى ٣٤٠ بليوناً . والنقص في الضرائب الشخصية من ٥٠ بليوناً إلى ٤٠ بليوناً قد يترك الدخل المتصرف فيه ثابتاً عند ٣٠٠ بليون ، وهو بهذه المضافة دخل قومي مثبت متصرف فيه : ويوحى الفخر المتوقع للاقتصاد الأمريكي بأن الرقم يجب أن يرتفع تدريجاً على مدار السنين .

ولا بد أن تضمن هذه الخطوة لرجل الأعمال أن مجموع مشتريات المستهلكين قد لا ينقص بصورة حادة ، ومن ثم فقد يشجعهم ذلك على ألا ينتقصوا من برامج التوسع ، أو يقللوا من أرصدة السلع المخزونة .

وقد يشور الجدل بأن خطة الضريبة المرنة آتفة الذكر قد لا تفعل شيئاً من أجل المتعطلين الذين يحتاجون للمعونة . وليس هذا بالجدل السليم في منطقة ، لأن الخطوة قد تزود « المتعطلين » بالمزيد من الدخل المتصرف فيه ، مما يجعل في وسعهم شراء المزيد من السلع ، وهذه بدورها تشجع أصحاب الأعمال لإعادة العمال المتعطلين إلى أعمالهم . وفضلاً عن ذلك فهذه النتيجة غير المباشرة قد لا تكون المساعدة الوحيدة للمتعطلين ، إذ أن كثيراً من العمال يتسلم رواتبهم من المشروعات الخاصة أو مشروعات حكومات الولايات ،

مدفوعات الرخاء

وهنا نحن لزاء العامل الثانى المساعد على الاستقرار ، وهو الذى نعرضه على بساط البحث .

ويمكن وضع مبدأ الدخل القومى المثبت المتصرف فيه موضع التنفيذ بطريقة أخرى يمكن أن نطلق عليها اسم « مدفوعات الرخاء » . وقد يتكون هذا النظام من سياستين أساسيتين : (١) دفع معدلات الضرائب دون تغيير على مدار الدورة الاقتصادية (٢) ولتقدم الحكومة فى فترة الكساد المدفوعات إلى دافعى الضرائب بنسبة مدفوعاتهم عن ضرائب الدخل فى السنة السابقة : ويمكن تهيئة الظروف ، وتقديم مقادير المدفوعات وفقا لجداول يسرى نفاذها بمقتضى القانون ، بحيث أن أى امرئ قد يعرف مقدما كل مايلتزم حول هذا الإجراء المناهض للدورة .

يمكن للقانون مثلا أن ينص ، على أنه بعد مضى ثلاثة شهور من بدء أى كساد اقتصادى ، يجوز لأى شخص يكون قد دفع ضريبة دخل فى السنة السابقة ، أن يتسلم على الفور شيكا من خزانة الولايات المتحدة بواقع ١٠ ٪ من الضريبة التى دفعها عن السنة السابقة ، وقد ترفق معه رسالة تحثه على إنفاق مبلغ الشيك أو استثماره : وإذا كان النشاط الاقتصادى لا يزال فى مستوى أدنى من العادى فى الثلاثة الشهور التالية ، فقد تتكرر

مدفوعات الرخاء . وقد تستمر هذه المدفوعات ، طالما أن النشاط الاقتصادي يبقى دون مستوى الرخاء الكامل .

وقد لا يكون من الصعب سير مشروع مدفوعات الرخاء ، وقد يكون التصرف الوحيد في هذا الصدد هو الذي تتخلله الخزانة في إرسالها للشيكات .

إن مجرد وجود هذا المشروع بموجب القانون قبل حدوث الكساد لابد أن يحد من موجة الخوف ، لأن الناس يعرفون مقدما أن الحافز على النشاط سيقدم تلقائيا ، إذا كسدت الأحوال الاقتصادية ، حتى ولو كان ذلك بدرجة معتدلة ، وقد يستمر ذلك حتى يحدث الانتعاش ، تعليقات عن المشروعات المقترحة :

لقد قدم المشروعان السابقان - وهما مشروع المعدلات المرنة للضريبة ومشروع مدفوعات الرخاء - كأمثلة على المقترحات الموجهة لزيادة قوة مالية الحكومة في تدعيم الاستقرار .

وقد يتساءل القراء : هل من المرغوب أن تكون هناك مرونة في المالية الفيدرالية أكبر مما لدينا الآن ؟ ليس من السهل التوصل إلى الإجابة عن هذا التساؤل ، ومن الواضح أن الإجابة لن تكون بالإيجاب . وقد تزودنا التجربة القومية المستمرة بالإجابة عنه .

وإذا كان يظن بأن المرونة الأكبر في المالية الفيدرالية مرغوبة حقاً فكيف يمكن تنظيم الأداة المالية للحكومة لتحقيق هذه الرغبة ؟ هل ينوع من القاعدة التلقائية ، كالتصرف البسيط الرائع الذي تنطوى عليه

حاليا مرونة ضرائب الدخل؟ أو بترك الأمر إلى التحكم الإداري ؟ ومثل هذه المشكلات لا تخص هذين المشروعين وحدهما ، فهي متأصلة في أى جهاز تنظيمي ، فهي مثلا تعمل على تعقيد التصرفات الحالية للاحتياطى الفيدرالى بشأن السياسة الائتمانية وتصرف الخزانة فى إدارة الدين العام : ولذلك سنناقش هذه المشكلات فى علاقتها بكل هذه الأشكال من الإدارة المالية ٥

الفصل الثامن

سياسة الاحتياطى الفيدرالى ولادة الدين الأهمى

هناك أداتان حكوميتان تؤثران فى الأحوال الاقتصادية ، وهما نظام الاحتياطى الفيدرالى الذى يهيمن على السياسة الائتمانية وإدارة الدين العام .

وأى مواطن نموذجى يعرف بعض الشئ عن العمليات المالية والدين الأهمى ، على ضوء التجربة الشخصية مباشرة ، فهو يدفع الضرائب إلى الحكومة ، وقد يتسلم الشيكات من الحكومة . وقد يمتلك بعض السندات الحكومية ، وهذه المسائل أبعد ما تكون عن الأحاجى ؟

ولكن المواطن العارف ببواطن الأمور قد لا يعرف إلا القليل عن البنوك الاحتياطية الفيدرالية ، أو قد لا يعرف عنها شيئاً ، بما أنه ليس على صلة شخصية بها . والسبب فى ذلك أنها « بنوك للبنوك » وهى من

الناحية النموذجية لا تتعامل مباشرة مع الأفراد والمنشآت : ويضم النظام بأمره « البنك المركزى » للولايات المتحدة .

هيكل الاحتياطى الفيدرالى

ولقد خرج الاحتياطى الفيدرالى إلى حيز الوجود بموجب قانون أصدره الكونجرس فى عام ١٩١٣ ، وبدأ عملياته فى عام ١٩١٤ . والقانون كما ورد فى تعديلاته يحدد هيكل وسلطات وواجبات البنوك الاحتياطية الفيدرالية ومجلس المحافظين فى واشنطن ، وينص أيضا على بعض القواعد التى تطبق على البنوك الأعضاء .

ويضم نظام الاحتياطى الفيدرالى اثنى عشر بنكاً احتياطياً فيدرالياً ، فى اثنتى عشرة مدينة كبيرة ، من الساحل الغربى إلى الساحل الشرقى ، ويشرف عليها مجلس الاحتياطى الفيدرالى ، وهو وكالة حكومية فى واشنطن . وتدل الميزانية العمومية للبنوك الإقليمية الاثنى عشر (وقد تكون من الناحية الرسمية أضخم ميزانية عمومية محاسبية فى العالم) على أصول كلية (والتزامات) تبلغ قيمتها ما يزيد عن ٥٠ بليوناً من الدولارات . وحوالى ٦٠٠٠ بنك من بنوك بلادنا البالغ عددها ١٤٠٠٠ بنك هى بنوك أعضاء فى النظام الاحتياطى الفيدرالى ، ولديها أكثر من ٧٠ ٪ من الموارد المصرفية فى البلاد . وقد تنطوى المصادفة على أن يكون البنك الذى تتعامل معه عضواً فى النظام الاحتياطى الفيدرالى :

أهداف الاحتياطي الفيدرالى

لقد تغيرت فكرة واجبات وأهداف هذا التنظيم المالى الكبير تغيرا كبيرا منذ أن صدر قانون الاحتياطي الفيدرالى فى صورته الأصلية عام ١٩١٣ :

إن القانون الأصلى حدد هذه الأهداف : « » :
لتوفير عملة مرنة ، لتقديم وسيلة لإعادة خصم الورقة التجارية ، لإقامة إشراف مصرفى أكثر فاعلية بالولايات المتحدة ، ولأغراض أخرى :
ومنذ ذلك الحين أصبح القدر الملقى لمجموعة « الأغراض الأخرى »
أما فى الوقت الحاضر فالهدف الرئيسى المقرر للاحتياطي الفيدرالى هو ذلك الهدف العريض الذى يتضمن تدعيم التقدم الاقتصادى والاستقرار .

السلطات الاحتياطية الفيدرالية

- وفى الماضى فى سبيل تحقيق هذه الأهداف فللاحتياطي الفيدرالى أنواع متعددة من الرقابة أو أدوات للسياسة المصرفية ، وهى تشمل :
- ١ - إقراض النقود للبنوك الأعضاء (خصم) .
 - ٢ - تقرير سعر الخصم (سعر الفائدة) على مثل هذه القروض ،

٣- المضى فى عمليات السوق المفتوح ، أى شراء وبيع السندات الحكومية .

٤- تقرير مقتضيات الحد الأدنى للاحتياطى القانونى للبنوك الأعضاء .

٥ - تقرير مقتضيات هامش الأوراق المالية .

٦ - فرض النفوذ الأدى .

وبواسطة هذه الوجوه من النشاط يمكن للاحتياطى الفيدرالى أن يعمل على زيادة أو نقص مقدار النقود السائلة المتيسرة لدى البنوك لأغراض الإقراض والاستثمار ، ومن ثم تؤثر فى عرض الائتمان المصرفى والنقود . وكما أن لدى البنوك التجارية والسحر - إذ يمكنها خلق النقود للناس - فالدى البنوك الاحتياطية الفيدرالية والسحر الفقه ، إذ يمكنها خلق الاحتياطيات النقدية للبنوك . ومن ثم يمكن للنظام أن يؤثر فى مقادير الأموال لدى البنوك والائتمان المصرفى والنقود والإنفاق والنشاط الاقتصادى :

تقييم الاحتياطى الفيدرالى

وتتوقف مساهمة نظام الاحتياطى الفيدرالى فى النمو والاستقرار على كفاية سلطاته وأنواع الرقابة التى يفرضها ، فضلا عن الحكمة التى تستخدم بموجبها هذه السلطات وأنواع الرقابة :

ولن يحاول أى امرئ - اللهم إلا أكثر المتحمسين فى الإيمان
برقابة البنك المركزى على الائتمان - أن يقول بأن لدى الاحتياطى الفيدرالى ،
فى حد ذاته ، السلطة الكافية لضمان الاستقرار . والاحتياطى الفيدرالى
هو أحد الأجهزة العديدة التى يمكن أن تسهم فى الاستقرار ، إذا أُدير
إدارة حكيمة .

كم تكون إدارة هذا النظام حكيمة ؟

إنه لمن بواعث الغبطة إلى حد بعيد أنه يمكن لنا أن نقرر بأن كل
امرئ يوافق على أن حكمة وتوقيت تصرفات الاحتياطى الفيدرالى
كانا دائماً فى الماضى على أكمل وجه ، وقد نتوقع أن تكون كذلك دائماً
فى المستقبل : وإذا يلاحظ أنه بدلا من الإعجاب الرقيق العام بمثل هذا
النظام فقد وجه نقد كبير للتصرفات الماضية ، فلن يعد ذلك انعكاسا
على قدرة وصلابة عود أولئك الرجال الذين يسرون الاحتياطى الفيدرالى
(ولا يبعث هذا على دهشتهم كذلك) .

ومنذ منتصف عام ١٩٥٥ إلى نهاية عام ١٩٥٧ احتفظ الاحتياطى
الفيدرالى « بالاحتياطيات الحرة » للبنوك الأعضاء (الاحتياطيات الفائضة
ناقصا اقتراض البنوك الأعضاء) ككسبية « سالبة » ورفع أسعار الخصم ،
بل ولم يبدأ فى خفض هذه الأسعار حتى نوفمبر ١٩٥٧ . وبهذه الطرق
كان الاحتياطى الفيدرالى يتبع سياسة تقييدية («نقود محصورة») موجهة
لتقييد سلطة البنوك فى منح القروض ، وفرض تأثير تصاعدى على

مستوى أسعار الفائدة ، والحد من الاقتراض ومن الإنفاق من جانب المقترضين تبعاً لذلك :

لماذا كان الاحتياطي الفيدرالى يتبع هذه السياسات التقييدية ؟ إن هدفها هو كبح جماح التضخم ، نظراً لأنه يعد سبباً في حد ذاته ، كما أنه مقدمة للانكماش :

وبحاول نقاد هذه السياسات القول بأن الاحتياطي الفيدرالى كان معنياً جداً بالتضخم ، وكان يتخذ الخطوات التى تجرى فى طياتها كساداً اقتصادياً وارتفاع مستوى النشاط الاقتصادى ، وبلغ ذروته فى منتصف عام ١٩٥٧ ، ومن ثم تدهور حتى ربيع ١٩٥٨ ، عندما بدأ الانتعاش . وزعم النقاد أن الاحتياطي الفيدرالى لم يجر الكساد فى طياته فحسب ، بل إن السلطات المعنية كانت تحتفظ بالقيود المفروضة على الاقتصاد التومى حتى بعد أن بدأت العجلة الاقتصادية فى السير ببطء ، وانتظرت طويلاً جداً قبل أن تدفع بالمعجل . وخلال عام ١٩٥٨ ، عندما بدأت بوادر الانتعاش تلوح فى الأفق ، أكد النقاد أن الاحتياطي الفيدرالى كان يضع القيود فى وقت مبكر جداً ، وقد يكبح جماح الانتعاش الكامل . وقد أيد التدهور الاقتصادى عام ١٩٦٠ وجهة النظر هذه .

ومع ذلك فلإزاء هؤلاء النقاد كان هناك محللون اقتصاديون آخرون ممن أكدوا أن الاحتياطي الفيدرالى كان يتجهج فى شجاعة المسلك غير الشعبى فى مكافحة التضخم بمحاولة منع الائتمان المصرفى من التوسع

بسرعة كبيرة ، وكان يتخذ التدابير المضادة للكساد ، عندما تدهو الحاجة إلى ذلك ؛

وهذا النوع من الاختلاف في الرأي مسألة خطيرة ، وهي خطيرة لأن الجدل لا يعتمد بين خبراء مبرزين من جهة وبين إمعات أعمت الجهالة أبصارهم من جهة أخرى ، بل لأن الاختلاف في الرأي يقوم فيما بين الخبراء .

والقدر المحتوم للاحتياطى القيدى الى ليس بالقدر السعيد دائما ، شأنه شأن رجل البوليس ، جلبرت سوليفان . ولا ريب أن من الامتيازات المستحبة في هذا النظام (نظام الاحتياطى القيدى الى) في بعض الأحيان هو أنه يحفز على التوسع في النشاط الاقتصادى ، وهذا تصرف له شعبيته لا محالة ؛ ومع ذلك في أوقات أخرى يعمل النظام على الحد من الرخاء ، وسواء كان هذا التصرف حكيمًا أو غير حكيم ، فيحتمل أنه يثير احتجاجا قويا . ويبدو أن نظام الاحتياطى القيدى الى يلعب دور الشخص الصارم العابس الوجه الذى يقتل روح البهجة ، فيفسد مرح المحتفلين بليلة رأس السنة ، وينذر المرحين المبهجين بأنه إذا لم يتخلوا عن الاحتفال ويتوجهوا إلى منازلهم ، فسيصبحون في اليوم التالى وقد علام الإعياء والكآبة . وحتى لو كانت نصيحته هذه صحيحة ، فمن المحتمل ألا يتقبلها المحتفلون بحرارة . وفضلا عن ذلك فإذا اتبع الناس النصيحة ، فذهبوا إلى منازلهم وصحوا من نومهم ورؤسهم غير مثقلة ، فقد يخامرهم الشك حول صحة هذه النصيحة ،

وقد يستنتجوا أن رؤوسهم قد لا تكون منقلة، إذا لم يتوجهوا إلى منازلهم مبكرين في الليلة السابقة .

وهذا يتجمع في فكرة واحدة ، وهي ضرورة وضع الشجاعة جنباً إلى جنب مع الحكمة كفضيلة من فضائل مديري البنوك المركزية .
ورغم أن النقاد سوف لا يوافقون على اتسام مديري بنوكنا المركزية بالكثير من الفضيلة الثانية (فضيلة الحكمة) فيبدو أن هؤلاء النقاد لا يجدون الدلائل القوية على افتقار مديريتنا إلى الشجاعة .

مشكلات للدراسة

وتتضمن مناقشة الاحتياطي الفيدرالي مشكلات ومسائل مرتبطة بثلاثة موضوعات عريضة : (١) أهداف (٢) وسلطات (٣) ومهارة .

ما الأهداف الصحيحة ؟ كان أحد وجوه النقد خلال أعوام ١٩٥٧ و ١٩٥٨ و ١٩٥٩ هو أن الاحتياطي الفيدرالي كان يحاول أن يفعل الشيء الخطأ ، أي يحاول تثبيت الأسعار ، وليس تشجيع الإنتاج .

وفي خطاب ألقى بنادى المديرين التنفيذيين في شيكاغو في ١٢ ديسمبر ١٩٥٨ ، ذكر وليام ماك مارتن الصغير ، رئيس مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي عن الأهداف مايلي :

« لقد كان لدينا في العام الماضي كل من الانتكاس والانتعاش ،
والآن فإننا نخشى من التضخم ثانية ، ورغم أن نظام الاحتياطي الفيدرالي

قد بذل قصارى جهده فى تفسير أهدافه ووجهة نظره للرأى العام ، يثور التساؤل ثانية حول الأغراض الرئيسية للسلطات التقليدية : هذه الاستيضاحات مشروعة ، ولكن طالما تكررت الإجابات عنها . ونظام الاحتياطى القيدى الى موجه لتنظيم عرض النقود من أجل تدهيم المستويات المرتفعة للتوظيف والأسعار الثابتة : والاستقرار ليس غاية فى حد ذاته ، ولكنه وسيلة يمكن بموجبها التوصل إلى هذا المستوى المعيشى المرتفع ، وبدون هذه الوسيلة يصبح لا مفر من الوصول إلى مستويات معيشية دنيا .

وليس من الغرابة فى شئ أن الجمهور يواجه صعوبة فى تفهم وجهة النظر ، عند ما يأخذ المرء فى الاعتبار الجملة الأخيرة من الفقرة المنتبسة آنفة الذكر ، وبخاصة الكلمات التسع الأخيرة من هذه الجملة . ويحق للمرء أن يتساءل : « ما الدليل على أن المستوى المعيشى المنخفض يصبح أمرا لا مفر منه ، إذا ما سادت الأسعار غير المستقرة ! » :

هل يجب التوسع فى سلطات نظام الاحتياطى القيدى الى بعض الطرق ؟ فثلا لقد جلب النمو السريع للمخترات والقروض أصولا كلية للمنظمات التى تعمل فى هذا المجال بما تبلغ قيمته ٥٠ بليون دولار ، وهى تشمل جزءا هاما من النظام المالى للبلاد خارج نطاق التأثير المباشر للاحتياطى القيدى الى . هل يجب أن تفرض الرقابة على مثل هذه المنظمات ؟ هل يجب أن تكون لدى الاحتياطى القيدى الى بعض

الأدوات المختارة لفرض الرقابة ؟ هل يجب أن يُطلب إلى البنوك أن تحتفظ باحتياطيات سنوية معينة في شكل سندات حكومية ؟ .

هل يقتضى الأمر تحسين مسلك الاحتياطى القيدى الى ؟ فتلا مامدى التخلف فى التوقيت الزمنى بين التصرف وبين تأثيره ؟ ساعة ، يوم ، أسبوع ، شهر ، بضعة شهور ؟ هل التخلف الزمنى يختلف باختلاف التصرفات ؟ هل التخلف الزمنى متغير ، وقد يصبح أكثر كلما نفهم المزيد من الناس سير عمليات الاحتياطى القيدى الى ومغزاها ؟ ما الآثار السيكلوجية التى تنتجها تصرفات الاحتياطى القيدى الى ؟ هل من الممكن أن تنتج تصرفات الاحتياطى القيدى الى أثرا عكسيا ؟ فتلا إذا كان النشاط الاقتصادى متدهورا ، وعمدت السلطات المعنية إلى خفض أسعار خصمها ، فربما يستنتج رجال الأعمال أن نظام البنك المركزى يتوقع كسادا اقتصاديا خطيرا . وإذا تصرف هؤلاء كما يبدو ملائما فى نظرهم ، فإنهم يسرون قدما فى الاستغناء عن الموظفين ، وخفض أرصدة السلع المخزونة ، وإلغاء طلبات المعدات الرأسمالية ، بما يتطوى عليه ذلك من زيادة حدة الكساد الذى يحاول الاحتياطى القيدى الى إيقافه ؛ وهذا الوضع إذ يقترن بتفكير عكسى عند الاتجاه التصاعدى إنما يشتمل على وضع سيكلوجى عكسى باعث على التهور يمكن فيه التصرفات العادية من جانب الاحتياطى القيدى الى أن تجعل تقلبات الدورة الاقتصادية أكبر بدلا من أن تكون أصغر نطاقا ؛

ونحتاج هذه المسائل والمشاكل وغيرها إلى دراسة دائمة ، فليس

من السطحية في شيء أن نذكر أن الإجابات قد تتغير على مدار فترة زمنية معينة .

كلمة تحذير : ولا يجب أن يؤخذ التساؤل عن هذه المسائل على محمل أن الاحتياطي الفيدرالي لابد أن يمارس مزيداً من السلطة ، أو لابد أن يستخدم سلطانه بصورة أكثر فاعلية . وقد تعود الدراسة إلى النتيجة المنظوبة على أن نظام الاحتياطي الفيدرالي يمارس الآن سلطات واسعة ، ولا مناص له من أن — يقلل ، لا أن يزيد ، من استخدامها .

ومن المفترض أن الاحتياطي الفيدرالي يدرس هذه المشكلات ، فلدى مجلس المحافظين قسم للبحوث والإحصاء في واشنطن ، كما أن لدى كل بنك من البنوك الاحتياطية الفيدرالية ، الاثنى عشر قسم خاص بالبحوث .

الدين الأهلى

كان الدين الأهلى ، ولا يزال ، متقلبا في الآونة الأخيرة حول رقم ٢٩٠ بليون دولار . كيف يؤثر هذا الدين الضخم الذى تلزم به حكومة الولايات المتحدة على الظروف السائدة في ميدان النشاط الاقتصادى ؟ قد تتوقف إجابتك على أى مدرسة فكرية تنحاز إلى جانبها . هناك مدارس فكرية مختلفة تدور حول أثر هذا الدين الضخم على الاقتصاد الأمريكى ، وتضم هذه المدارس وجهتى نظر متطرفتين ، تتعارض

إحداهما مع الأخرى تمام المعارضة . وقد يمكن تسميتهما (١) المدرسة غير المكثثة (٢) والمدرسة الخلقة .

وتجادل المدارس غير المكثثة بأن الدين الأهلى غير ذات أهمية ، وتفسيرها يتركز فى شعارها الشهير « أن الدين الأهلى لا يهتم فى شيء فى الواقع - لأننا ندين به لأنفسنا » :

ومن جهة أخرى فالمدرسة الخلقة تنظر إلى الدين على أنه تهديد بالغ الخطورة ، كما لو كان نيرا يلتف حول عنق مجتمعتنا ، أو كما لو كان بالونا مملوءا بالغاز يحملنا إلى أعلى تجاه التضخم .

هل يهدد الدين الأهلى تقدمنا الاقتصادى ؟ إن تجربة الولايات المتحدة تلقى على هذا التساؤل ضوءاً له قيمة . أما الدين الأهلى البريطانى فقد كان عند نهاية حروب نابليون ضعف ما كان عليه من قبل ، ومع ذلك فتجربة بريطانيا فى أعقاب السنين التالية قد كشفت عن أكبر توسع اقتصادى . لقد كان الدين الأهلى للولايات المتحدة فى عام ١٩٥٩ (٢٩٠ بليون دولار) أقل بكثير جداً من دخولها القومى فى عام ١٩٥٩ ، إذ يبلغ ٣٩٩ بليون دولار . فإذا أمكن لبريطانيا أن تحقق تقدماً بعبء من الدين العام أثقل من عبء ديننا العام ، فيمكننا أيضاً (أو يفترض ذلك) أن نمضى قدماً نحو التقدم .

وبسبب الفائدة السنوية البالغ قدرها ٩ مليون دولار ، فالدين العام عبء وليس تهديداً . وفضلاً عن ذلك فيقتل العبء بنمو الدخل القومى : فإذا بقى الدين عند مقداره الحالى تقريباً ، فيصبح أصغر بالنسبة للدخل

القوى ، كلما ارتفع الأخير على مر السنين وأحقاب السنين القادمة ؛ وبعبارة أخرى فحتى لو لم ينقص الدين الأهل الحالى قط ، فقد يصبح أقل عبثا ، إذا تناقصت نسبته إلى الدخل القومى . وهذا جدل قوى فى جانب الزيادة فى الإنتاج التى تفضى إلى الزيادة فى الدخل القومى . وبمنفس الجدل فالدخل القومى المتزايد يفضى إلى التوسع فى حد الأمان للدين الأهل .

وأخيرا فالدين الأهل لا يشجع بالضرورة على التضخم ، بل الواقع أنه يمكن ألا يشجع ، على التضخم ، بما أن هذا الاحتمال أو ذلك (التضخم أو الانكماش) يتوقف على الكيفية التى « تدبر » بها الخزانة هذا الدين الأهل ، وكيفية سداد الالتزامات ، عند ما يحين مهاد استحقاق دفعها .

إدارة الدين العام

ويوجد الدين الأهل فى صورة سندات وأذونات خزانة وشهادات وكياليات ذات قيم اسمية مختلفة ، تستحق فى أوقات مختلفة فى تيار ثابت نوعا . وفى سنة نموذجية ، ٨٠ بليون دولار ، يستحق الدفع أكثر من ربع المجموع الكلى للدين . وعادة ما تدفع الخزانة الالتزامات المستحقة الأداء عن طريق بيع السندات الجديدة ، وهذه عملية تسمى « بالاسترداد » .

وقد تؤثر - وقد لا تؤثر - هذه العمليات على عرض النقود بالبلاد ، وهذا يتوقف على من تكون في حيازته الالتزامات المستحقة ، ومن يشتري الإصدار الجديد من سندات الاسترداد : فإذا كانت الالتزامات المستحقة في حيازة البنوك التجارية ، واشترت البنوك التجارية الإصدار الجديد ، فليس ثمة من أثر على العرض الكلى للنقود . وبالمثل إذا كان المستثمرون من غير البنوك هم الذين يحوزون الالتزامات القديمة ، ويشترى السندات الجديدة (ونعني بهؤلاء المستثمرين الأفراد وشركات التأمين والمنشآت الخ) فسيبقى العرض الكلى للنقود على حاله دون تغير .

ومع ذلك فإذا كان الإصدار المستحق الأداء الذى فى حوزة المستثمرين من غير البنوك تسدد قيمته عن طريق بيع الإصدار الجديد إلى البنوك التجارية ، فستزداد الكمية الكلية من النقود ، بما أنه سيتم خلق ودائع الخزانة لدى البنوك المشتريّة . وعلى العكس فإذا كانت البنوك التجارية هى التى تملك السندات المستحقة الأداء ، وكان الذى يشتري الالتزامات الجديدة هم المشترون الأفراد من غير البنوك ، فسينقص مقدار النقود ، عندما تتلاشى ودائع الخزانة ، كلما سحبت الخزانة على نفسها شيكات لتدفع قيمتها للبنوك .

ويتوقف نجاح هذه المناورات إلى حد بعيد على تعاون النظام الاحتياطى القيديرالى . إذ يمكن مساعدة النموذج الأول للاسترداد ، إذا كان الاحتياطى القيديرالى يمد البنوك بالاحتياطيات الإضافية . أما

النموذج الثاني فيمكن مساعدته ، إذا أنقص الاحتياطي الفيلبرالى فانقص الاحتياطيات التى تنجم عن نقص ودائع البنوك .

وعلى ذلك فعملية الاسترداد السنوية لعشرات البلايين من دولارات الدين الأهلى تقدم الفرص لزيادة أو نقص العرض الكلى للتقود بالبلاد ، ومن ثم تبدو إدارة الدين كأداة مساعدة على الاستقرار - إذا أمكن إدارته بحيث يمكن نقل الدين إلى البنوك فى أوقات الكساد وإلى حازى السندات من غير البنوك فى أوقات الرخاء .

الاسترداد والاستقرار

هل يمكن للخرزاة أن تفعل ذلك ؟ هل يمكن لها أن توجه - عن عمد - بيع السندات الجديدة إلى فئات معينة من المشترين ؟ ليس هذا بالأمر الهين نظرا لأنه على الرغم من أن لها بعض حرية التصرف فيما يتعلق بنماذج السندات الجديدة التى تقدمها للبيع ، فإن اختيارها محدود بتلك الجماعات المختلفة من المستثمرين الذى لا يرغبون فى الشراء فى التو واللحظة :

وفضلا عن ذلك فحتى إذا أمكن للمبيعات الأصلية أن توجه بنجاح على هذا التهج ، فقد تميل العمليات التالية لإعادة بيع السندات فيما بين مختلف الجماعات لإلغاء آثار للمبيعات الأصلية ، مالم يتسن للخرزاة أن تستخدم نوعا من القيود القانونية على عمليات إعادة البيع .

وقد يمكن إتقاص عمليات الخزانة بوجود حدود قانونية يمكن فرضها على سعر الفائدة الذى تدفعه عن نماذج معينة من السندات . وإذا كانت مثل هذه القيود تحول دون بيع السندات المتأثرة بها فى ظروف سوقية معينة ، فقد لا نستطيع الخزانة أن تحرك ساكنا .

وتفضى هذه الاعتبارات إلى النتيجة المنطوية على أن فاعلية إدارة الدين كأداة مساعدة على الاستقرار محدودة النطاق فى واقع الأمر . ولا بد لهذا التأثير المتواضع أن يستخدم بأقصى قدر ممكن من البراعة والمهارة ، ولا يجب بأية حال أن يساء استخدامه على النواحي التى يزيد من حدة التقلبات الدورية . وهناك نوع مختلف من التحفظ حول إدارة الدين كعامل مساعد على الاستقرار ، وهو ينبثق من حافز لم نذكره بعد - حافز من جانب الخزانة نفسها . إذ أن مديرى إدارة الدين بالخزانة شأنهم شأن كل المدينين الآخرين - يفضلون دفع أسعار منخفضة للفائدة عن الدين الأهلى . غير أن أسعار الفائدة ترتفع وتنخفض تجاوبا مع الظروف الاقتصادية ، وعندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة ، تفضل الخزانة سداد قيمة السندات قصيرة الأجل ، مترقبه انتهاء فترة الاقتراض الباهظة الكلفة . وعلى العكس عندما تكون أسعار الفائدة منخفضة ، تنصوى سياسة هؤلاء المديرين على تحويل دينهم إلى سندات طويلة الأجل للإفادة من مزايا التقود الرخيصة .

وقد يكون هذا النموذج للتحويل من نوع إلى آخر من السندات - وقد لا يكون - متمشيا مع سياسة الاسترداد المساعدة على الاستقرار

الاقتصادى : وذلك فن الأهمية بمكان أن نترك هذا الوضع الشائك من جانبيه ، ونقرر أى الجانبين يكون أقل ضررا وإزعاجا بالنسبة لنا - أسعار مرتفعة للفائدة عن الدين الأهلئ أو إدارة الدين التى تزيد من حدة الدورة الاقتصادية :

وبما أن الارتفاع الذى تصل إليه مدفوعات الخزائنة عن فائدة السندات أقل أهمية بكثير من الارتفاع الذى يصل إليه الرخاء القومى ، فقد يمكن المساعدة فى تحقيق الرفاهية بالبلاد عن طريق توجيه إدارة الدين نحو الرخاء الثابت بدلا من الاتجاه نحو التوفير فى دفع التقود عن فائدة السندات .

النمو المتوقع للدين

هل سوف يتوافر حل مشكلة الدين الأهلئ فى ثنايا نمو الدخل القومى فى المستقبل ؟ إذا لم يتضخم الدين فسيصبح نسبة أقل من الدخل القومى على مر السنين . وإذا كان الدين أن يتناقص ، فن المفترض أن النسبة ستنتص بمعدل أسرع :

ولكن هل سيقبى الدين على حاله دون تغير أم أنه سينخفض ؟ هل هناك من مر للشك فى أنه قد يرتفع ؟ هناك ظل من الشك ، وهذا بعيد عن احتمال إسراف الحكومة القيدريالية . وهذا الاحتمال يقترن بالنمو المتوقع للاقتصاد الأمريكى :

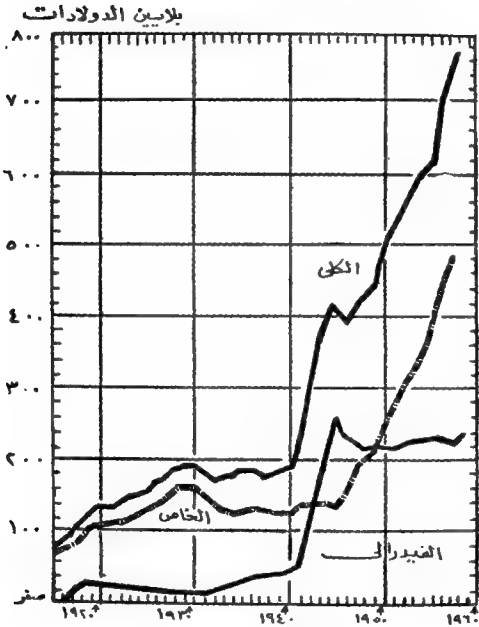
وما العلاقة بين المقدار الكلى للدين ، العام والخاص ، وبين حجم الاقتصاد الأمريكى ؟ يدل السجل التاريخى على أنهما يتزايدان معا (انظر الشكل رقم ٨ - ١) ، والإنتاج والدخل القومى ومجموع الديون - ديون الأفراد والشركات والحكومة الفيدرالية وحكومة الولايات - هى أكثر من ضعف ما كانت عليه منذ ثلاث أعقاب مضت .

صافى الدين العام والخاص

٣١ ديسمبر ١٩٥٩

بلايين الدولارات	
٢٤٣ر٢	الحكومة الفيدرالية والوكالات
٥٥ر٦	حكومات الولايات والحكومات المحلية
٢٩٨ر٨	مجموع الدين العام
٢٨١ر٧	الشركات المساهمة
٢٦٥ر٨	أفراد ومنشآت (خلاف الشركات المساهمة)
٥٤٧ر٥	مجموع الدين الخاص
٨٤٦ر٣	مجموع الدين العام والخاص

المصدر : مصلحة التجارة بالولايات المتحدة ، مايو ١٩٦٠ ، ص ٢٢ :



(الشكل رقم ٨ - ١) الدين العام والخاص

المصدر : مصلحة التجارة بالولايات المتحدة

الدين ومجمل الناتج القومى

نسبة الدين إلى مجمل الناتج القومى	مجمل الناتج القومى بلايين الدولارات	الدين الأهل بلايين الدولارات	السنة
١ : ١٠٨٣	١٠٤	١٩١	١٩٢٩
١ : ٢٠١	٩١	١٨٣	١٩٣٩
١ : ١٠٧٤	٢٥٨	٤٤٨	١٩٤٩
١ : ١٠٧٧	٤٨٠	٨٤٦	١٩٥٩

المصدر : مصلحة التجارة بالولايات المتحدة :

هل هذا النمو المتوافق بين الدين الأهل ومجمل اإنتاج القومى مجرد مصادفة أو هل هناك علاقة وظيفية ضرورية ما بين حجم الدين وبين الاقتصاد القومى ؟ هذا سؤال حيوى . فلو كان هذا النمو المتوافق مجرد مصادفة ، فيمكن للاقتصاد القومى أن ينمو فى المستقبل ، بدون توسع آخر فى الدين . ومع ذلك فإذا كانت هناك علاقة وظيفية ، وكان النظام الاقتصادى الحديث يتوقف على الدين ، فإن النمو الاقتصادى فى المستقبل سوف يتطلب إذن توسعا فى الدين (يلاحظ أن هذه النتيجة لاتعني ما إذا كان الدين المتزايد لابد أن يكون عاما أو خاصا) .

الدين وعرض النقود

هناك رابطتان وظيفيتان بين الدين وبين حجم الاقتصاد القومي ، وإحداهما هي العلاقة بين دين البنوك وبين عرض النقود بالبلاد . وكما لاحظنا فيما سبق سيضعف النمو الاقتصادي من الطاقة الإنتاجية للبلاد في ربع قرن أو أقل من ذلك . ويبدو أن عرض النقود في البلاد سيتضاعف في نفس الوقت . فمن أين تأتي هذه النقود ؟ .

إن التزور اليسير من النقود الجديدة قد يأتي من الذهب المستورد أو المستخرج حديثاً من المناجم ، أما الجزء الأكبر منه فيفترض أنه لابد أن يأتي من التوسع في الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية .

إن « خلق » البنوك التجارية للنقود قد يكون من أكثر أجزاء التحليل الاقتصادي بعداً عن الاعتقاد بها وإدراكها لها . وإذا وجدت هذه العملية غامضة ، فقد يساعدك التمرين التالي على تصورها وإدراك كنهها . ويتضمن هذا التمرين فرض بعض الافتراضات التي تبعد عن الحقيقة بكل وضوح . ومع ذلك فالمبدأ الذي يوضحه التمرين هو الفكرة الجوهرية : وحالما يستوعبها المرء ، يمكن إسقاط هذه الفروض أو أنها سوف تتلاشى تدريجياً ، وسوف تبقى الفكرة الجوهرية . وإليك التمرين : افترض أنه لا يوجد في بلد ما أكثر من بنك واحد وله فروع في كل المدن : وافترض أنه لا توجد هناك نقود للمعاملات الصغيرة الشخصية

وأن لكل فرد حسابا في البنك العام يمكن أن يسحب منه بموجب الشيكات ، وأن كل المدفوعات تجرى بمعرفة الشيكات :

لتفترض الآن أنك تفترض بعض النقود (وليكن مثلا ألف دولار) من البنك ، وأنت توقع على سند إذنى بهذه القيمة ، وأن البنك يضيف في الجانب الدائن من حسابه مبلغ الألف دولار ، وهو المبلغ الذي يضيفه البنك لأصوله ، ويصبح لديك الآن الألف دولار الإضافية ، مع أن أى امرئ آخر لا يتقص ما لديه من رصيد بالبنك . لقد خلقت الدولارات الألف بجرة قلم .

ورغم علم واقعية هذا التمرين فإنه يوضح الطريقة التي يمكن بموجبها للبنك أن يخلق النقود ويتوسع في عرض النقود بالبلاد :

ويتكون الائتمان المصرفي من ديون أشخاص آخرين ، أى الرهون والسندات الإذنية : ويمكن للائتمان المصرفي أن يتوسع ويتوسع معه عرض النقود ، دون التوسع في الدين الكلى ، إذا اشترت البنوك هذه الأدوات المثبتة للمديونية من الحائزين لها من غير البنوك . ويمكن القيام بذلك مثلا إذا اشترت البنوك التجارية السندات الحكومية بالولايات المتحدة من شركات التأمين على الحياة ، ولا تفضى هذه العملية إذن إلى زيادة المجموع الكلى للدين ولا الدين الحكومى ، واسكنها قد تفضى إلى زيادة عرض النقود :

ولكن ماذا يكون عليه الحال لو أن شركات التأمين على الحياة والمستثمرين الآخرين من غير البنوك (إذا نظرنا إليهم في مجموعهم)

لم يرغبوا في بيع سنداتهم إلى البنوك ، ومن ثم فلا يمكن زيادة عرض النقود عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي إلا إذا تزايد المجموع الكلي للديون ؟

وهناك طريقة أخرى لزيادة عرض النقود دون زيادة المجموع الكلي للديون ، وذلك بأن تقوم الحكومة مباشرة بخلق النقود الجديدة ، ولا يدعو الأمر في سبيل القيام بذلك إلى الإلتجاء إلى العملية الفعجة لطبع أوراق البنكنوت ، إذ يمكن القيام بها عن طريق طبع « شهادات نقدية » بفئات كبيرة (ولتكن مثلاً ١٠٠ مليون دولار) مزركرة بشكل بديع ، وإلى إبداعها مع شيكات دافعي الضرائب في حسابات الحكومة بالبنك . ويمكن للخرانة أن تسحب هذه النقود بموجب شيكات لتمويل عجز الميزانية أو لدفع الدين الأهلي ؟

ومن السهل طبع النقود ، سواء كانت أوراق بنكنوت أو شهادات نقدية ، والواقع أن عملية الطبع من السهولة بحيث تؤدي إلى إنفاقات حكومية متضخمة وباعثة على التضخم . ولا يمكن تبرير هذه العمالة إذا لم تستطع البنوك التوسع في عرض النقود بالقدر الكافي أو لم ترغب في هذا التوسع أو أن التوسع اللازم في الديون التي في حوزة البنوك قد أخذ ينم عن خطر أكبر .

ومهما يكن من أمر فما أن الاقتصاد المتوسع يحتاج إلى مزيد من النقود ، فإننا نواجه مجالاً للاختيار بين مختلف الوسائل : فإذا سوف يكون عليه الحال ، المزيد من الدين أم المزيد من النقود التي تخلقها البنوك ؟

الدين والأصول

إن الرابطة الوظيفية الثانية بين الدين وحجم الاقتصاد القومى هى العلاقة بين الدين والثروة أو الأصول . ولم يتسم النمو التاريخى للاقتصاد الأمريكى بالزيادة المطردة فى الناتج والدخل القومى فحسب ، بل أيضا بالزيادة التدريجية فى الثروة القومية : لقد ارتفعت ارتفاعا كبيرا القيمة الكلية للعقارات (الأرض والمباني) والآلات والمعدات وأرصدة السلع المخزونة زائدا كل الأنواع الأخرى من السلع المادية ، كما ارتفع أيضا صافى الرقم الإجمالى للدين .

صافى الدين والثروة ١٩٢٩ و ١٩٥٥

١٩٥٥	١٩٢٩	
١٣٢٩ دولار	٤٢٧ دولار	أصول قومية (بليون)
٦٧٢	١٩١	صافى الدين (بليون)
٥١	٤٥	نسبة صافى الدين للأصول

المصادر : الأصول القومية : ريموند و . جولدن سميث ، اللجنة الاقتصادية المشتركة ، أحاديث عن التوظيف والنمو ومستوى الأسعار ، ٧ أبريل ١٩٥٩ .

مكتب المطبوعات الحكومية، واشنطن ، ١٩٥٩ ، صفحة ٢٦٠ ؛
صافي الدين : التقرير الاقتصادى لرئيس الجمهورية (١٩٦٠)
مكتب المطبوعات الحكومية ، واشنطن ، ١٩٦٠ ، صفحة ٢١٠ .

والسبب في زيادة صافي الدين هو أن تمويل كثير من الأصول يأتي عن طريق اقتراض النقود ، إذ يتم تمويل معظم المنازل الجديدة عن طريق نقود الرهن ؛ ويعنى هذا الوضع أنه كلما أصبحت بلدنا أكثر ثراء ، وزادت أصولها فستزداد ديونها أيضا .

ويوحى ذلك بأنه من المحتمل أن يرتفع المجموع الكلى للدين في المستقبل ، كما حدث في الماضى . وإذا لم يكن نمو الدين متطرفا بالنسبة للأصول ، فهو جزء من النمو الإقتصادى ، وليس بالشئ الذى نخشى منه .

لقد خرجت علينا إحدى الصحف فى مايو ١٩٦٠ بقصة تروى زيادة الدين الكلى العام والخاص بمقدار ٦٦ بليون دولار فى عام ١٩٥٩ ، وقد نشرت القصة بعنوان « ينغمس الأمريكيون فى حمأة الدين بصورة أعمق » ؛ وقد كان من الأفضل أن يقرأ عنوان القصة كالآتى :
« زيادة الدين تحول الإقتصاد النامى » ؛

الفصل التاسع

بعض المشكلات المتعلقة بسير النظام

إن السياسات والأجهزة القائمة على تنفيذها ، باعتبارها موجهة للمساهمة في النمو المتشد للاقتصاد الأمريكي الديناميكي في المستقبل ، وعرضة للتغيرات الممكنة في المستقبل ، قد تسمى « بالنظام المالى المساعد على الاستقرار » .

ويتوقف نجاح سير هذا النظام على المعالجة المرضية للمشكلات الرئيسية التشغيلية للعمل بالنظام وتوقيته .

العوامل التلقائية المساعدة على الاستقرار

إزاء العوامل التحككية المساعدة عليه

تعمل بعض العوامل المساعدة على الاستقرار عملها تلقائياً ، أما البعض الآخر فيسير وفقاً لمشيئة المديرين . إن ضرائب الدخل تعمل عملها تلقائياً ، والواقع أنها تسمى في بعض الأحيان « العوامل المتأصلة المساعدة على الاستقرار » .

ومع ذلك فتصرفات الاحتياطي الفيدرالى وعمليات إدارة الدين تسير وفقاً لمشيئة مجلس المحافظين وإدارة الخزانة على التوالى . ولتؤكد نوا أن « المشيئة » لا تعنى « التحكم » بل تعنى سير النظام على هدى الحكم الشخصى ، لا بمقتضى التصرف التلقائى أو على ضوء القاعدة الدقيقة .

وتساءل هنا : أى الأمرين أفضل ، أن تكون لدينا أجهزة مساعدة على الاستقرار يمكن أن تسير تلقائياً ، أم تسير بعض مشيئة المديرين من بنى البشر ؟ وإذا كانت هذه تلقائية — وعلى أساس سليم — فسيستتبع ذلك بعض المزايا . أولاً ، يمكن للناس أن يرتكبوا على سير هذه الأجهزة ، كما يمكنهم أن يعرفوا — بدرجة كبيرة من الدقة — متى وكيف تسير . وإذا خططت الوسائل المساعدة على الاستقرار تخطيطاً سليماً ، فسيذكر الناس أن سيرها التلقائى سيحتفظ بالموجة التضخمية ، أو على العكس

يقدم حافزا في فترة الكساد . ثانيا ، الأساليب التلقائية — الأساليب الحسنة — تخلص الناس من المخاوف التي تساورهم — من أن الإدارة التي يتولاها بنو الإنسان قد لا تكون حكيمة . ثالثا ، من المفترض أن مثل هذه الأساليب قد لا تولد رد الفعل العكسي السيكولوجي المشار إليه آنفا في صدد مناقشة الاحتياطي الفيدرالي .

وتوحي هذه المزايا بأنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار جعل سير الأجهزة المالية الأخرى تلقائيا أو شبه تلقائي . ولكن سواء كان سير هذه الأجهزة تلقائيا أو بمحض مشيئة المشرفين عليها ، فلا تزال المشكلات قائمة فيما يرتبط بالموقف الذي تتخذ فيه الإجراءات ، وأى الإجراءات التي تتخذ ، وإلى أى مدى . وبعبارة أخرى فلا بد لأنواع الرقابة أن « تمحص » و « تصحح » .

التمحيص والتصحيح

مامغزى هذه الأفكار المتعلقة بالتمحيص والتصحيح ؟ إن الحفاظ على وضع مرغوب لا يقتضى أى تصرف على الإطلاق ، طالما كان ذلك الوضع سائدا ، ولا يدعو الأمر إلى التصرف إلا عندما يكون ثمة انحراف عن هذا الوضع . ومن ثم فالتصرف المقتضى هو تصرف هادف لتصحيح الانحراف ، بمعنى أنه موجه لاستعادة الوضع المرغوب .

ولكى نوضح الأمر بتشبيه ميكانيكى ، لنبحث في نوع من المنظم الأوتوماتيكي وليكن ضابط السرعة في الآلة البخارية . : إن وظيفة

ضابط السرعة هي تثبيت سرعة الآلة . ومع ذلك فالواقع أن الضابط لا يحتفظ بهذه السرعة الثابتة ، إذ أن الذي يحدث هو أنه عند ما تنخفض سرعة الآلة دون السرعة العادية ، فإن الضابط يسمح بالمزيد من البخار لزيادة السرعة ، وعندما تزيد سرعة الآلة عن السرعة العادية ، لا يسمح الضابط إلا بقدر أقل من البخار لكي يقلل من السرعة . ومن ثم فالمتغيرات في السرعة ستكون طفيفة ، إذا كان ضابط السرعة دقيقا ، وإذا كان سلوكه المصحح سلوكا سريعا قويا . وإذا كانت التغيرات في السرعة طفيفة ، فقد يوصف سلوك ضابط السرعة بأنه « يبقى على ثبات السرعة » . ومع ذلك ففي الحقيقة يعمل ضابط السرعة دوما على استعادة « السرعة المرغوبة » . وليس لضابط السرعة سوى ثلاثة نماذج من السلوك : (١) انعدام السلوك (٢) زيادة سرعة الآلة (٣) نقص سرعة الآلة . وليس لضابط السرعة هو القوة الوحيدة المؤثرة على سرعة الآلة ، ولكنه العامل المتغير « الذي يعمل على التوازن » . فإذا كان الأثر الصافي للمتغيرات الأخرى هو تغيير سرعة الآلة عن السرعة المعتادة ، فإن سلوك ضابط السرعة لابد أن يكون متعارضا مع سلوك هذه المتغيرات الأخرى . ومن ثم فسلوك ضابط السرعة (إذا كان ثمة ضابط) هو سلوك مصحح دائما .

كذلك الحال بالنسبة للمنظم الاقتصادي . فإذا أخذنا وضعنا اقتصاديا على أنه الوضع العادي ، فإن مهمة التنظيم هي السلوك المضاد في حالة الانحراف عن الوضع العادي ، بما يستتبعه من تحقيق الاستقرار المعقول .

متى تتخذ التدابير ؟

ما الذى يكون الوضع المرغوب فى المسائل ذات الطابع الاقتصادى ؟
ما الوضع العادى ؟ ومتى يكون التصحيح فى عمله ؟ ما المؤثرات
الاقتصادية التى تقيس الحالة الاقتصادية للاتحاد ، وتدل على الوقت
الذى ينبغى أن تتخذ فيه التدابير ؟ أى قاعدة أو قواعد لابد من إدخالها
فى الأجهزة المنظمة التلقائية ، أو تستخدم كمرشد للتصرفات التى تصدر
عن مشيئة الفرد أو الأفراد ؟

قد تنبئ الإجابات العامة ، عن هذه المسائل على هذه الأهداف :

- ١ - القدر الأدنى من البطالة الإجبارية .
 - ٢ - مستوى لأسعار السلع إما أن يكون أفقياً أو منحدرًا إلى أسفل
فى ببطء .
 - ٣ - مستوى مزايد من الإنتاجية والمستوى المعيشى .
- وتنشأ البطالة من ظروف مختلفة ، وتشمل : -

- (١) كسادا اقتصاديا عاما (٢) تفسيرات موسمية فى الصناعات
- (٣) انحرافات فى الطلب على منتجات معينة (٤) تغيرات تكنولوجية
- (٥) وتفسيرات فى عدد الناس الذين يتطلعون إلى نماذج معينة من
الوظائف .

وللأجهزة المالية نفعها فى تنظيم البطالة المقرونة بالتقلبات الاقتصادية

العامة . ومع ذلك فقد لاتفعل هذه الأجهزة إلا القليل ، أو قد لا تفعل شيئا ، في سبيل أنقاص حجم البطالة التي تتبع من الظروف الأربعة الأخرى . أما الأساليب المناسبة (ككاتب العمل وبرامج إعادة التدريب) فقد تعمل على إنقاص هذه الظروف الأربعة ، ومع ذلك فقد تنوع نسبة طفيفة من البطالة حتى في وقت الرخاء الدوري المرتفع . ومع ذلك فإن تحديد هذه النسبة على وجه الدقة لا يزال سؤالا يتطلب الإجابة عنه : أهى نسبة ٣٪ أو ٤٪ أو ٥٪ أو أى رقم آخر ؟

أى التدابير تتخذ

وإذا كنا نفترض أن المديرين الذين يعملون على الاستقرار يعرفون متى يصبح السلوك المصحح في موضعه ، فالسؤال التالى هو : أى التدابير تتخذ ؟ ولهذا السؤال جانبان في الواقع : (١) أى خطوة معينة يجدر اتخاذها (٢) ومامدى الخطوة التي تتخذ .

فمثلا إذا وضح أن كسادا اقتصاديا يقع فعلا ، فأى سلاح من أسلحة الحكومة يجدر استخدامه ؟ هل يجب أن يكون تصرفا من جانب الحكومة التقديرية ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فأى نموذج للتصرف ؟ مشتريات السندات الحكومية في السوق المفتوح ؟ كم ينبغي أن تصل إليه هذه المشتريات ؟ أو هل يجب أن يكون نموذج التصرف منطويا على إدارة الدين ؟ أى نوع من إدارة الدين ، وكم تبلغ ضخامة هذا النموذج ؟ .

أما السؤالان الهامان ، وهما (١) متى تتخذ التدابير (٢) وأى تدابير تتخذ ، فليسا بمشكلتين منفصلتين ، فهما مرتبطتان بعضهما البعض .
وتوحى كل من النظرية ومن التجربة أن لدينا من قبل قواعد تحكمية سليمة حول «متى» و «أى» ومع ذلك فمن المرغوب حقا أن تتوافر لدينا بيانات أفضل ، كما يتوافر لدينا المزيد من القواعد الدقيقة . وسيطلب هذا المكسب مزيدا من الدراسة ، وربما بعض التجربة ، وإن كانت التجربة العلمية في هذا المجال تجربة تكتنفها الصعاب ، وربما تكون مستحيلة .

رقابة مركزية

ولقد سبق أن ناقشنا ثلاثة أجهزة حكومية هامة : السياسة المالية والاحتياطي الفيدرالى وإدارة الدين . وفى الوقت الحاضر تهيمن مجموعة مختلفة على كل جهاز من الأجهزة الثلاثة ، فالكونجرس ورئيس الولايات المتحدة يصدران الأوامر فيما يتعلق بالسياسة المالية ، باعتبارهما يقومان بدورين دستوريين منفصلين عن بعضهما البعض . أما الاحتياطي الفيدرالى فيوجهه مجلس المحافظين فى واشنطن والتنظيم الذى يضم الإثنى عشر بنكاً احتياطياً فيديرالياً ، وهى البنوك التى تعمل فى ظل قانون يحيطه الغموض ، قانون صامت فيما يتعلق ببعض الأهداف الكبرى . أما إدارة الخزنة فهى التى تتولى إدارة الدين حسب مشيئتها . وليس هناك ما يحول

دون أن يندفع أى فريق نحو التوسع ، بينما يتبع الفريقان الآخران سياسة تقييدية .

هناك من المؤكد ثلاث هيئات استشارية تتيح فرصا للمناقشة والتعاون ، إحداها هي مجلس المستشارين الاقتصاديين ، والأخرى هي المجلس الاستشارى للنمو الاقتصادى والاستقرار ، وبه ممثلون لعشرة إدارات ووكالات حكومية . أما الهيئة الثالثة فهي تتكون من الاجتماعات العرضية لأربعة من كبار موظفي الحكومة الاقتصاديين الذين يعملون مع الرئيس . وربما يكفي هذا الاتصال الوثيق .

ويدافع البعض أحيانا عن هذا الوضع الراهن . وقد يسمع المرء مديحا وثناء عاطرا على « استقلال » الاحتياطي القديرالى . ويبدو هذا فى بعض الأحيان على أنه يعنى عدم وجود الرقابة من جانب الفروع الأخرى للحكومة ، كما يعنى فى أحيان أخرى التحرر من المؤثرات السياسية غير الحكيمه .

والتحرر من أنواع الضغط السيامى غير الحكيم أمر لاغبار عليه . والحكمة هي أمر لاغبار عليه كذلك . وقد يمكن تحقيق هذه الأوضاع المرغوبة ، فى ظل النظام الحاضر القائم على القيادة الثلاثية لمقاييد الأمور ، إلى حد أبعد مما لو كان هذا النظام خاضعا لقيادة وتوجيه فريق واحد . أو قد يمكن للرقابة المركزية أن تكون على نفس القدر من الحكمة والتحرر من المؤثرات غير الحكيمه ، بينما يمكن استئصال أى احتمال للدفع فى الاتجاهات المضادة . هذه المسائل جدية بالدراسة حقا ؛

التنبؤ والاستقرار

ويثور التساؤل في أغلب الأحيان عما إذا كان نجاح برنامج للاستقرار يتوقف على توافر تنبؤات مستديمة موثوق بها حول مستقبل الظروف الاقتصادية .

وقد نعالج هذا التساؤل باستخدام تشبيه آخر . هل نجاح نظام تكييف درجة الحرارة يتوقف على توافر تنبؤات مستديمة موثوق بها حول درجة الحرارة في الخارج ؟ وتتوقف الإجابة عن هذا السؤال على : (١) السرعة التي يمكن بموجبها التعرف على الانحراف عن الوضع العادي لدرجة الحرارة والبدء في تصحيح هذا الانحراف (٢) وقوة جهاز التدفئة والتبريد . وإذا كان جهاز الترموستات دقيقا ، وكانت الحرارة والتبريد تذهب وتجيء بسرعة وبقوة ، فسوف لا تتغير درجة حرارة الغرفة إلا قليلا عن درجة الحرارة العادية . ومع ذلك إذا كان جهاز الترموستات غير دقيق وأجهزة التدفئة والتبريد ضعيفة ، فسترتفع الحرارة إلى أعلى أو تنخفض إلى أدنى بكثير من المستوى المرغوب ، وإذا تغيرت الحرارة في الخارج تغيرا كبيرا . وفي هذه الحالة فقد يكون التنبؤ الموثوق به عن درجة الحرارة في الخارج نافعا نظرا لأنه يسمح بتخطي أدوات الرقابة ، ويمكن إعداد القدر الكافي من الحرارة أو البرودة مقدما قبل الحاجة إليها ، وذلك للاحتفاظ بدرجة الحرارة المنشودة .

وهكذا هو الحال بالنسبة للوسائل المساعدة على الاستقرار على مدار الدورات الاقتصادية . فإذا كان التحصيل والتصحيح ضربا ، وكان جهاز التصحيح قويا ، فليس هناك من ضرورة للتنبؤ بالظروف الاقتصادية ، ومع ذلك فإذا كان العكس هو الصحيح ، فقد يكون التنبؤ الدقيق نافعا بل وربما يكون ضروريا ، لتحقيق الاستقرار المعقول :

ماذا عن السياسة ؟

وبما أن للوكالات والتصرفات الحكومية دخلا في الموضوع ، فننقول أن تتساءل عما إذا كانت السياسة أو الضغط السياسى ، أو الرغبة في أداء خدمة لفرد ما أو النصر في انتخاب ما ، تتسبب في جعل التدخل الحكومى أسوأ من كونه عديم الفائدة ، أى في جملة عوامل مساعدة على انعدام الاستقرار ، لاعلى الاستقرار . ولا يمكن إلا للسذج أن يخفقوا في إدراك وجود مشكلة السياسة . والحكمة تقتضى مواجهة هذه المشكلة :

ولنعالج هذه المشكلة بالبحث أولا في الأشكال التى قد تتخذها الإدارة السياسية السيئة ، ثم نبحث ثانيا فيما قد تكون عليه نتائجها وتنفيذ أى برنامج مساعد على الاستقرار لا يتضمن وجوها للنشاط تخضع فى الغالب للمغريات السياسية . ويؤثر النظام على درجة الحرارة الاقتصادية للبلاد بأسرها ، فهو لا يتناول منح الوظائف ، والعقود ، وأداء الخدمات للأفراد ، أو التأثير على المنشآت الفردية أو المسدن أو الجماعات أو الأشخاص ، ولكنه نظام غير شخصى بالضرورة ، بل هو جهاز

قوى . ولا يمكن لسوء الإدارة السياسية أن تتخذ إلا شكل تقديم حافز نقدي « كبير جدا » أو حافز « ضئيل جدا »

وفضلا عن ذلك فلا يمكن أن يكون سوء الإدارة السياسية « خافيا عن العيان » ، فإذا أدى إلى تصرف خاطيء ، فالخطأ يتضح على الفور للبلاد بأسرها ، عند ما يلاحظ الناس تزايد الأسعار أو تزايد البطالة :

وتصرفات السياسة المالية ليست بالتصرفات التي يمكن أن تجرى بسرعة بحيث تحقق عن العيان ، كما في حالة تعيين الأقارب في الوظائف العامة أو منح العقود « الرسمية » للمحوظين السياسيين . وقد يمكن أن تتراءى الأخطاء في إدارة الأجهزة المالية في أعين الجماهير فورا في طول البلاد وعرضها . والواقع أن تنفيذ أى برنامج مساعد على الاستقرار هو شئ يشبه نظام التدفئة والتبريد في أحد أبنية المكاتب : فإذا لم يدرك النظام إدارة سليمة ، فيصبح المبنى حارا جدا أو باردا جدا ، وسيدرك ذلك كل من يتواجد في هذا المبنى : ولا يمكن لمهندس المبنى أن ينجح أخطائه في الرقابة على درجة الحرارة ، كما لا يمكن للمدير الذى يعمل على الاستقرار لاقصادى أن ينجح أخطائه هو الآخر .

معالجة المشكلات

ولا يجب أن تفسر الملاحظات السابقة على أنها تعنى أن المشكلات السياسية والاقتصادية إما أن تكون طفيفة أو سهلة في معالجتها : على العكس فهي مشكلات جسيمة معقدة ومن الصعوبة بمكان ، ولكن ليس من المستحيل حلها ! ويمكن بالحكمة والأصالة في التفكير وتكريس الجهود التغلب على هذه المشكلات :

الفصل العاشر

نظرة عامة إلى التقدم الاقتصادي

ينصرف معنى التقدم الاقتصادي إلى انطوائه على النمو الاقتصادي ومستوى مرتفع من الرخاء بدون التضخم ويتضمن ذلك شروط عديدة مرتبطة بعضها ببعض :

- ١ - الانتاجية المتزايدة .
- ٢ - تزايد ممكن في السكان وتزايد في القوة العاملة .
- ٣ - ناتج قومي متزايد (مجمل الناتج القومي في المعنى الحقيقي) :
- ٤ - تزايد متوسط الناتج .
- ٥ - تزايد متوسط الدخل .
- ٦ - إنقاص ساعات العمل تدريجيا .
- ٧ - تحسين ظروف العمل .

٨ - تزايد تدريجي في وقت الفراغ .

٩ - حد أدنى للبطالة الإجبارية :

١٠ - تقديم المعونة للمتعطلين إجباريا .

وهذه في مجملها تكون الأساس المادى الوطيد للحياة السعيدة
والمجتمع الفاضل .

والتقدم الاقتصادى عامل هام في كفاخ العالم ، العسكرى والمذهبي :
ولقد ذكر خروشوف ، بما بدا أنه من سمات الصراحة المكشوفة ، أننا
ستدفعكم ، وتدل التقارير الواردة عن التنمية الاقتصادية الحديثة في
روسيا وفي الصين الشعبية أن هذه التنمية هي بمثابة تحدى سافر وتهديد
للعالم الغربى .

ولا يمكن التكهن بمدى تقدمنا في سبيل مواجهة هذا التحدى ،
ولكنه لن يتأتى تلقائيا : سيتوقف معدل تقدمنا في المستقبل ، كما توقف
في الماضى ، على جهودنا المبذولة .

أولا : طالما استمرت المنافسة العسكرية ، فالتقدم الاقتصادى سيقدم
طاقة إنتاجية ضرورية (جنبا إلى جنب مع الأسلحة العلمية) للمحافظة
على الدفاع الملائم :

وفي نفس الوقت سيؤدى هذا التقدم الاقتصادى إلى زيادة الأصول
المادية واللمنية التى يتيسر وجودها لمساعدة التنمية الاقتصادية التى تمس
إليها الحاجة إلى أبعد الحدود في الدول الأخرى :

النظرة العامة للنمو الاقتصادى

ولقد خصص جزء من هذا الكتاب لوصف الخطوط الرئيسية للتاريخ الاقتصادى الأمريكى الذى يدل على زيادة هائلة فى الطاقة الإنتاجية الكلية (وقد يعزى ذلك بعض الشيء إلى نمو السكان) والزيادة فى الإنتاجية ، وهى الزيادة المؤدية إلى ارتفاع الدخول الحقيقية وارتفاع المستوى المعيشى ، وكما رأينا فالمكاسب فى الإنتاجية قد نتجت أساسا عن تطور المنشآت الخاصة وتطبيق وسائل المعرفة الفنية الحديثة والاستثمار فى أدوات وآلات أفضل نوعا وأكثر عددا ، والتحسين فى أساليب الإنتاج وطرقه الفنية . وراء هذه العوامل يتسم شعبنا ومجتمعنا بخصائص رفيعة على جانب كبير من الأهمية .

ويبدو من المعقول أن نتوقع أن هذه الاتجاهات فى تحسين العوامل الإنتاجية سوف تستمر . وإذا حدث هذا ، فسيطرده نمو الطاقة الإنتاجية القومية والنتائج لكل رجل ساعة - والبيانات الخاصة بالفترات المقبلة فى تاريخ حياتنا الاقتصادية ، كما قلناها فى الفصل الثالث ، إنما توحى بأن مجمل الناتج القومى سيتضاعف فى أقل من ٢٥ عاما ، وأن الناتج والدخل فى المتوسط سيتضاعفان فى حوالى ٣٥ عاما .

ويؤكد بعض المراقبين أن معدل النمو ليس سريعا بالقدر الكافى ، ويقتضى « برامج جريئة جديدة » تقوم الحكومة بتنفيذها . وبما أن الدور

الرئيسى للحكومة فى الاقتصاد الحر هو تشجيع النشاط الخاص ، فلا
يكفى أن يكون أى برنامج مقترح كهذه البرامج على شئ كبير من الجراءة
والجلدة ، (وربما باهظة التكاليف أيضا) ، فالاختيار القاسى هو على
النحو الآتى : هل يشجع البرنامج حقا على زيادة الإنتاجية ؟ هل يحفز
على أية زيادة فى كية ونوع المعرفة الفنية والابتكار والإدارة والوسائل
والآلات والمعدات والحوافز والتعليم وتطوير مواردنا الإنسانية .

النظرة العامة للحيلولة دون التضخم

وبدل السجل التاريخى أيضا على الاتجاهات التصاعدية والتنازلية
للمستوى العام لأسعار السلع ، فاعلمنا كان الاتجاه تصاعديا منذ عام ١٩٣٣ ،
أما الرقم القياسى لأسعار التجزئة فى الوقت الحاضر فهو أكثر من ضعف
ما كان عليه فى عام ١٩٣٣ . ولا عجب أن كثيرا من الناس ينظر إلى
التضخم على أنه المشكلة الاقتصادية الأولى للدولة :

لقد عرضنا على بساط البحث ذلك الجدل المنطوى على أن بعض
التضخم هو الثمن الضرورى للبلوغ إلى ذروة النمو الاقتصادى والرخاء .
ويقودنا تحليلنا إلى النتيجة القائلة بأن صحة هذا الجدل تقع من السلوك
الإنسانى ، وليس من القانون الاقتصادى المطلق ، ولذلك فهذا السلوك
ملزم . ولقد بحثنا الطرق التى يمكن بموجبها منع التضخم ، وخلصنا إلى
أن المهمة صعبة ، ولكنها ليست مستحيلة ، إذ تقتضى اتخاذ كل من

التدابير المالية الموجهة لتقييد الطلب المفرط ومن السياسات السعرية والأجورية التي تنطوي على التقليل من دفع البائعين لارتفاع مستوى الأسعار والأجور .

النظرة العامة إلى الاستقرار في ميدان الأعمال

ويدل السجل التاريخي أيضا على تقلبات عامة في التوظيف والإنتاج والاستهلاك والرخاء . ونسمى هذه التقلبات في أغلب الأحيان بالدورات الاقتصادية . وقبل عام ١٩٢٩ كانت هذه الدورات تختلف في درجة حدتها ، غير أنه لم تفرض إحداها إلى أي برنامج حكومي مساعد على الاستقرار الاقتصادي ، باستثناء دعر عام ١٩٠٧ الذي أسهم في إقامة دعائم نظام الاحتياطي القيدري . ومع ذلك فالكساد العظيم في السنوات الثلاثينية ولد الرغبة لدى الحكومة في العمل على معالجة الكساد ، مما أفضى في النهاية إلى قانون التوظيف لعام ١٩٤٦ .

وكانت ترجع حدة الكساد العظيم إلى الإنكماش غير المتوقع في عرض النقود بالبلاد . وتوحى القوة المالية المتزايدة بأنه سوف لا يحدث قط مرة أخرى مثل هذا الإنهيار التقدي ، ولذلك فإن الدولة ان تقع ثانية في هاوية اقتصادية عميقة كذلك التي وقعت فيها من قبل .

ومع ذلك فطالما أن المستهلكين والمستثمرين أحرار في إنفاق واستثمار نقودهم ، والتقليل من إنفاقهم حسب مشيئتهم ، فقد تكون هناك تقلبات اقتصادية عامة . ويمكن للقطاعات الخاصة أن تسهم في الاستقرار

بمختلف الوسائل ، ورغبتها فى القياس بذلك قد تتزايد بالتصرفات الحكومية السليمة :

وإذ تستخدم التصرفات الحكومية بحكمة ووزانة ، فإنه يمكن أن تصبح بمثابة عوامل مساعدة على الاستقرار ، وتشمل : العمليات المالية ، وتصرفات الاحتياطى الفيدرالى ، وإدارة الدين .

الدولة ومشكلاتها

لقد ألقت الدراسة التى قام بها الرجال والجماعات المفكرة كثيرا من الأضواء على طبيعة وأسباب التقدم الاقتصادى ، ومع ذلك فكثير من المشكلات والنقاط باقى دون حل . ولا يزال لدينا الكثير مما ينبغى أن نتلقنه والكثير مما يجدر بنا أن نقوم به .

وليس هذا الوضع بجديد ، فلقد واجهت الولايات المتحدة المشكلات منذ الرابع من شهر يوليو عام ١٧٧٦ . وفى السنوات الأولى من تاريخ الولايات المتحدة كانت المشكلات تتضمن البريطانيين (المستعمرين) والهنود (السكان الأصليين) وهيكى الحكومة . أما فى الوقت الحاضر فتتضمن مشكلاتنا الوضع العالمى الخطير المضطرب ، وسوف تتأثر النتيجة النهائية تأثرا جوهريا بحالة التنمية الاقتصادية لبلادنا فى المستقبل .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة (فى السنوات الأولى من تاريخها) كانت صغيرة فقيرة ضعيفة ، كان الرجال ذوو الحكمة والشجاعة

والعزيمة يعضون قدما رغم ما كان يحل بهم من نكبات مروعة في معالجة المشكلات ، فشيدوا دولة كبرى تسلمناها منهم :

وفي الوقت الحاضر عندما أصبحت الولايات المتحدة غنية كبيرة قوية ، فلا يزال من الصحيح أنه لا يمكن حل مشكلتنا إلا إذا أفصحنا عن الحكمة والشجاعة والعزيمة :

ومهمتنا الكبرى هي جعل بلدنا أقوى وأحسن حالا ، أقوى اقتصاديا وأحسن في كل سبيل هام آخر من سبل حياتنا الإنسانية — السياسية والعسكرية والدبلوماسية والاجتماعية والثقافية والأدبية والروحية : كل هذه الخصائص ذات أهمية في حد ذاتها ، وكل منها له أهميته أيضا في كفاف العالم . وكلما حققنا هذه الخصائص ، عظمت مهمتنا في مقاومة الطغيان ومساهمتنا في توسيع رقعة الحرية في ربوع العالم :

Bibliotheca Alexandrina



0395379

الناشر
مكتبة القاهرة الحديثة